المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت–

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

التعاون الأمني الجزائري الإفريقي
- الفرص والتحديات -

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبان:

- نوباجي محمد أمين
- عبسي فتيحة

إشراف الأستاذ:

– قوق علي

لجنة المناقشة:

- أ.سلطاني محمد رضا ..... رئيسا
- أ.قوق علي ..... مشرفا ومقررا
- أ.بوعلي حمزة..... مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

الَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ

لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ

سورة الأنعام – الآية 82

كلمة شكر

﴿ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ﴾

الشكر لله أولا وآخرا على نعمه المسداة، ثم الشكر للأستاذ: **قـوق عـلي** لتفضله بالإشراف على هذا العمل؛

كما نشكر كل أساتذتنا بقسم العلوم السياسية ونخص بالذكر الأساتذة: نش حمزة، قلاع الضروس سمير، صفراوي فاطمة الزهرة، عرفانا بمجهوداتهم ودعمهم لنا طوال مشوارنا الدراسي،

وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أحب وأعز شخصين في حياتي:

– أمي و أبي –

إلى إخوتي سندي وعوني؛

إلى كل زملائي في العمل؛

وإلى كل أصدقائي من قريب أو من بعيد؛

لكم جميعا ولقارئ هذه العبارات أهدي عملي المتواضع؛

أميــن نوباجي

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

وإلى كل من ساندوني طوال مشواري الدراسي؛

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة؛

وإلى كل زميلاتي وصديقاتي؛

واللائحة تطول لا تكفي الورقة لشكركم على سندكم ودعمكم لي؛

عبسي فتيحة

مقدمة

مقدمة

تتميز البيئة الأمنية المحيطة بالجزائر باعتبارها مجالا للتحركات والاحتجاجات الشعبية ومصدرا للتهديدات المختلفة، وهو ما كان له انعكاسات مباشرة على الأمن الوطني الجزائري على عدة مستويات وأصعدة، حيث أن طبيعة هذه التهديدات لم تقتصر على الجانب العسكري فقط، وإنما تجاوزته لجوانب أمنية أخرى حتمت على الجزائر إعادة النظر في السياسات والمقاربات المتبعة لمواجهة ارتدادات التدهور الأمني الحاصل في المنطقة المحيطة بها.

وقد أفرزت التحركات الشعبية أو ما يعرف بـ" الربيع العربي " وضعا أمنيا غير مستقر على الحدود الشرقية للجزائر، فالأزمة الليبية كان لها انعكاسات أمنية متعددة بإفرازها لإنكشافات أمنية على الحدود نتيجة لنشاط الجماعات المسلحة وفوضى انتشار السلاح وتجارته وتهريبه عبر الحدود، إضافة إلى أن الفوضى في تونس أدت إلى تزايد التحركات الارهابية في الحدود الجزائرية التونسية.

إضافة إلى ذلك فإن تعقد الأزمة الأمنية في الساحل الافريقي أثر بشكل كبير على الأمن الجزائري خاصة بعد الأزمة في مالي بعد الانقلاب العسكري ومحاولة انفصال الشمال من طرف الأزواد، والتدخل العسكري الفرنسي المباشر، وهو ما نتج عنه بيئة أمنية غير مستقرة في ظل شساعة الحدود الجنوبية وصعوبة التحكم فيها وتزايد نشاط الجماعات الارهابية المسلحة ، والذي تجسد في الاعتداء على المنشأة النفطية بـ" تيقنتورين "، ناهيك عن ارتباط نشاط الجماعات الارهابية بعصابات الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح..

من هنا، فإن الجزائر وبحكم تاريخها وموقعها الاستراتيجي وإمكاناتها والواقع الذي وجدت نفسا أمامه وما له من تداعيات خطيرة على أمنها في مختلف أبعاده ومستوياته، فرضت عليها لعب دور أساسي في مواجهة هذه التهديدات التي تميز المنطقة وبالأخص دول الجوار، من خلال إدارة القضايا المتعلقة بالأمن الاقليمي وصياغة سياسة أمنية تعاونية تجمع الدول المعنية، وهذا في ظل واقع تتداخل فيه المشاريع، التدخلات والفواعل الأجنبية لمحاولة إدارة الأوضاع في المنطقة خاصة بعد الانفلات الأمني الذي تعيشه أغلب دولها.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول الإطار الذي يمكن تجسيده للتعاون الأمني الجزائري – الافريقي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية، والدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في هذا التعاون ومدى فاعليته.

وعليه قمنا بطرح الاشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الجزائر بناء تعاون أمني إقليمي فعال لمواجهة التهديدات غير المسبوقة والمستجدة؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل الأبعاد الجيوسياسة للأمن الوطني الجزائري؟
- ما هي أهم التحديات الأمنية في المنطقة الافريقية وماهي انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري؟
- ماهي فرص مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية في إطار التعاون الجزائري – الافريقي، وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في هذا الصدد؟

فرضيات الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- الأمن الجزائري يرتبط بالمجال الجغرافي المحيط به، ونظرا لاتساع هذا المجال فإنه يشمل أبعادا رئيسية ثلاثة وهي: البعد المغاربي، البعد المتوسطي، والبعد الافريقي.

- تتعدد التهديدات والتحديات وتختلف مجالاتها وتأثيراتها على الأمن الوطني الجزائري، ومن خلال البيئة الأمنية المحيطة بالجزائر فإن أهم هذه التحديات هي الارهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، والتي شملت تداعياتها معظم الجوانب الرئيسية للجزائر: الأمن، الاقتصاد، المجتمع..

- تأثر الجزائر بأزمات دول الجوار جعلها في مقدمة الدول الداعية لإقامة تعاون أمني فعال مع دول المنطقة التي تشترك معها في التداعيات السلبية للأزمات المختلفة، مع تسجيل وجود صعوبة في التنسيق والتعاون نظرا لتعدد المصالح واختلافها، ووجود تدخلات لفواعل تسعى لاستغلال الأوضاع الداخلية لدول المنطقة لتحقيق مصالحها.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي دفعت بنا إلى اختيار دراسة موضوع **"التعاون الأمني الجزائري الافريقي: الفرص والتحديات"**، يمكن تلخصيها في:

- أسباب علمية موضوعية
- أسباب ذاتية

أسباب علمية موضوعية:

- تحليل واقع البيئة الأمنية للجزائر، على اعتبار أنها تمثل امتداد جغرافي وعمق استراتيجي لها؛
- التعرف على مختلف التهديدات والتحديات التي تواجهها المنطقة وتداعياتها، وتأثير أزمات دول الجوار على الأمن الوطني الجزائري؛
- النظر في أدوار الفواعل الأجنبية في قضايا الأمن الافريقي والنظرة الجزائرية لهذه التدخلات؛
- تحليل المقاربة الأمنية الجزائرية وطبيعة التعامل الجزائري مع التهديدات الأمنية ودورها في بناء تعاون أمني اقليمي.

- التعرف على مكانة الجزائر ودورها كفاعل اقليمي؛

أسباب ذاتية:

- الميول لمجال الدراسات الأمنية والقضايا المتعلقة بالتهديدات الأمنية وتأثيراتها على أمن الأفراد والدول ومحاولة معرفة الأسباب والمنطلقات التي تؤدي إلى ظهورها وعوامل اتساعها وتطورها؛

- الانتماء الوطني والاهتمام بالقضايا السياسية التي تمس بالأمن الوطني والمجتمع الجزائري، في ظل التحولات الأمنية التي تشهدها الساحة الاقليمية في شمال افريقيا والساحل الافريقي والتحولات التي شملت الأنظمة السياسية لبعض الدول.

- إثراء المكتبات بهذا النوع من الدراسات التي تبحث في مكانة الدول وأدوارها في بناء تحالفات وتنسيقات أمنية، خاصة ما تعلق منه بالجزائر ودورها في الفضاء الافريقي.

أهمية الموضوع:

إن دراسة موضوع التهديدات التي لها تداعيات على الأمن الجزائري، ومدى أهمية التعاون الأمني بين دول الجوار الجزائري في مواجهتها والتنسيق فيما بينها، يكتسب أهمية كبيرة نظرا لارتباطه بالدراسات الأمنية الجديدة التي تهتم بالمفهوم الموسع للأمن والتهديدات اللاتماثلية التي لا ترتبط بمكان معين ولا بزمن محدد وتمس أمن الأفراد والمجتمعات والدول بشكل كبير.

كما أن الدراسة تسلط الضوء على الأحداث والتحولات السياسية الجذرية التي عرفتها بعض دول مثل: ليبيا وتونس، والأزمات التي تعرفها دول أخرى مثل: مالي، وما نتج عن هذه التحولات من تهديدات وتحديات أثرت على الأمن والاستقرار في المنطقة ككل، وساهمت في توسع وانتشار مجال التهديد إلى دول أخرى من بينها الجزائر.

من جهة أخرى، فالدراسة تتناول فرص بناء تعاون لمواجهة هذه التحديات وإمكانية التنسيق بين الجزائر ودول المجاورة لإدارة الأوضاع والتحكم فيها، والدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في هذا الشأن باعتبارها قوة

اقليمية ولها خبرة في مجال مكافحة الارهاب ومتضررة مما يحدث حولها ما يفرض عليها لعب دور قيادي في التنسيق والتعاون الاقليمي.

حدود الدراسة:

من خلال الموضوع المراد دراسته، والذي يندرج تحت عنوان "**التعاون الأمني الجزائري الافريقي: الفرص والتحديات**"، ارتأينا ضرورة معالجته ضمن إطار مكاني وزماني محدد كالتالي:

- **الإطار الزماني:**

نظرا لأن الساحة الافريقية شهدت عدة تحولات وتغيرات على عدة مستويات، فإن الدراسة تطرقت بالتركيز والتحليل إلى الأحداث التي طرأت ابتداءا من سنة 2011 مع بداية ما يسمى ثورات الربيع العربي وصولا إلى الأزمة في مالي بداية من سنة 2012 وتطوراتها ونتائج كل هذه الأزمات ومخلفاتها، مع الربط بين التهديدات الناشئة عنها وجذورها وخلفياتها التاريخية إلى وقت قريب، إضافة إلى التدخلات الأجنبية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى غاية يومنا هذا.

- **الإطار المكاني:**

تشمل نطاق شمال افريقيا والمغرب العربي مصدر التهديدات المختلفة كتجارة السلاح والمخدرات وتنامي نشاط الجماعات الارهابية فيها، وصولا إلى منطقة الساحل الافريقي باعتبارها قاعدة انطلاق للأعمال الارهابية المسلحة، كما تشمل الدراسة أيضا المجال الجغرافي للحدود الوطنية الجزائرية باعتبارها مجال تأثر بمختلف المهددات الأمنية.

منهج الدراسة:

اقتضت منا دراسة هذا الموضوع استخدام مقاربة منهجية مركبة كمايلي:

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال تحليل طبيعة التحديات التي تواجهها الجزائر والدول المجاورة لها بصفة عامة، ووصف التحركات والعمل الجماعي تجاه هذه التحديات وسبل مواجهاتها.

المنهج التاريخي: حيث يقتضي منا موضوع الدراسة الاعتماد على بيانات وحوادث تاريخية في مختلف أطواره، سواءا عند تحديد مسار إدراك واهتمام الجزائر بالدوائر الجيوسياسة لها، وتحديد الخلفية التاريخية للتهديدات الأمنية، ورصد وتحليل التطور التاريخي للعقيدة الأمنية الجزائرية، إذ لا يمكن دراسة هذه العناصر في الحاضر دون الرجوع إلى ماضيها، من هذا المنطلق وظفنا المنهج التاريخي لإجراء دراسة تحليلية لبعض البيانات و الحوادث من تاريخ الجزائر المعاصر ذات الصلة الوثيقة بموضوعنا.

المنهج المقارن: من خلال مقارنة دور الجزائر الاقليمي في مواجهة وإدارة التحديات الأمنية المحيطة بها مقارنة بإدارة فواعل أخرى لنفس الأزمات، على غرار فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

المنهج الإحصائي: وذلك لتزويد الدراسة بمختلف الاحصائيات والمعطيات الكمية والبيانات المختلفة لهذه التهديدات الأمنية كإحصاء العمليات الارهابية وخسائرها المادية والبشرية والاحصائيات المتعلقة بالجريمة المنظمة كالمخدرات وتهريب السلاح واحصائيات الهجرة غير الشرعية.

صعوبات الدراسة:

هذه التجربة البحثية كغيرها من البحوث قد واجهتنا في إعدادها عدة صعوبات أهمها: صعوبة ترتيب الأدبيات النظرية التي عالجت هذا الموضوع بسبب الكم الهائل لها، إضافة إلى تشعب الموضوع واتساع مجاله وصعوبة الإحاطة به من جميع جوانبه.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء بصفة عامة وتأثير هذه التهديدات على الأمن الجزائري واستراتيجية الجزائر في التعامل معها، ومن هذه الدراسات:

- كتاب عبد النور بن عنتر: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر – أوربا والحلف الأطلسي"، الصادر عن المكتبة العصرية في الجزائر سنة 2005، والذي تناول فيه محددات الأمن الوطني الجزائري وأهم التحديات والتهديدات التي تواجهه، حيث تناول تهديدات الارهاب خاصة في ظل ارتباطها بالوضع الأمني في الساحل.

- حسام حمزة، مذكرة ماجيستر علوم سياسية بعنوان: "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" سنة 2011 بجامعة باتنة، تناول الموضوع في ثلاثة فصول، الفصل الأول جاء كإطار مفاهيمي ونظري لدراسة الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، أما الثاني فتطرق فيه إلى الدائرتان المغاربية والافريقية وتضمن دراسة مهددات الأمن القومي الجزائري مغاربية المصدر وإفرازات بيئة اللأمن الافريقية على الجزائر واستراتيجية الجزائر في التعامل معها، أما الفصل الثالث فتناول الدائرة المتوسطية للأمن الجزائري والبعد الأمني للعلاقات الجزائرية – الأوروبية والجزائرية – الأطلسية.

- عمورة أعمر، مذكرة ماجيستر علوم سياسية بعنوان: "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي (مقاربة جيوأمنية)" سنة 2011 بجامعة الجزائر 3، حيث تناول الموضوع في ثلاثة فصول رئيسية، فقدم دراسة لمنطقة الساحل الافريقي، وتناول واقع التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل، كما تطرق إلى المبادرات التي تهدف لمواجهة هذه التهديدات وموقع الجزائر فيها.

- كتاب كريم مصلوح،: "الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا "، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سنة 2014، والذي جاء في فصلين، حيث تطرق في الفصل الأول إلى الابعاد المحلية والاقليمية للأمن في الساحل والصحراء وضغوط التعاون الاقليمي في هذه المنطقة، أما الفصل الثاني فتناول التفاعلات الخارجية في اقليم الساحل والصحراء والأدوار الدولية في منطقة الساحل والصحراء وتعاملها مع أزماتها مثل أزمة مالي.

- بودن زكرياء، مذكرة ماجيستر علوم سياسية بعنوان: "أثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014" سنة 2015 بجامعة بسكرة، حيث تناول

الموضوع في ثلاثة فصول رئيسية، فقدم في الفصل الأول المقربات النظرية للدراسة من مفهوم الأمن ومقارباته النظرية ومفهوم الارهاب، والفصل الثاني تناول أثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الأمن الجزائري من تطور أزمة شمال مالي وصولا إلى مظاهر التهديد الارهابي وتكامل أدوار الارهاب والجريمة في هذه المنطقة، أما الفصل ثالث فتطرق إلى استراتيجيات مواجهة التهديدات الارهابية في شمال مالي مع التركيز على الاستراتيجية الجزائرية إضافة إلى الاستراتيجيات الاقليمية والدولية.

تقسيمات الدراسة:

من أجل معالجة اشكالية الدراسة وفحص الفروض المقترحة ونظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على خطة تتكون من ثلاث فصول أساسية على النحو التالي:

في **الفصل الأول** حاولنا التركيز على المجال الجغرافي المؤثر في الأمن الجزائري والذي يصنع مجال التأثير والتأثر، فتم التطرق إلى الأبعاد الجيوسياسية الرئيسية بداية بالبعد المغاربي فالمتوسطي فالإفريقي.

أما **الفصل الثاني** فتضمن الإحاطة بمختلف التهديدات والمخاطر الناتجة عن تحولات والتحركات الشعبية في دول الجوار الشرقي في سياق ما يعرف بالربيع العربي، وتداعياتها على أمن واستقرار الجزائر، إضافة إلى الأزمة في مالي و التعامل الجزائري مع تطوراتها.

وفي **الفصل الثالث** فنتطرق إلى العقيدة الامنية الجزائرية ومدى تكيفها مع المستجدات الحاصلة في المنطقة، ودراسة تأثيرات التدخلات الدولية والرؤية الجزائرية لها واستراتيجية التعاون الأمني الجزائري الافريقي، وإمكانية تحقيقها على أرض الواقع ومدى نجاعتها والدور الجزائري فيها.

الفصل الأول

الأبعاد الجيوسياسية للأمن الجزائري

نسعى من خلال هذا الفصل إلى تحديد الأبعاد الجيوسياسية للأمن الافريقي بصفة عامة والأمن الوطني الجزائري بصفة خاصة، أي تلك الدوائر والحدود الجغرافية التي يوجد بينها وبين الأمن الجزائري إعتماد أمني متبادل نتيجة وجود رابط جغرافي بري مباشر بينهما، وتشمل الدوائر المغاربية، المتوسطية الافريقية ومكانتها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية، فالمفهوم التقليدي للأمن القائم على حماية الدولة لحدودها الوطنية من التهديدات العسكرية الخارجية لم يعد يجدي بعد أن تعددت وتنوعت مصادر التهديد، وبعد أن اختفى مفهوم العدو الواحد الواضح والمحدد، وحلت محله تهديدات وتحديات عابرة للحدود وغامضة المصدر ولا تهدد الدولة فحسب، بل تهدد النطاق الواسع الذي تتضمنه.

وعليه، نحاول في هذا الفصل عرض الأبعاد الواسعة للأمن الجزائري وتحديد إطارها الجغرافي وتأثيراتها وارتباطها الوثيق بالأمن الجزائري واعتبارها كمصادر للتهديدات المختلفة وتفصيل أبعاد الاهتمام الجزائري بما وراء الحدود الوطنية.

المبحث الأول: البعد المغاربي للأمن الجزائري

تعد الجزائر قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطرافه، وقوة جغرافية نظرا لشساعة مساحتها وتعدد أقطابها الحدودية وأهمية مجالها الجيوسياسي المغاربي.

المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرة المغاربية للأمن الجزائري والمكانة الجزائرية فيها

لمدة طويلة، كان الفضاء المغاربي مرادفا للدول الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب الأقصى، لكنه وسّع من الجناحين الشرقي والغربي فأصبح يشير إلى الجزء الغربي من العالم العربي الممتد من نهر السنغال غربا إلى الحدود الليبية مع مصر شرقا (موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب الأقصى، الجزائر، تونس وليبيا). تتربع دول المغرب العربي مجتمعة على مساحة أكثر من ستة ملايين كيلومتر مربع (706 040 6 كلم2)، لكن هذا لا ينفي وجود فوارق كبيرة في المساحة بينها، وتتكون جل يابسة المغرب العربي من الصحراء التي تشكل جزءا من أكبر صحراء في العالم، إذ تغطي الكثبان الرملية، الجبال الصخرية-البركانية ومسطحات الحصى والحجارة كل إقليم الصحراء الغربية، أغلبية أقاليم موريتانيا، الجزائر وليبيا؛ بالإضافة إلى جزء من إقليمي تونس والمغرب الأقصى. و الصحراء المغاربية متصلة شرقا بالصحراء المصرية والسودانية، وجنوبا وغربا بالمناطق شبه الجافة في الساحل (تشاد، النيجر، مالي والسنغال). أما ساحل المغرب العربي فيمتد على طول 7200 كلم، حوالي 5000 كلم منها على الحافة الجنوبية للبحر المتوسط (من أغادير بالمغرب الأقصى إلى تبرق بليبيا)، و 2200 كلم طول الضفة المغاربية على المحيط الأطلسي (من طنجة إلى نهر السنغال)[1].

كما يشكل المغرب العربي وحدة جغرافية متناسقة تضاريسيا ومناخيا، يشكل جيوسياسيا كذلك فضاء سوسيو- ثقافيا متجانسا لا تتخلله أية حدود أو حواجز حضارية لغوية أو دينية، فكل شعوبه تنتمي إلى الحضارة العربية الاسلامية لغتها هي العربية ودينها هو الاسلام، كما شهدت تقريبا التعاقب الحضاري نفسه منذ غزو الفينيقيين إلى غاية خروج العثمانيين، مما أدى إلى تشابه كبير في أنماط معيشة السكان السياسية، الاقتصادية

[1] حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص ص 68 - 69.

والثقافية. وبالنظر إلى بعده السوسيو- الثقافي العربي- الاسلامي، يرتبط المغرب العربي جيوسياسيا بكل من العالمين العربي والاسلامي ارتباطا لا تفكك له، فضلا عن إنتمائه الجغرافي للقارة السمراء وجواره المباشر للحضارات الافريقية جنوبا.

وبحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الافريقية من ناحية اخرى، تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز، حتى أنها كانت تسمى لمدة طويلة في الماضي ب"المغرب الاوسط". وقد ساهمت المساحة الشاسعة (39.42 % من مساحة المغرب العربي الكلية، 19 مرة مساحة تونس، و05 مرات مساحة المغرب الأقصى) وطول حدودها البرية (6343 كلم) في ربطها بكل الدول المغاربية (حدود برية) شرقا، غربا وجنوبا، كما أن امتداد ساحلها (1200 كلم) على أكبر جزء من الضفة المغاربية على المتوسط- بعد ليبيا- جعل منها بوابة شمالية لإفريقيا السوداء على البحر المتوسط. هذا، وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي (000 000 1 كلم2)، أغناه بالموارد الطاقوية والمنجمية (احتياطات الغاز، البترول، الحديد، اليورانيوم والذهب) وأفضله من الناحية الجمالية (الهقار والطاسيلي)[1].

[1] حمزة حسام، مرجع سابق، ص ص 69-70.

الشكل (01): الدائرة المغاربية للأمن الجزائري

المصدر: الموقع الاكتروني

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

على الصعيد الاقتصادي، يحتل الناتج المحلي الجزائري الخام المرتبة الأولى على المستوى المغاربي (219.45 مليار دولار سنة 2016)[1] وبفرق شاسع عن أقرب الاقتصاديات له (المغرب الأقصى 116 مليار دولار سنة 2016)[2]، وقد ساهمت المكانة الاقتصادية الجزائرية العالمية (المرتبة الخامسة عالميا كأكبر مصدر للغاز والسابعة

[1] الفجر، الجزائر تحتل المرتبة الرابعة في قائمة أغنى دول في إفريقيا، https://marsadz.com، آخر تفحص بتاريخ: 2017/02/18، على الساعة 14:30.

[2] حزب العدالة والتنمية، لأول مرة..الناتج الداخلي الخام للمغرب يتجاوز 120 مليار دولار، http://www.pjd.ma ، آخر تفحص بتاريخ: 2017/02/18، على الساعة 14:45.

عشرة كأكبر مصدر للبترول) وثقلها السكاني (41.2 مليون نسمة مطلع سنة 2017)[1] في تعزيز الريادة الجزائرية مغاربيا وفي شرعنة الطموح الجزائري في تزعم المغرب العربي، فالجزائر كما يصفها أحد الكتّاب تملك كل شيئ "السكان، الفضاء والطاقة".

المطلب الثاني: الروابط الجيوسياسة والأمنية للجزائر في الفضاء المغاربي

لقد أثرت المقومات السابقة على الأمن والعقيدة الأمنية الجزائريين. فمن جهة، أثر الثقل الجيوستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع استراتيجي في المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفا على كل الجهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الاقليم الجزائري وطول حدوده البرية والبحرية مما جعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة المغاربية من تفاعلات و تطورات، وقد أدرك صناع القرار الجزائريين هذا منذ عهد الرئيس بومدين الذي اعتبر أن "المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر". ومن جهة اخرى، كان للمعطيات السابقة (الجغرافية، الاقتصادية) أثر بالغ على صياغة عقيدة الجزائر الأمنية خاصة في تعريفها لنفسها ودورها ضمن الفضاء المغاربي، فالجزائر ترى أن "مكانتها وثقلها الجيوسياسيين يجعلان منها زعيمة المغرب العربي" ويحققان الريادة في مقابل المغرب الأقصى الذي سعى دائما إلى فرض نفسه كمنافس للجزائر في الفضاء المغاربي[2].

لقد نص الدستور الجزائري، "الجزائر جزء لا يتجزّأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وأفريقية"[3]، حيث يعتبر البعد المغاربي للجزائر والتركيز على وحدة شعوبه "تقليدا سياسيا" عريقا أسبق حتى من ثورة نوفمبر 1954. فمنذ عشرينات القرن السابق، وبالضبط في مارس من سنة 1926، تم تأسيس حزب "نجم شمال افريقيا" كحزب سياسي ثوري يدافع عن حقوق الشعوب المغاربية مجتمعة ضد الوجود الفرنسي، وإن كان النجم قد

[1] الإذاعة الجزائرية، 41.2 مليون نسمة عدد سكان الجزائر مطلع سنة 2017، http://www.radioalgerie.dz، آخر تفحص بتاريخ: 2017/02/18، على الساعة 16:10.

[2] حمزة حسام، مرجع سابق، ص 70.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1996، الجريدة الرسمية المؤرخة 96-438 في 08 ديسمبر 1996، الديباجة، ص 01.

ضم في بداياته مناضلين من الأقطار المغاربية الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب) فإنه مع مرور الوقت ومنذ سنة 1927 تحديدا، بدأ الأعضاء المغاربة والتونسيون ينسحبون منه مفضلين الانضمام لمنظماتهم المحلية التي كانت أهدافها قطرية. وحتى بعد أن أصبح حزب نجم شال افريقيا حزبا جزائريا خالصا لم يتنازل أعضاؤه عن قناعاتهم بأن الشعوب المغاربية تشكل وحدة واحدة جغرافيا، لغويا ودينيا، كما لم يتوان الجزائريون عن العمل على تحقيق هدفي الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال افريقيا في فرنسا كهدف قريب؛ وتحقيق الاستقلال الكامل لشمال إفريقيا بالوسائل الثورية كهدف بعيد.

ظل الاهتمام الثوري بقضايا المغرب العربي راسخا في عقيدة مختلف الأحزاب الجزائرية التي انبثقت عن نجم شمال افريقيا بعد حله سنة 1929، ونقصد بهذه الأحزاب "نجم شمال افريقيا المجيد" سنة 1933، "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا" سنة 1935، "حزب الشعب" سنة 1937، "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1946، وصولا في الأخير إلى "جبهة التحرير الوطني" التي أعلنت في بيان 01 نوفمبر 1954 أن مما تهدف إليه عبر العمل الثوري "استرجاع استقلال الجزائر ضمن الوحدة الشاملة للمغرب العربي الكبير، وذلك تماشيا مع ايديولوجية نجم شمال افريقيا". وقد ظل البعد المغاربي حاضرا في مختلف البيانات والمواثيق الرسمية التي أصدرتها الجبهة بدءا بميثاق الصومام وصولا إلى ميثاق طرابلس 1962 الذي نص على أن الجزائر ستعمل من أجل "مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في المغرب والوطن العربي وفي إفريقيا" ودستور 1976 الذي نص في المادة 87 منه على أن "وحدة الشعوب المغاربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية"[1] وهو ما تم التأكيد عليه في دستور 1989[2].

وانعكست المبادئ السابقة على السلوك السياسي الجزائري سواء في فترة الثورة أو بعد الاستقلال، فمنذ أول مشاركة جزائرية من طرف وفد عن "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" في "مؤتمر المغرب" بالقاهرة في فيفري 1947، لم تتأخر الجزائر عن أي مبادرة مغاربية متعددة الأطراف، سواء إبان الثورة (مؤتمر طنجة في

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1976، الأمر 76-97، المادة 87،في 22 نوفمبر 1976، ص 35.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989، المرسوم الرئاسي 89-18، في 28 فيفري 1989، ص 03.

أفريل 1958) أو بعد الاستقلال، أين شاركت الجزائر مع الدول المغاربية في إنشاء "المجلس الاستشاري المغاربي الدائم" سنة 1964، و"اتحاد المغرب العربي" سنة 1989[1].

كما لا يمكن إهمال الدور الخاص للرئيس بومدين في التأكيد على الرغبة الجزائرية في تزعم المغرب العربي منذ سنة 1965، فقد أثرت شخصيته الكاريزمية وتكوينه الثوري والايديولوجي القومي في العقيدة الأمنية الجزائرية وكانت من العوامل التي قوّت الريادة الجزائرية اقليميا ودوليا، فمنذ بداية حكم بومدين بدت نية الجزائر واضحة للعب دور اقليمي قيادي يتناسب وثقلها الجيوسياسي وماضيها الثوري وهو ما يؤشر عليه "الرواج" الذي شهدته سياستها الخارجية على المستويين الاقليمي والدولي في فترة حكمه والذي استطاع أن يحافظ عليه "بفعل استمراره في أداء سياسة تماسك أو اندماج اجتماعي نسبي في الداخل وتنميته القيم التقليدية وأخرى جديدة وجدت فئات اجتماعية عديدة نفسها فيها باعتبارها تعبيرا بهذا الشكل أو ذاك عن ذاكرة المجتمع وطموحاته..". هذا، وكان للسند الدستوري دور في تقوية تأثير الرئيس على العقيدة الأمنية، فقد منح دستورا 1964 و1976 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، والتي من بينها "تقرير السياسة العامة للأمة في المجالين الداخلي والخارجي..وقيادتها وتنفيذها" والتي كانت سببا في تثبيت البصمة البومدينية على عقيدة الجزائر الأمنية وسياستها الخارجية[2].

لقد كوّن التفاعل بين العوامل المذكورة آنفا (جغرافيا، اقتصاد، الارتباطات التاريخية، الدينية واللغوية، وطبيعة القيادة السياسية الجزائرية) عقيدة أمنية جزائرية متميزة على كافة المستويات والأصعدة ومن مبادئها الرؤية القيادية الجزائرية للمنطقة المغاربية وإدراك بأن الجزائر معنية بكل التطورات الحاصلة في المغرب العربي، وهو الإدراك الذي شمل مداه القارة الافريقية باعتبارها عمقا استراتيجيا للدولة الجزائرية.

- ✓ **الأبعاد الأمنية الساحلية لدول المغرب العربي:**

تعيش علاقات دول المغرب العربي بدول الساحل الإفريقي مرحلة إعادة تشكيل موازين القوى لعدد من الأسباب من بينها الحراك الشعبي في البلدان المغاربية (تونس وليبيا)، بحيث فتحت سبيلا لقيام نظام إقليمي

[1] حمزة حسام، مرجع سابق، ص 71.
[2] حمزة حسام، المرجع نفسه، ص72.

مغاربي جديد، كما يعتبر الساحل الإفريقي فضاء فاصل بين شمال إفريقيا وجنوبها وكلاهما فضاء جيوسياسي محدد بذاته ومتميز بخصائصه من هذا المنطلق يمثل معبرا بين دول المغرب العربي المطلة على البحر المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء كما نسج التاريخ أشكالا من المبادلات والارتباطات الوثيقة بين المنطقتين دفع بهما إلى مصير مشترك[1].

يرى الدكتور عبد النور بن عنتر أنه ميدانيا يهدد الوضع الأمني الساحلي الغير مستقر الأمن المغاربي من خلال رواقين جيوسياسيين (شرقي و غربي) في غاية من الانكشاف ورواق ثالث (أوسط) أقلهما انكشافا[2].

- **الرواق الليبي:** منكشف بسبب تداعيات الحرب على ليبيا والعملية الانتقالية وانهيار مختلف أسلاك الأمن والجيش يحول كل هذا دون مراقبة محكمة لحدود البلاد الجنوبية، بل أن ليبيا كانت مصدر تصدير الاستقرار والأمن إلى الساحل (انتقال جماعات مسلحة وأسلحة إبان وبعد الحرب) ها هي اليوم وجهة لذات التهديد(دائما النيجر) في الاتجاه المعاكس ومصدر تصدير له نحو دول المغرب العربي(نحو تونس والجزائر) إنها التفاعلات العكسية للحرب في ليبيا ساحليا ومغاربيا.
- **الرواق الموريتاني:** الذي يوجد في وضع أسوء لأن جزءا كبيرا من حدود موريتانيا الشرقية والشمالية تمتد على طول إقليم أزواد المالي، ونظرا لحالة عطل الدولة الموريتانية البنيوي وضعف النظام فان البلاد منكشفة أمام حركة تنقل الجماعات الإرهابية وما في جعبتها من أسلحة.....
- **الرواق الجزائري:** الذي يتوسط الشرقي والغربي لكنه رغم انكشافه النسبي يبقى أكثر صلابة وتحصينا منهما نظرا لإمكانات الجزائر عتادا وعدة وخبرة قواتها الأمنية وجيشها في محاربة الإرهاب.[3]

---

[1] تاج مهدي، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011، ص.02-03.

[2] عبد النور بن عنتر، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ورقمة مقدمة في: ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، ص02.

[3] عبد النور بن عنتر، نفس المرجع، ص 02.

المبحث الثاني: البعد المتوسطي للأمن الجزائري

شهدت العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية مجموعة من المتغيرات، حاولت من خلالها الدول الأوروبية بناء علاقات تختلف طبيعتها من فترة زمنية لأخرى، في ظل تنامي التهديدات والتحديات بكل أنواعها وأشكالها في المنطقة، وتم تأكيد "الخيار الأمني" بمفهومه الشامل في علاقة الضفتين، ضمن ظهور الحاجة إلى التكتل من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، وأضحى الاهتمام بالجانب الأمني من جميع الدول المطلة على البحر المتوسط أكثر من أي وقت مضى، وفي الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالخصوص، رغم أن أغلب بنود الاتفاقية كانت مرجعيتها اقتصادية، والتي تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، ومن بينها الجزائر، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق طموحاتها في المنطقة، وهذا ما أثار التحفظ والحذر من الجانب الجزائري عند عقد اتفاقية الشراكة، التي عرفت مسارا تفاوضيا طويلا، تميزت فيها العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية بالثبات والصلابة والتريث في اتخاذ القرارات للوصول إلى بناء مواقف على المستوى الدولي، جعلتها محط اهتمام دول العالم وبالخصوص أوروبا[1].

المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرة المتوسطية للأمن الجزائري

شكّل البحر المتوسط مجالاً حيوياً هاماً في قلب العالم القديم وأخذ اسمه من موقعه المتوسط الهام بالمفهوم الاستراتيجي بمعناه الشامل كمجال للنقل والانتقال والتواصل وبالتالي كمجال للحروب والهجمات والسرقات البحرية أيضاً إضافة إلى مجاله البيئي وثرواته السمكية والطبيعية.

كما شكّل البحر المتوسط أهمية استراتيجية للعالم العربي الإسلامي خلال القرن الهجري الأول مع نشوء الدولة العربية الإسلامية الموافق لبدايات القرن الثامن الميلادي ولقد انتبه القادة العسكريون المسلمون إلى هذه الأهمية

[1] جهاد غرام، البعد الأمني الجزائري في المتوسط التحديات والرهانات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، العدد السادس، الجزائر، ديسمبر 2016، ص19.

فشكلوا خمسة أساطيل لهذه الغاية وهي[1]:

1- أسطول الشام في اللاذقية على الساحل الشرقي للمتوسط.

2- أسطول افريقيا ومركزه القيروان في ولاية افريقية (تونس)

3- أسطول مصر الكنانة ومركزه الإسكندرية

4- أسطول النيل ومركزه في بابليون (السويس حالياً)

كما شكلوا أسطولا آخر لحراسة مداخل النيل في الدلتا من نزول الروم على الساحل .

والمعروف أن هذه الأساطيل كانت تقابل أساطيل الإمبراطورية الرومانية بقسميها وساهمت جميع هذه الأساطيل في الحصار الثاني على القسطنطينية .

وقد اندمجت فيما بعد هذه الأساطيل تحت قيادة واحدة للبحرية العربية الإسلامية في إطار تطور دور البحرية في ضمان أمن الدولة الإسلامية, وشكلت أسطولين هما:

1- أسطول البحر المتوسط

2- أسطول المحيط الهندي

في الجانب الجغرافي[2]:

✓ إن طول سواحل المتوسط حيث يبلغ طولها 3700 كم وعرض البحر 1930 كم وتعدد خلجانه وتداخلاته مع بحار تتعمق في داخل القارة الأوربية يساعد في تمركزه ونشاط وحماية السفن والأساطيل البحرية إضافة إلى اتصاله بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق ومع البحر الأسود عبر الدردنيل وبحر ايجة والبوسفور ومع البحر الأحمر وما يليه عبر قناة السويس.

[1] أحمد الحلواني، أمن البحر المتوسط والآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008، ص 24.

[2] أحمد الحلواني، مرجع سابق، ص 121.

✓ انتشار عدد كبير من الجزر ذات الموقع الاستراتيجي من حيث مواقعها وتباعدها الجغرافي عن بعضها بحيث يجعلها قابلة للتحكم بمسار السفن والأحواض والمضائق والممرات والقدرة على المراقبة والتفتيش وهذه الجزر هي: قبرص_ مالطا –كريت– صقلية– سردينيا–كورسيكا (مستبعدين الجزر الصغيرة التي تقع قبالة سواحل بعض الدول المتوسطية وتدخل ضمن مياهها الإقليمية).

✓ الحالة المناخية لمنطقة المتوسط تساعد جميع الصنوف البحرية على القيام بعملها بشكل ملائم. كما وفرت الدراسات المناخية الحديثة مساعدة كبيرة في معرفة الظروف المناخية للبحر المتوسط والأوقات الملائمة لحركة السفن والأساطيل والتوقعات المناخية المستقبلية.

في الجانب الاستراتيجي:

✓ على ضوء الصراعات الدولية المعاصرة يربط القادة العسكريون الأوربيون الأمن القومي والعسكري الأوربي بالبحر المتوسط ويحددون أن تضافر عوامل التفجير والنزاعات التي تشهدها منطقة المتوسط ستشكل حروباً مقبلة يصعب لجم آثارها على أوربا كلها محددين الصعوبات الاقتصادية ونقص المياه والتعصب الديني في جانبيه الغربي المسيحي المدعوم من اليهودية الصهيونية والإسلامي، إضافة إلى الهجرة الإفريقية إلى أوربا عبر المتوسط والمسماة الهجرة غير الشرعية.

هذه الصعوبات والنزاعات تدعو الغرب الأوربي من وجهة نظره إلى تسويغ إحكامه للسيطرة الكافية على منطقة المتوسط كلها، وهو التوجه نفسه الذي تلتزم الولايات المتحدة به عبر حلف الأطلسي. حيث يعبر عن ذلك أحد القادة العسكريين لحلف الأطلسي بقوله: (إن خط الجبهة الذي تلتزم الولايات المتحدة من أجل الأمن الأوربي يمتد إلى البحر المتوسط وما بعده).

✓ إن الوضع الاقتصادي لمنطقة المتوسط وإمكاناتها من حيث ترابطها الجغرافي تمثل أهمية استراتيجية في الاقتصاد العالمي.

✓ البحر المتوسط يشكل مدخلاً لمنطقة الخليج العربي بما في إيران ذات الثروة النفطية الهامة للدول الكبرى في العالم حيث تؤمن لأمريكا 12% ولأوربا 60 % ولليابان 75% وأصبحت حالياً تؤمن للصين نسبة عالية جداً من احتياجاتها النفطية.

لذلك تستعين هذه الدول بجميع أذرع التحكم ومن ضمنها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وهذا يتطلب تواجداً

عسكرياً – (بحرياً بشكل خاص)- دائماً في منطقة الخليج أما قواعد إمداده وتأمينه وقيادته فهي ما زالت في البحر المتوسط مما يضطر الدول والحكومات المطلة على حوض المتوسط إلى امتلاك قوات بحرية كافية لتأمين أمنها وسلامة أراضيها الأمر الذي يؤكد الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط.

- ✓ إن التناقض الذي نتج عن تضارب المصالح في البحر المتوسط وخاصة الحوض الشرقي منه قد يصبح سبباً في المستقبل لنزاعات عسكرية أو حروب محلية.
- ✓ إن كثافة المواصلات البحرية عبر المتوسط بين القارات الثلاث بالإضافة إلى عقدة الممرات الجوية المتوضعة في أجوائه وتواجد شبكة الطرق البرية على سواحله مروراً بحدود الدول المطلة عليه يعطيه أهمية إستراتيجية أخرى كون هذه المعابر تمثل مجالاً هاماً في التعاون الدولي بين دول أوربا وآسيا وإفريقيا.
- ✓ إن الدول المتوضعة على الساحل الشرقي والجنوبي للمتوسط وما يقع خلفها تعد أسواقاً هامة للمنتجات الاستهلاكية من الدول الصناعية في العالم. إضافة إلى أنها أسواق للأسلحة والمعدات الحربية مما يدخل مصالح الشركات الصناعية الكبرى في العالم ذات التأثير الكبير على السياسات والاستراتيجيات العسكرية ويدفعها إلى التدخل في شؤون المنطقة.
- ✓ إن النزاعات والتناقضات السياسية والحدودية بين دول المنطقة المستمرة قد يدفع ليس إلى العنف المسلح بين دول المنطقة فحسب، بل إلى اشتراك دول أخرى من العالم التي تقف مع هذا الطرف أو ذاك، لذلك إن الولايات المتحدة تعزز تواجدها وخاصة البحري من خلال الأسطول السادس والتشكيل البحري الدائم لحلف الأطلسي والقواعد العسكرية والجوية وتساعد على تعزيز القدرات البحرية لإسرائيل كحليف أساسي والأكثر ارتباطاً باستراتيجيتها البحرية في المتوسط، وحرب السويس مثال على ذلك[1].
- ✓ إن الطبيعة الجغرافية للمتوسط وما يشمله من مضائق حاكمة، وجزر ذات مواقع استراتيجية تسمح بالتحكم كما ذكرنا آنفاً والسيطرة على التجارة العالمية والتحركات العسكرية، تشكل باستمرار شعلة ديمومة الانفجار والصراع على النفوذ وهو ما بينته مسارات الحربين العالميتين.

[1] أحمد الحلواني، مرجع سابق، ص ص 121 - 122.

✓ إن وجود مجمّعات صناعية وسياحية وتجارية كبيرة على شواطئ الدول المطلة على المتوسط، إضافة إلى مصافي النفط يحتّم ضرورة تأمين حمايتها من الأخطار ضمن خطط الأمن القومي لهذه الدول وقد ارتكز البحر المتوسط كمسرح آمن للعمليات العسكرية في التاريخ المعاصر من خلال أمثلة وعمليات كثيرة فلقد كان الإنزال الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية إبان عملية (تورش) في الشمال الإفريقي بتاريخ 1942/11/8 وتبعته انزالات للحلفاء في صقلية وسالوم كبداية للهجوم على ايطاليا إحدى دول المحور، إضافة إلى الهجوم على بروفاز التي قادتها الولايات المتحدة فحلت محل بريطانيا كقوة عسكرية في منطقة المتوسط والتي أصبحت حامية للوجود الإسرائيلي في فلسطين المحتلة. الأمر الذي افرز استراتيجية عسكرية متخصصة في منطقة المتوسط بالنسبة للولايات المتحدة وللدول العظمى الأخرى فتشكلت بذلك مجالات تخصص مستقلة في الاستراتيجية العسكرية البحرية بمفردات وعلوم متخصصة تحمل أهدافاً وأشكالاً مدروسة.

إن البحر المتوسط يقع في قلب العالم من حيث الموقع والأهمية وتسعى الدول الكبرى والدول الساعية لبناء مستقبل ريادي لها بطرق متعددة وبظل هيئات دولية لإحكام السيطرة عليه بغرض حماية مصالحها الأمر الذي يدفع الدول العربية- دول الجنوب- إلى التأكيد على موقف موحد وشفاف في اتفاقاته مع الجانب الأوربي بشأن المتوسط ويتركز العمل في هذا التوجه على مصر والجزائر أساساً إضافة إلى دول المتوسط العربية الأخرى[1].

[1] - أحمد الحلواني، مرجع سابق، ص ص 122- 123.

الشكل (02): البحر الأبيض المتوسط والدول المطلة عليه

المصدر: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016

المطلب الثاني: المنطلقات الأمنية الجزائرية في المتوسط

إن الثوابت الأمنية للدولة يقصد بها مجمع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه الثوابت عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وبالرجوع إلى مرتكزات الثوابت الامنية للجزائر ومنطلقاتها يمكن القول أن عوامل كل من التاريخ والجغرافيا والعقيدة كان لها تأثيرا واضحا على هذا المسار[1]:

[1] جهاد غرام، مرجع سابق، ص25.

أ) فتاريخيا؛ تعد ثورة التحرر أهم روافد المنطلقات الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاقتصادي الذي ميز الجزائر، عقب دحر المحتل الفرنسي، فعملية بناء الدولة وبناء مبادئها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي.

ب) وجغرافيا؛ تعد الجغرافيا عاملا محددا للثوابت الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائر يمثل نقطة تقاطع استراتيجية مهمة، بتوسطها للدول المغاربية، وكذلك توسطها لكيانين، الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي، والثاني في الجنوب وتتمثل في العمق الافريقي، وهو ما جعل الأمن الجزائري يرتبط بعدة جهات وينكشف عليها، وعليه فإن عملية الصياغة الأمنية للجزائر ظلت تأخذ في الاعتبار هذا الترابط والانكشاف الأمني، حيث أدت مستويات تأثير عامل الجغرافيا إلى تنوع الطبيعة الأمنية للجزائر.

ج) وفكريا؛ ظل البعد الايديولوجي بثقله أحد أهم مرتكزات المنطلقات الأمنية للجزائر، منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار مصدرا ذا قيمة لهذه المنطلقات والمبادئ الأمنية، وذلك لعدة عقود، إلا أن التحولات العالمية، وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات غيرت من التوجهات الايديولوجية، وبالخصوص عل إثر أحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها البلاد، والتحولات العميقة التي مرّت بها، ضمن مستويات مختلفة، وعلى مستوى الجبهتين السياسية والاجتماعية، وتزامن كل التحولات المهمة عل المستوى الدولي، كانهيار المعسكر الشرقي، فإن ذلك انعكس بشكل واضح عل طبيعة الايديولوجية التي ظلت مصدر إلهام المنطلقات الأمنية للجزائر منذ الاستقلال.

وتعود ظاهرة أبعاد الاهتمام الجزائري – بما يجري في منطقة البحر المتوسط – إلى كونها تمثل مجالا لاستقطاب قوى خارجية، ومجالا لعمل قوى إقليمية، نتيجة لما تزخر به من أهمية جيو– إستراتيجية وسياسية، ناهيك عن الثروات الطبيعية، ولطالما عملت الجزائر على استقرار المنطقة وأمنها، ومحاولة تحصينها من كافة النشاطات والتحديات والمخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار أمنها الاقليمي أو الوطني[1].

[1] جهاد غرام، مرجع سابق، ص ص 25–26.

وعليه فالجزائر تعمل على قطع الطرق أمام هذه القوى من أجل حماية أمنها، وأمن الدول الإقليمية من مخاطر التدخل الأجنبي، وذلك بإجراء تعاون وتنسيق أمني–سياسي بين دول المنطقة، لمكافحة الارهاب وجميع أشكال الجريمة، لأن وضع تموقعها على كل المستويات حساس إزاء أي تغيير إقليمي يجري من دون استشارتها، كما حصل عام 1975 في الاتفاق الثلاثي بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا، الذي انسحبت بموجبه إسبانيا من الصحراء الغربية، ليتقاسمها المغرب وموريتانيا (التي عادت وانسحبت منها عام 1979)، ما يفسر دعم الجزائر لجبهة البوليزاريو، وفي الثمانينات حصل تطور في الإدراك الأمني متأثر بالأحداث في الجناح الشرقي للوطن العربي.

ولقد تزامن ذلك مع البدء في تطوير قواتها البحرية، أسوة بمصر وليبيا للاستعداد لمواجهة مناخ من التوتر في المتوسط: والذي من أهم أسبابه الصراع العربي الإسرائيلي، وأزمة قبرص، والنزاع التركي – اليوناني على بحر إيجه، والخلاف المغربي الاسباني حول سبتة ومليلة، وهو ما يشكل انشغالا كبيرا، يستدعي العمل من أجل تحقيق الاستقرار في المتوسط الذي يعد منطقة انكشاف والذي يمثل تحديا للجزائر يجب التحكم فيه.

كما تزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي يقوم عليها الأمن الجزائري لتواكب الترتيبات السياسية الجديدة التي فرضتها الشراكة الاورو– متوسطية، ولأجل الحفاظ على أمنها ورغبة منها لمباشرة العديد من الإصلاحات، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو حتى على مستوى الاحتراف داخل المؤسسة العسكرية، حدث تحول مهم في هذه التوجهات لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية، وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة، التي أخذت تغريها التحولات التي يمر بها العالم ككل، والتوجه والتمركز الاورو– أطلسي في المتوسط، والمبادرات الكثيرة التي طرحت ضرورة الاستجابة لها من طرف الدولة الجزائرية، لما تملكه من موقع متعدد الأبعاد جعل الاهتمام ينصب حول الخصائص الاستراتيجية للجزائر، باعتبارها منطقة متصلة بالبحر الابيض المتوسط، ومحورا لتلاقي أربعة أبعاد جيو– استراتيجية موسعة ومترابطة هي[1] :

1) بعد متوسطي وامتداداته الاوروبية من الناحية الشمالية؛

2) بعد افريقي جنوب الصحراء ومنطقة الساحل من الناحية الجنوبية؛

[1] جهاد غرام، مرجع سابق، ص 26.

3) بعد المغرب العربي، باعتبارها نقطة محورية في فضاء مجالات دولة؛

4) بعد اقتصادي تزخر بمجموعة من الموارد تجعل منها ركيزة أساسية، فهي من أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي والنفط في العالم، وتزخر بثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة حيث يمثل قطاع المحروقات 95 % من صادرات الاقتصاد الجزائري.

وقد تكرس البعد المتوسطي في السياسة الخارجية الجزائرية والذي سيطر عليه البعد الأمني، وذلك لإدراكها لرهانات وأهداف الشراكة الاوروبية واستراتيجيتها الأمنية في المنطقة حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث جاء فيه: " تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 55، وتعزيز الأمن والتعاون في هذه المنطقة"، المؤرخ في نوفمبر 2000، وما برحت الجزائر تتعاون على الدوام وتشترك في جميع المشاريع والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار، والعمل المنسق والتعاون بين دولها إذ أنه يتعلق بخيار استراتيجي تعتزم الاضطلاع به بالكامل، ويشهد هذا الموقف على اقتناعها الراسخ بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها التي تستطيع أن تسهم في جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار وأمن.

ومن هذا المنطلق، اشتركت الجزائر في العملية التي تسعى إلى وضع إطار لشراكة متجددة، ومن ثم تعمق هذا البعد لرد الاعتبار لدورها المحوري في المتوسط، إذ اعتمدت في استراتيجيتها الأمنية في الجمع بين تصورين، الأول أن الأمن والتعاون في المتوسط يجب أن يكون في إطار شامل، والثاني قدرة المتوسط أن يطور إطار الأمن والتعاون الخاص به.

ولقد ركزت الجزائر في شراكتها مع أوروبا على تحقيق الاستقرار في منطقة شمال حوض المتوسط، وخلق مناخ مناسب للتعاون الجزائري المتوسطي، يقوم على تسوية كافة الخلافات وعلى رأسها الصراع العربي الاسرائيلي، الذي يشكل العقبة الأساسية أمام هذا التعاون، وكذلك الربط بين الأمن في المنطقة للجزائر والأمن الأوروبي، واعتبار أن كلا منهما امتدادا للآخر، ما اضطرها إلى إحداث تغيير في الاستراتيجية التي اعتمدت على التركيز على خصوصية الحالة الجزائرية، إلا أن ذلك دعم خيار سياسة واقعية تسعى إلى تحقيق مكاسب على المستويات السياسية والأمنية على المدى البعيد، في إطار العلاقات الاستراتيجية مع الدول الأوروبية، وبالتالي خروج الجزائر من وضع العزلة وعدم الاستقرار واللاأمن، وتموقعها اقتصاديا من خلال استقطاب الاستثمار الداخلي والخارجي،

وإعطاء اتفاق الشراكة خصوصية في إمكانية أن تعرف تطورا وتغيرا عل كل المستويات، حسب تطور مصالح الطرفين، فإن المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد الطبيعة الأمنية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن كانت متنوعة، وللإشارة أن شكل التهديدات ساهم في تحديد شكل هذه الأبعاد، ويبقى أن الاطار العام لتلك الأبعاد هو أنها انتقلت – مع مرور الوقت– من كونها تعتمد أكثر على المفهوم الضيق للأمن، وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن وهو الأمن اللين، وذلك في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر داخليا، والتي يشهدها العالم كذلك، خلال العقدين الأخيرين[1].

[1] جهاد غرام، مرجع سابق، ص27.

المبحث الثالث: البعد الإفريقي للأمن الجزائري

نركز في هذا البعد على منطقة الساحل والصحراء الافريقية كونها أهم جزء بالنسبة للجزائر نظرا للارتباطات الجغرافية والحدود المشتركة الممتدة على مسافة كبيرة، وهو ما جعل من منطقة الساحل الافريقي نقطة تأثير مهمة بالنسبة للأمن الجزائري.

المطلب الأول: تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية

يحاول هذا الجزء من البحث تغطية المنطقة الجغرافية الممتدة من الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الإفريقي وصولا حتى غرب إفريقيا ككل، فبمساحة خمسة ملايين كلم مربع أي ما يعادل مساحة الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعيش عدد كبير من سكان إفريقيا في أكثر مناطق العالم فقرا وحرمانا بسبب النزاعات والحروب وقساوة العامل الطبيعي هنا، حيث يمتزج المناخ الجاف للصحراء الكبرى مع المناخ شبه الجاف لمنطقة الساحل امتدادا حتى الأجواء الاستوائية لأدغال وسط إفريقيا.

وتعتبر الصحراء الكبرى من أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر بـ 3.500.000 ميل مربع (9.065.000 كلم) حيث تمتد على 3.000 ميل (4.830 كلم) من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر والصحراء وتمتد جنوبا بعمق 1.200 ميل (1.930 كلم) داخل منطقة الساحل الإفريقي.

تشمل الصحراء معظم مساحة الصحراء الغربية، موريتانيا، الجزائر، النيجر، ليبيا ومصر ثم جزء من مناطق جنوب المغرب وتونس والجزء الشمالي لمالي وتشاد والسودان.

أما الساحل الإفريقي فهو منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا.

كانت تعتبر مناطق الصحراء والساحل الإفريقي الطريق الأساسي في السابق خصوصا للتجار البربر والعرب القادمين من شمال إفريقيا، وقد تعاقب على احتلال غرب القارة السمراء الاحتلال البرتغالي منذ منتصف القرن الخامس عشر مرورا بالاحتلال البريطاني وأخيرا الفرنسي[1].

وقد كانت منذ القدم المصدر الأول لتجارة الرق والعبيد إضافة لوفرة المواد الطبيعية والطاقوية في عموم القارة تقريبا ما جعلها محل أطماع المستعمر الغربي حتى حصول معظم دول الساحل والصحراء على الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي[2].

وفي الغالب يستعمل مصطلح "الساحل الإفريقي" للدلالة على الدول الثمانية التي تنضوي تحت تجمع "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف GILSS، وهذه الدول هي السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجريا، تشاد، السودان وأرتيريا.

الشكل (03): خريطة موقع دول الساحل الإفريقي ضمن قارة إفريقيا.

المصدر: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44

[1] شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية: التحديات والرهانات، مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 31.

[2] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 31.

وهناك من يضيف جزر الرأس الأخضر، وعلى العموم يمكن تصنيف الدول التي تعتبر ضمن منطقة الساحل الإفريقي من خلال الجدول التالي:

الشكل (04): بطاقة فنية لدول الساحل الإفريقي سنة 2016

الدولة	(السكان) المليون	المساحة (Km2)
ساحل العاج	23.7	274.000
جزر الرأس الأخضر	4.98	4.030
تشاد	13.9	1.284.000
غامبيا	1.92	11.295
غينيا بيساو Bissau	1.85	36.125
مالي	15.32	1.240.190
موريتانيا	3.95	1.025.520
النيجر	18.2	1.267.000
السينغال	15.41	196.722
GILSS	**99.23**	**5.664.007**

المصدر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية على الرابط: https://www.politics-dz.com/tags/alsaxhl-alafriqi

ويعتبر معيار المناخ أساسيا في ضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية فعندما يحل فصل الصيف في الجزء الشمالي للكرة الأرضية تكون المنطقة الساحلية أكثر تأثرا بالمنطقة الاستوائية الرطبة لأواسط إفريقيا حيث تبلغ نسبة تساقط المطر ذروتها في شهر أوت.

ويعتبر مناخ منطقة الساحل حار كنتيجة للأراضي القاحلة التي يشملها، مع اختلافات موسمية قوية في هطول الأمطار ودرجات الحرارة، حيث تتلقى هذه المنطقة حوالي 200–600 مم (في 2006) في السنة من مياه الأمطار التي تسقط معظمها في جانفي وماي إلى جويلية وسبتمبر بفضل موسم الرياح الموسمية المسماة الهارماتون التي تميز المنطقة في هذه الأشهر من السنة.

وعموما فهطول الأمطار يكون أعلى منه في الجنوب ويتميز تساقط المطر بتباين كبير من سنة إلى أخرى ومن العقد إلى العقد حيث هناك ارتباط قوي بين هطول الأمطار في منطقة الساحل والنشاط المكثف في إعصار

المحيط، ثم أن درجات الحرارة الشهرية في المنطقة تتراوح بين 33 درجة كحد أقصى و 36 درجة كحد أدنى إلى 18 ° 21 خلال فصل الشتاء.

من المهم التأكيد أن العامل المناخي لعب دورا في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية في المنطقة لتشمل الصحراء الكبرى ككل فمعظم السكان في منطقة الساحل عبارة عن شبه بدو، حيث يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي[1].

فإذا كان المتغير المناخي حاضرا بقوة في فرض أجندة معينة على حياة الناس في المنطقة فالتنوع الاثني والعرقي ألقى هو الآخر بضلاله على البناء الاجتماعي في المنطقة، حيث تعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية فسيفساء إثنية ونقطة التقاء عدة أعراق تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة أهمها: الرعاة الرحل المنتشرون خاصة في الشمال، والحصر الرعاة وهم مزارعون أصلا يمارسون الرعي أيضا[2].

وقد حتمت الاتصالات التي أصبحت ضرورية كنتيجة لتقاسم نفس الحيز الجغرافي والأشغال بنفس المهن في بعض الأحيان (تربية المواشي والزراعة) الشيء الذي أدى إلى قيام روابط من كل نوع (مصاهرة) وهو ما ذوب الفوارق بين هذه الشعوب.

غير أن هذا التفاهم لا يعني عدم وجود مشاكل بين مختلف الأعراق والذي غذاه أكثر التواجد الاستعماري في المنطقة في العقود السابقة حيث وضع حدودا جغرافية مصطنعة تتناقض مع البناء العرقي لدول المنطقة وهو الأمر الذي جعل الأمور هناك قابلة للانفجار في أي لحظة كما حدث مع تمر الطوارق في مالي والنيجر.

في الحقيقة معظم الأراضي في المنطقة الساحلية الصحراوية ذات طبيعة صحراوية قاحلة تنعدم فيها شروط الحياة العادية، غير أن هذه المنطقة تعتبر في دوائر صنع القرار في الدول الكبرى خزانا كبيرا للموارد الطبيعية والطاقوية يمكن يضاهي الشرق الأوسط من حيث الأهمية الاستراتيجية.

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص ص 33- 34.

[2] علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997، ص 10.

المطلب الثاني: أبعاد اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الافريقي

إن اهتمام الجزائر بما يجري في المنطقة الساحلية الصحراوية يرجع لكون هذه الأخيرة أضحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية وذلك نظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات وللموقع الاستراتيجي الذي تحتله.

لذا كان من الطبيعي أن تعمل الجزائر على استقرار المنطقة ومحاولة إفراغها من النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي التي تقوم بها عدة دول من بينها فرنسا وليبيا والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة.

فبالنسبة لفرنسا المستعمر السابق للمنطقة حيث تدرك قيمة الثروات التي يزخر بها باطن الصحراء الكبرى، أما ليبيا فطالما وقفت وراء التوترات التي عرفتها المنطقة عن طريق تسليحها لبعض القبائل خدمة لسياستها الرامية لإنشاء حاجز صحراوي يمتد من تشاد مرورا بمالي والنيجر عن طريق قبائل المنطقة للاستيلاء على إفريقيا الوسطى بالتغلغل شرقا وغربا، ناهيك عن سعيها الدؤوب لتأسيس ما يعرف بدولة الطوارق الكبرى أما الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت على الخط سعيا منها لوضع موطئ قدم في المنطقة الساحلية الصحراوية المتعاظمة استراتيجيا عند مراكز صنع القرار في الغرب، فمكافحة الإرهاب الذي يقوده "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" هي مبرر كاف حسب الأمريكيين لنشر قوات هناك والقيام بضربات استباقية في المنطقة حفاظا على مصالح الغرب هناك.

ومن المهم التذكير بأن الجزائر تسعى جاهدة لقطع الطريق عن أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب حيث جاء الرد الجزائري سريعا على لسان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي أكد على "رفض الجزائر القطعي" لأن تكون أراضيها مقرا لقاعدة أفريكوم، ولم يلزم بوتفليقة الموقف لبلاده فقط بل دعا دول الساحل الإفريقي بوضوح إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة السرية، بعيدا عن الوصاية الأمريكية وهي إشارة واضحة لأن تنتهج دول المنطقة خطة مشتركة للدفاع عن نفسها من تلك الآفات، دون الارتماء في أحضان واشنطن تحت عقدة العجز عن المواجهة، والقدرة على التعاطي مع تلك المظاهرة وذلك انطلاقا

من قناعته أن المطلب الأمريكي ينطوي على نوايا وأهداف تذهب إلى أبعد من ملاحقة القاعدة والتهريب، لتمس سيادة و كرامة شعوب المنطقة[1].

عموما إن كل هذا التزاحم الدولي في المنطقة والتقارير التي تتنبأ بتحول المنطقة إلى "أفغانستان ثانية" تبين بوضوح تزايد أهمية المنطقة الساحلية الصحراوية وتأثيرها المباشر على أمن الجزائر، وقد تفاقمت المخاطر القادمة من المنطقة على الأمن القومي الجزائري في السنين الأخيرة مع الانفجار الدوري لمشكل الطوارق في المنطقة الذي يخلف وراءه هجرة كثيفة للاجئين من مالي والنيجر رغم محاولات الجزائر الوساطة والحل السلمي للقضية.

فبحدود من الجنوب الجزائري على المنطقة تمتد على مسافة أربعة آلاف كيلومتر جعل من الصعوبة بما كان مراقبتها، حيث بالإضافة لطول المسلك فإن المنطقة تتميز بصعوبة وقساوة الظروف المناخية وأيضا نقص التجهيزات والعتاد اللازم والملائم لمواجهة عصابات التهريب لدى مصالح الجمارك الجزائرية.

من الضروري الإشارة إلى أن عمليات التهريب تطورت في السنين الأخيرة لتشمل مواد جد خطيرة على الوضع الداخلي للبلاد كالأسلحة التي مصدرها ليبيا وموريتانيا والنيجر والمخدرات القادمة من المغرب، أما مالي فهي مصدر السجائر والنسيج الإفريقي في حين يخرج من الجزائر المواد الغذائية والبنزين[2].

إن كل هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية هذا الانكشاف الجنوبي من منطقة الساحل والصحراء الكبرى حيث تشمل على كل المشاكل ذات الخصوصية الإفريقية المتميزة التي تسود القارة ككل، فمن ضعف الدولة إلى هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن ما جعل المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيدا وارتباطا على شاكلة النسيج الملغم القابل للانفجار في أي وقت والارتدادات التي ستخلفها هذه التحديات على الأمن الجزائري ستكون وخيمة على المدى المتوسط والطويل[3].

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص ص 34-35.
[2] علي عشوي، مرجع سابق، ص21.
[3] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص36.

خلاصة الفصل:

يرتبط الأمن القومي الجزائري ارتباطا وثيقا بالأبعاد الجيوسياسية المحيطة به، فالتنوع الجغرافي والسكاني وأهمية المنطقة وطبيعة المصالح الدولية والاقليمية تمخض عنها عدة تهديدات تمس أمن واستقرار دول القارة ومن بينها الجزائر التي ما فتأت تدعو إلى ضرورة التعاون الاقليمي المغاربي والافريقي في إطار المنظمات الافريقية والوقوف في وجه التدخلات الأجنبية والحفاظ على مصالح شعوب القارة السمراء ومواجهة التحديات الجديدة التي تنوعت وزاد خطرها خاصة بعد الأحداث التي شهدتها عدة دول مثل ليبيا، تونس ومالي.

الفصل الثاني

التحديات الأمنية في المنطقة الافريقية وانعكاساتها على الأمن الجزائري

تسعى الجزائر لضمان استقرار الدول والأنظمة في المنطقة المجاورة لحدودها باعتبارها قاعدة خلفية ومحورية لأمنها الوطني خاصة مع بروز تهديدات ومخاطر أمنية من شأنها أن تحدث اضطرابات ومشاكل عابرة للحدود، كما تهدف من خلال آليات العمل الدبلوماسي والحوار والتنسيق بين مختلف دول المنطقة إلى مواجهة أي تهديد.

إلا أن المنطقة المغاربية والساحل الافريقي شهدت تنامي عدة تهديدات أمنية غير تقليدية مثل الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.. إضافة إلى عدة أزمات سياسية وانقلابات وتمردات وتدخلات أجنبية في المنطقة، ما زاد من حدة وتداعيات التحديات الأمنية وصعوبة مواجهتها في ظل تشابكها وتشعب مضامينها.

وفي هذا الفصل، نحاول الإحاطة بالتحديات التي تواجهها الجزائر ودول المنطقة والتي أصبحت تهدد كيان بعض الدول وأمنها واستقرارها، كما نتناول تداعياتها على مختلف المستويات والأصعدة.

المبحث الأول: تحدي الإرهاب

تعد الجزائر من أبرز الدول التي عانت من الإرهاب الذي وصل إلى تهديد كيان الدولة الجزائرية في تسعينات القرن العشرين، وقد كافحت الجزائر لوحدها آنذاك رغم قلة الامكانيات والوسائل من أجل اجتثاث هذا التهديد. ورغم تقلصه وانحساره في السنوات الأخيرة وتراجع العمليات الارهابية في الجزائر، إلا أنه مازال يشكل تهديدا لأمنها خاصة في ظل أنماطه وأشكاله الجديدة، كما أنه لم يعد إرهابا محلي المصدر، بل تعددت وتنوعت مصادره خاصة من البيئة الاقليمية للجزائر على غرار منطقة الساحل الافريقي التي أصبحت أرضا خصبة للإرهاب اقليميا، ولذلك نحاول إبراز واقع هذا التهديد وأسبابه، وتداعياته السلبية التي مست النسيج السياسي والاجتماعي وعملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: أسباب الإرهاب في الجزائر وتداعياته على الأمن الوطني

أولا: أسباب الظاهرة الارهابية في الداخل الجزائري

شكلت أحداث أكتوبر 1988 – والتي جاءت كتعبير عن رفض الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الجزائر- بداية لعملية الانفتاح والتعددية السياسية الذي كرسه دستور 1989، والذي أقرّ التعددية السياسية وما تلاها من إنشاء أحزاب سياسية كثيرة أهمها الجبهة الاسلامية للإنقاذ، والتي نجحت في أول انتخابات تعددية للمجالس المحلية سنة 1990، ثم فازت في الانتخابات التشريعية وحصدت 188 مقعد في البرلمان، إلا أنه تم إلغاء الانتخابات وتوقيف المسار الانتخابي. ودخلت الجزائر منذ 1992، في دوامة من العنف المسلح والعمليات الإرهابية، حيث انتقلت الاحتجاجات السلمية إلى العنف المسلح، ومن الضغط على النظام إلى محاولة تدميره والاستيلاء على السلطة بالقوة من جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الفيس)، ولعب ما يطلق عليهم الأفغان الجزائريون، أو الجزائريون العائدون من أفغانستان دورا أساسيا في نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر.[1]

ثانيا: نشاط الإرهاب وتداعياته على أمن الجزائر

[1] سيف الإسلام شوية، الإرهاب في الجزائر الأسباب التاريخية والإجتماعية والإقتصادية، في 2008/10/12، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.Djelfa.info

رغم انحصار وتقلص نشاط الجماعات الإرهابية في الجزائر في السنوات الأخيرة بسبب نجاح مسعى المصالحة الوطنية، إلا أن التهديد الإرهابي لم ينته كلية وما زال تهديده قائما على الأمن الوطني الجزائري. وعاشت الجزائر قرابة العقدين من عمليات العنف المسلح المنتهج من طرف الجماعات الإرهابية من بداية تسعينات القرن العشرين، وراح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، وأكثر من 30 مليار دولار خسائر بشرية حسب بعض الإحصائيات.[1]

وكانت الأعمال الإرهابية موجهة ضد قوات الأمن، ثم قتل المثقفين والمفكرين ورجال المعرفة، مرورا على تحطيم المدارس والجامعات وتدمير المنشآت الإقتصادية الحيوية، وصولا إلى أعمال الإبادة الجماعية بقتل النساء والشيوخ والأطفال والمواطنين العزل.

وساهمت عدة جماعات إرهابية في أعمال العنف والإجرام والتخريب التي طالت رموز الدولة و النظام، ولم ينج منها الشعب والأبرياء والعزل، خاصة في منتصف تسعينات القرن الماضي، أين زادت حدة وهمجية الأعمال الإرهابية في الجزائر، ومن بين هذه الجماعات الإرهابية[2]:

✓ **الحركة الإسلامية المسلحة MIA**: ويعود أصل تكوينها إلى مصطفى بويعلي الذي قام بتأسيس الحركة بداية الثمانينات في شكل منظمة مسلحة معارضة تهدف إلى إسقاط النظام وإقامة دولة إسلامية بالقوة، وعندما تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ انضم أتباعها للجبهة وقاموا بتأسيس الحركة من جديد بداية التسعينات، و كانت تعتبر الدرع المسلح للجبهة، وقامت هذه الحركة بالهجوم على المركز الحدودي بمنطقة "قمار" بوادي سوف في 1991/11/28، وكانت هذه الحركة تدعو إلى العمل المسلح للوصول إلى السلطة وليس عن طريق العمل السياسي و الشرعي.

وعقب إلغاء المسار الإنتخابي وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1992 قامت الحركة بتكوين جيش خاص بها للقيام بأعمال العنف ضد السلطة.

---

[1] زكي زاز، الجزائر و قضية الإرهاب، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.siyassa.3oulma.org

[2] سليم بوسكين، تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015، ص 201.

✓ **الجماعة الإسلامية المسلحة GIA**: تعتبر من أعنف وأخطر الجماعات الإرهابية التي ظهرت في الجزائر، وكانت تكفر النظام والشعب وترفع شعار: لا حوار، لا هدنة، ولا مصالحة مع النظام المرتد، وتأسست هذه الجماعة من أنصار الهجرة والتكفير والأفغان الجزائريين، وتتميز فترة نشاطها خاصة منتصف التسعينات من القرن العشرين بقتل الآلاف من المواطنين العزل، واستهداف رموز الدولة والنظام، خاصة عناصر الشرطة والأمن والجيش، واستهداف الهياكل القاعدية والبنية التحتية للاقتصاد الوطني، وتخريب المؤسسات العمومية والهجوم على الثكنات العسكرية والمراكز الأمنية.

وعملت هذه الجماعة من خلال تكثيف أنشطتها الإجرامية على عزل الجزائر على الصعيد الدولي والدبلوماسي، وزرع الرعب والخوف وسط المواطنين، وجعل الجزائر خراب ودمار وتحطيم الإقتصاد الوطني.

✓ **الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS**: نشأ بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتحول عناصرها للعمل المسلح، وبالتالي يعتبر الجناح المسلح للجبهة، وتمركز نشاط الجيش الإسلامي للإنقاذ حول استهداف البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وحرق وتخريب المؤسسات والمرافق العمومية والمصانع، وفي سنة 1999 عقب الاستفتاء على قانون الوئام المدني قام الجيش الإسلامي للإنقاذ بوضع السلاح ووقف الأعمال المسلحة. وتعتبر سنوات 1995 إلى 1997 السنوات الأكثر دموية في الجزائر، حيث زاد نشاط الجماعات الإرهابية بشكل كبير ورهيب إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية في وجودها، حيث أصبحت العمليات الإرهابية تستهدف المدنيين دون استثناء بعد أن كانت العمليات تقتصر على رموز النظام.

✓ **الجماعة السلفية للدعوة والقتال**: تأسست سنة 1998 بقيادة حسان حطاب كفصيل منشق عن الجماعة المسلحة، وتبنى خطاب متطرف ومنهج العمل المسلح ضد النظام وتكفير الدولة والمجتمع، وأخذت من ذلك مبررا لأعمالها الاجرامية ضد الشعب ورمز النظام. وقد اتخذت هذه الجماعة نمطا جديدا في العمل الارهابي تمثل في عمليات اختطاف الأجانب للضغط على السلطة والتأثير على علاقاتها الخارجية والحصول على الأموال من خلال دفع الفدية لشراء الأسلحة والتمويل الذاتي، وكذلك للضغط على الدول، وهو ما تشهده خاصة منطقة الساحل من خلال قيام الجماعة بعمليات في دول الجوار لإعطاء بعد اقليمي لنشاطاتها في المنطقة[1].

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 202-204.

✓ **القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي:** أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال سنة 2007 انضمامه إلى تنظيم القاعدة، بحيث كانت القاعدة تهدف وتطمح للإشراف على الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي والتنسيق فيما بينها، وتهدف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى التعويض عن التقهقر العسكري للتنظيم والعديد من أشكال الدعم الذي يتوفر عليه،[1] والرغبة في الحصول على نوع من الشرعية، فالقاعدة توحي لدى العامة من الناس بالمواجهة مع الهيمنة الأمريكية، كذلك تحقيق ترقية سلم الحركات المسلحة والإنتقال من حركة محلية إلى حركة ذات بعد إقليمي، والإستفادة من قدرات القاعدة كشبكة واسعة وعابرة للحدود مقارنة بإمكانيات الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

وتمكنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من فرض نفسها رقما فاعلا في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي فهي تشكل تهديدا لسلطة الدولة الجزائرية خاصة بعد استهداف رموز سيادية سنة 2007، مقر رئاسة الحكومة، وتفجير المجلس الدستوري. وكذلك استهدافها لقوات الدرك الوطني في تمنراست وورقلة سنة 2012، ونشاطها المتزايد في شمال مالي بعد إعلان استقلال إقليم الأزواد بحيث وجدت التنظيمات الإرهابية الأرض خصبة لعملياتها الإجرامية في المنطقة[2].

الشكل(05): نشاط القاعدة في منطقة الساحل الافريقي وغرب افريقيا، المصدر: http://studies.aljazeera.net

[1] موقع الجزيرة للأخبار، " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في: 2011/03/05، متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/9، آخر تفحص بتاريخ: 2018/03/14 على الساعة: 10:30.

[2] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 204-205.

المطلب الثاني: مظاهر التهديد الإرهابي الإقليمي للأمن الوطني الجزائري

أولا: التهديدات الأمنية

لقد انعكست أحداث ما يسمى بـ"الربيع العربي" سلبا على الأمن الوطني الجزائري، فبسقوط النظامين التونسي والليبي من الشرق والجنوب الشرقي وفوضى انتشار السلاح في المنطقة انعكس ذلك بشكل مباشر على الأزمة في شمال مالي، هذه الأخيرة كان لها تأثير كبير على الأمن الوطني الجزائري، فالفراغ الأمني والمؤسساتي في الدول التي مسها الربيع العربي أدى إلى ظهور العديد من الحركات الارهابية في المنطقة، كما أدى أيضا إلى تمدد جماعات إرهابية أخرى كتنظيم القاعدة وفروعه إلى منطقة الساحل والصحراء (الملثمون، الموقعون بالدماء) وتمركزها في شمال مالي خصوصا بعد إعلانها العداء ضد الجزائر وقواتها الأمنية ومصالحها الحيوية، وهي التي تمتلك حدودا جغرافية مع سبع دول افريقية على مسافة تقدر ب: 6427 كلم، تشمل كلا من المغرب، مالي، ليبيا، تونس، النيجر، موريتانيا، الصحراء الغربي، وهي حدود واسعة يصعب مراقبتها في ظل انعدام المنظومات الأمنية والمؤسساتية للدول التي سقطت أنظمتها جراء العصيان المدني، إلى جانب الفشل الذي تعانيه دول مالي بحيث لا يمكن الحفاظ على أمنها وأصبحت بذلك تشكل تهديدا للدول المجاورة وعلى رأسها الجزائر المستهدفة من قبل الجماعات الارهابية المتمركزة في الشمال، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا وحركة أنصار الدين[1].

1- الإعتداءات المسلحة ضد قوات الأمن و المصالح الحيوية:

لقد تبنى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ انضمامه إلى تنظيم القاعدة الأم في 2007 إستراتيجية جديدة في اعتداءاته ضد الجزائر، حيث تبنى إلى جانب الإعتداءات المسلحة شكل جديد يقوم على التفجيرات الإنتحارية والسيارات المفخخة ضد قوات الأمن والمصالح الحيوية، وقد كانت سنة 2007 الأكثر دموية نتيجة لعدد الأماكن المستهدفة والخسائر البشرية والمادية التي خلفتها الإعتداءات:

[1] زكرياء بودن، أثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 104.

- أفريل 2007 نفذ إعتداء بسيارات مفخخة ضد قصر الحكومة ومقر الأمن الحضري في الجزائر العاصمة، خلف أكثر من 30 ضحية والعشرات من الجرحى وقد أعلنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن الإعتداء.
- جويلية 2007 نفذ تنظيم القاعدة هجوم إنتحاري خلف 10 ضحايا وأكثر من 35 جريحا، ليعلن فيما بعد مسؤوليته عن العملية.
- 06 سبتمبر 2007 أثناء زيارة ميدانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية باتنة نفذت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تفجير إنتحاري مستهدفة بذلك رئيس الجمهورية، وقد خلف الإعتداء 22 ضحية والعديد من الجرحى.
- 08 سبتمبر 2007 تم الإعتداء على ثكنة حراس السواحل بدلس ولاية بومرداس وقد خلف الإعتداء الإنتحاري 26 ضحية وأكثر من60 جريح لتعلن القاعدة مسؤوليتها عن الإعتداء فيما بعد.
- 04 مارس 2007 إعتداء بواسطة القنابل على حافلة تابعة للشركة الروسية "ستروي ترونس غاز" بالبويرة، خلف الإعتداء 11 ضحية.
- التفجير الإنتحاري الذي إستهدف مبنى مصالح الأمم المتحدة في 11 ديسمبر 2007، خلف مقتل 14 جزائريا وثلاث رعايا من الدنمارك، الفليبين والسنغال.
- إعتداء 19 أوت 2008 ضد مدرسة الدرك الوطني بيسر ولاية بومرداس خلف 43 ضحية و38 جريح، لتعلن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن العملية، أين إعتبرتها ردا على تصفية الجيش الجزائري لعدة قيادات من التنظيم.
- تفجيرات 20 أوت 2008 بواسطة سيارتين مفخختين بولاية البويرة، الأولى استخدمت ضد مقر القطاع العملياتي العسكري والثانية ضد حافلة لنقل عمال شركة "أس.أن.سي لافلين الكندية"، وقد خلف الإعتداء 12 ضحية و46 جريح.
- إعتداء المنصورة بولاية برج بوعريريج يوم 17 جوان 2009 الذي راح ضحيته 24 دركي في كمين لعناصر تنظيم القاعدة الذي أعلن مسؤوليته عن العملية.[1]

[1] زكرياء بودن، مرجع سابق، ص 105.

ونتيجة لتلك الإعتداءات والخسائر المادية والبشرية التي خلفتها تبنت قوات الأمن الجزائرية إستراتيجية مواجهة متعددة الجوانب من خلال الأعمال العسكرية الميدانية ومراقبة شبكات الإتصال وقطع الإمدادات بالقضاء على شبكة الدعم والإسناد، وهو ما أكدته وزارة الخارجية الأمريكية من خلال تقريرها لعام 2013، حيث اعترفت بالجهود الحثيثة للقوات العسكرية والأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب، التي تمكنت من إضعاف قدرات شبكة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بشمال الجزائر، كما ذكر التقرير أن عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المتمركزة بالساحل استغلت بشكل كبير حالة اللاإستقرار الإقليمي لتنفيذ الإعتداءات.

فالحصار الذي فرضته القوات الأمنية والعسكرية الجزائرية على تنظيم القاعدة في شمال البلاد أدى إلى تمدد هذا الأخير إلى منطقة الساحل واتخاذ شمال مالي منطلق للعمليات الإرهابية ضد الجزائر.

وتعتبر نهاية 2009 ومطلع2010 بداية مرحلة جديدة من إعتداءات القاعدة ضد الجزائر من خارج حدود هذه الأخيرة، لتشمل منطقة الجنوب (الصحراء) بإستهداف القوات الأمنية والعسكرية والمصالح الحيوية من منشآت بترولية التي تعتبر القلب النابض للإقتصاد الوطني الجزائري، وهنا نحاول التطرق لأهم الإعتداءات في الفترة الممتدة مابين 2010 و2014 ضد الجزائر:

- الإعتداء الذي وقع "بتينزاواتين" بمنطقة "تلوغات" على الحدود الجزائرية المالية يوم 30 جوان 2010، أين نفذت مجموعة إرهابية إنطلقت من مدينة غاو المالية إعتداء على فرقة للدرك الوطني كانت في مهمة حراسة الحدود، حيث لقي 11 دركيا مصرعهم وإختطاف المرشد "واغي يدع"، كما تم الإستلاء على سيارتين رباعيتي الدفع تابعة للدرك الوطني، ثم الفرار إلى شمال مالي.
- الهجوم على موكب قائد الناحية العسكرية الأولى يوم 30 أكتوبر 2010 خلف مقتل عسكريين وجرح ستة آخرين.[1]
- الهجوم الإنتحاري ضد مقر قيادة الناحية الرابعة للدرك الوطني بولاية ورقلة بواسطة سيارة مفخخة من نوع (Toyota hellux) بتاريخ 29 جوان 2012، وقد تبنت حركة التوحيد والجهاد مسؤوليتها عن الإعتداء الذي خلف قتيلين وثلاثة جرحى في صفوف الدرك الوطني.

[1] زكرياء بودن، مرجع سابق، ص 106.

- الإعتداء الذي نفذته القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال كتيبة الموقعون بالدماء التي يقودها مختار بلمختار _بلعور_ بتاريخ 16 جانفي 2013 ضد القاعدة الغازية "تيقنتورين"، وقد تم إحتجاز حوالي 650 رهينة لتنتهي العملية بتحرير الرهائن من الجنسية الجزائرية والقضاء على 29 إرهابيا من منفذي العملية والقبض على ثلاثة آخرين، بالإضافة إلى إعدام 41 رهينة من جنسيات مختلفة من طرف الجماعة الخاطفة.
- إستهداف أنبوب نقل الغاز من قاعدة حاسي مسعود إلى شمال البلاد بتاريخ 29 جانفي 2013، في ولاية البويرة، وقد إستهدف الهجوم العمال المكلفون بحراسة الأنبوب بهدف تفجيره.
- الإعتداء الذي وقع بتاريخ 19 أفريل 2014 بولاية تيزي وزو بمنطقة "إيبودرارن"، خلف 13 قتيل و16 جريح، وقد أعلنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن العملية، من خلال رسالة بعث بها عبد المالك دروكدال.

ويجدر الإشارة إلى أن التضاريس الصحراوية لمنطقة الجنوب ذات المساحة الشاسعة صعب من مهام قوات الأمن والجيش الجزائري في عملية التضييق على هذه الجماعات، وذلك بعد إنهيار المنظومات الأمنية لدول الجوار بسبب أحداث الربيع العربي وغياب أي جهة يمكن التنسيق معها بالإضافة إلى الهشاشة والفشل الذي تعيشه دول الساحل على رأسها دولة مالي، كل ذلك كان له تأثير مباشر على الأمن الوطني الجزائر[1].

2- الإختطاف مقابل الفدية:

إضافة إلى إستراتيجية الإعتداءات المسلحة ضد قوات الأمن والمصالح الحيوية التي اتبعها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ضد الجزائر، اعتمد قادة هذا التنظيم على إستراتيجية أخرى تقوم على عمليات الإختطاف مقابل الفدية وتعتبر هذه الأخيرة إحدى مصادر التمويل الهامة، حيث تدر أموالا طائلة تستخدم في تجنيد المقاتلين وشراء الأسلحة وتنظيم مختلف العمليات الإرهابية ضد الجزائر وباقي دول الساحل الإفريقي.

وما شجع تنظيم القاعدة على إتباع هذه الإستراتيجية هو استجابة العديد من الدول الأوروبية لمطالب التنظيم في جانب دفع الفدية مقابل تحرير رهائنها على رأسها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

[1] زكرياء بودن، مرجع سابق، ص ص 107-108.

وبلغت عمليات الإختطاف ما بين 2003 و2007 عملية إختطاف واحدة في السنة، بمعدل (02) مليون دولار من أجل إطلاق سراح الشخص الواحد، ليبلغ سنة 2012 عدد أربعة عمليات إختطاف في السنة لترتفع مطالب التنظيم إلى (08) ملايين دولار للشخص الواحد، ليصل الرقم في السنوات العشر الأخيرة إلى (200) مليون دولار كمبلغ جناه التنظيم من عمليات الإختطاف.[1]

وتعتبر عملية إختطاف 32 سائحا أوروبيا في فيفري 2003 بمنطقة الطاسيلي الجزائرية من طرف "عمار صايفي" المدعو "عبد الرزاق البارا" أول عملية إختطاف على الأراضي الجزائرية، ليتم تحريرهم مقابل فدية قدرت ب (05) ملايين دولار.

وقد نفذ التنظيم منذ تحويل اسمه إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي العديد من العمليات أهمها:

- عملية إختطاف سائحين نمساويين في 22 فيفري 2008 جنوب تونس ونقلهم إلى شمال مالي، ليطلق سراحهم في أكتوبر من نفس السنة مقابل فدية قدرها (02) مليون أورو.
- إختطاف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى النيجر يوم 14 ديسمبر 2008 الكندي (روبارث فولر) ليطلق سراحه في مالي يوم 21 أفريل 2009.
- عملية إختطاف أربعة سياح أوروبيين (سويسريان و ألماني وبرطاني) في جانفي 2009 قرب الحدود المالية النيجيرية، ليعلن تنظيم القاعدة فيما بعد إعدام البريطاني "إدوين دوير" وإطلاق سراح الرهائن الآخرين في جوان من نفس السنة.
- إختطاف الفرنسي "بيار كماث" في نوفمبر 2009 بمنطقة ميناكا شمال مالي، بهدف المساومة من أجل تحرير بعض عناصر التنظيم المقبوض عليها، وهم جزائريان وموريتاني وبوركينابي المحتجزين في سجن باماكو عاصمة مالي.

[1] عبد المالك العلوي، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ... أسرار نموذج فعال في إدارة الأعمال، متوفر على الرابط الالكتروني: www.m.hespress.com/writes/96664.html.، آخر تفحص بتاريخ: 2018/04/18 على الساعة 16:30.

- عملية إختطاف الرعية الفرنسي ميشال جيرمانو (Michel Germaneau) وسائقه الجزائري في أفريل 2010 في شمال النيجر، لتعلن القاعدة على لسان قائدها عبد المالك دروكدال عن إعدام جيرمانو بسبب محاولة الجيش الموريتاني المدعوم بقوات فرنسية التدخل لإنقاذ الرهينة، ليؤكد الرئيس الفرنسي ساركوزي الخبر فيما بعد.
- إختطاف سبعة (07) عمال تابعين للشركة أريفا (AREVA) الفرنسية بمنطقة أرليت (ARLIT) في سبتمبر 2010، وهم خمسة فرنسيين وطوغولي وملغاشي.

وقد استهدفت الجزائر من خلال عمليات الإختطاف سواءا عمليات خطف ضد مواطنيها من قبل تنظيم القاعدة في منطقة القبائل أو إختطافات طالت دبلوماسييها في دول الجوار، كما إستهدفت عمليات الإختطاف الأجانب داخل الجزائر، ما يشكل أزمات دبلوماسية مع الدول التي ينتمي إليها المختطفين (الرهائن).

كما تعرضت إلى عملية إختطاف لدبلوماسييها بالعراق في جويلية 2005، وهما رئيس البعثة الدبلوماسية "علي بلعروسي" ومساعده "عزالدين بلقاضي".

- الهجوم على مقر القنصلية الجزائرية بمالي الكائن مقرها بمدينة "غاو" في الشمال واختطاف القنصل العام وستة من معاونيه في أفريل 2012، وقد أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا مسؤوليتها عن العملية مطالبة بفدية مع إطلاق سراح الإرهابي "إسحاق السوفي" المعتقل من طرف قوات الأمن الجزائرية، وقد أعدمت الحركة نائب القنصل "طاهر تواتي" فيما توفي القنصل العام "بوعلام سايس" إثر مرض مزمن، وقد تم إطلاق ثلاث رهائن في جويلية 2014 وإطلاق الرهائن المتبقين مراد قساس وقدور ميلودي في سبتمبر 2014، بواسطة مفاوضات ماراطونية قامت بها الدبلوماسية الجزائرية بالتنسيق مع عدة دول وشخصيات طوارقية بارزة[1].

وتفاديا لتكرار سيناريو الديبلوماسيين في مالي، وبناءا على معلومات استخباراتية وردت لمصالح الأمن الجزائرية عن وجود مخطط إرهابي يستهدف اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين العاملين في القنصلية الجزائرية بليبيا، نفذت مجموعة من القوات الخاصة المتخصصة في مكافحة الإرهاب عملية إجلاء يوم الجمعة 16 أفريل 2014 للبعثة الدبلوماسية وخمسون شخصا من العاملين في القنصلية وعائلاتهم، وهي خطوة نفذتها الجزائر تفاديا للتفاوض مع الإرهابيين وعدم الرضوخ لطلبات الفدية كما حدث مع دبلوماسييها في مالي.

[1] زكرياء بودن، مرجع سابق، ص ص 109-110.

كما طالت عمليات الإختطاف السائح الفرنسي هارفي غورديل (Herve Gourdel) في جبال جرجرة بمنطقة القبائل في سبتمبر 2014، من طرف تنظيم جند الخلافة وهو فصيل منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والذي أعلن عن تأييده لداعش.*

وبذلك اعتبرت إستراتيجية الإعتداءات المسلحة والإختطافات مقابل الفدية سلاحا في يد التنظيمات الإرهابية المسلحة في شمال مالي لتنفيذ عملياتها ضد الجزائر واستهداف أمنها واستقرارها، نظرا لوجود مساحات شاسعة للتحرك عبر الصحراء، ما صعب من عملية التعقب من طرف قوات الأمن المختلفة[2].

ثانيا: مظاهر تهديد الإرهاب للمجال الإقتصادي والإجتماعي

لقد شهدت الجزائر تحديات أمنية غير مسبوقة أمام بوابتها الجنوبية مطلع عام 2010، وهي الفترة التي شهدت تنامي إعتداءات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال فروعها في شمال مالي ومنطقة الساحل الإفريقي، وما زاد من تأزم الوضع هي التحولات التي مست الوطن العربي، فبسقوط أنظمة العديد من الدول ظهرت حركات إرهابية جديدة وتوسع نشاط حركات عريقة في المنطقة بالإضافة إلى تناميدور شبكات التهريب والإجرام.[3]

وقد انعكس تأثير هذه التحديات بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري، فانهيار المنظومات الأمنية في دولة مالي ودول الجوار وتطور شبكات الجريمة المنظمة وانتشار تجارة السلاح، حوّل الجزائر إلى سوق مفتوحة ومنطقة عبور ونشاط لمختلف الأعمال المحظورة، ونتيجة لتلك التأثيرات تم رفع ميزانية الدفاع والتسلح والداخلية بشكل قياسي منذ سنة 2010 إلى غاية 2014، وهو بلا شك له تأثيرات إقتصادية وإنعكاسات مباشرة على باقي القطاعات التي تعتبر ضرورية للمواطنين كقطاع التعليم والسكن والصحة والقطاع الصناعي والفلاحي وغيرها من القطاعات الأساسية للإقتصاد الوطني.

---

*كلمة داعش تعني "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" وهو تنظيم مسلَّح يهدف أعضاؤه –حسب اعتقادهم– إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ويتواجد أفراده وينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أنباء بوجوده في المناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان، وزعيم هذا التنظيم هو المدعو أبو بكر البغدادي.

[2] زكرياء بودن، مرجع سابق، ص ص 110-111.

[3] زكرياء بودن، المرجع نفسه، ص 111.

كما أن إعتداء تيقنتورين كان له إنعكاسات سلبية على المصدر الوحيد للدخل الوطني وهو قطاع المحروقات، حيث تكبدت الجزائر خسائر بالملايير جراء توقف المجمع الغازي عن الإنتاج، وتأثيره على إلتزامات الجزائر مع شركائها الدوليين.

كما أن عمليات الإختطاف للأجانب أثر سلبا على قطاع يعتبره العديد من المحللين، قطاع حيوي للدخل الوطني، وهو قطاع السياحة الصحراوية بالجنوب بعد موجة الإختطافات التي قادتها القاعدة ضد السواح الأجانب مقابل الفدية[1].

1. رفع ميزانية الدفاع والتسلح:

لقد أدت التهديدات الجديدة المتأتية من منطقة الساحل بصفة عامة وتهديد التنظيمات الإرهابية المتمركزة في شمال مالي بصفة خاصة إلى إتخاذ إجراءات من طرف صناع القرار في الجزائر كان على رأسها رفع ميزانية الدفاع والتسلح، بحيث قفزت من 421 مليار دينار [2] ما يعادل 6.5 مليار دولار سنة 2010 إلى 955 مليار دينار [3] ما يعادل 12.4 مليار دولار سنة 2014، وقد بلغت سنة 2011 7.4 مليار دولار و9.7 مليار دولار سنة 2012، لتستقر عند 10.5 مليار دولار سنة 2013، لتبلغ الزيادة بذلك نسبة 100% بين 2010 و 2014.

وقد دخلت ميزانية الدفاع الجزائرية لأول مرة منذ سنوات عديدة، ضمن أقوى ميزانيات الدفاع في العالم، بحصولها على المرتبة الـ 20 عالميا، بعد بلوغ حجم الإنفاق المخصص للتسليح واقتناء التجهيزات التكنولوجية الحربية خلال سنة 2016 إلى 10.46 مليار دولار، مسبوقة بإسبانيا بـ 11 مليار دولار، تركيا 12.70 مليار دولار، في حين تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية القائمة العالمية بميزانية دفاع تجاوزت 622 مليار دولار. ووفق دراسة قامت بها مؤسسة "جاينس" المتخصصة في شؤون الدفاع ورصد ميزانيات دول العالم، فقد جاءت ميزانية

[1] زكرياء بودن، مرجع سابق، ص 112.

[2] الجريدة الرسمية، قانون رقم 09-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، عدد 78، السنة 46، 30 ديسمبر 2009.

[3] الجريدة الرسمية، قانون رقم 13-08 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، عدد 68، السنة 50، 31 ديسمبر 2013.

الدفاع الجزائرية ضمن الأقوى في العالم، بعدما تعاظم حجم نفقاتها في مجال السلاح والتجهيزات العسكرية خلال سنة 2016، لتكون في حدود 10.46 مليار دولار[1].

2. أعباء اللاجئين الماليين على الجزائر:

تعتبر الجزائر بلد إقبال من طرف النازحين من الدول الافريقية بسبب الأوضاع المختلفة والحالات التي يعشها العديد من الدول الافريقية من صراعات إثنية وانقلابات عسكرية نتيجة الصراع على السلطة وحالات المجاعة التي مست منطقة شاسعة من صحراء إفريقيا ومنطقة الساحل، كل ذلك أدى إلى موجة من النزوح إلى دول الجوار وعلى رأسها الجزائر، وتعتبر مالي الدولة الجارة للجزائر من بين الدول التي تتوفر فيها الظروف التي ذكرناها، بحيث تعتبر منطقة الشمال منطقة بؤرة صراع أدت إلى نزوح الآلاف من سكانها إلى الجزائر[2] التي تحملت تكاليف إيوائهم والاعتناء بهم من خلال الهلال الأحمر الجزائري، فمن ناحية اقتصادية تؤثر هجرة هؤلاء اللاجئين على التنظيم المصرفي من خلال خروج الأموال خارج البلاد، كما يؤدي إلى ارتفاع البطالة لدى مناطق السكان الجنوبية نتيجة مزاحمة هؤلاء اللاجئين باعتبارهم يد عاملة رخيصة.

كما يعتبر هؤلاء اللاجئين وسائل لنقل الأمراض الخطيرة إلى الجزائر كمرض السيدا الذي ينتشر بكثرة في دولة مالي، من جانب آخر نجد أن معظم شباب مالي يمارسون الاجرام عن طريق التزوير والاحتيال باستخدام السحر والشعوذة، حيث سجلت مصالح الأمن الجزائرية مئات القضايا المتعلقة بالنصب والاحتيال من طرف الأفارقة المقيمين في الجزائر، فضلا على تخصيص الجزائر لأكثر من 40 مليار لإعادة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية[3].

---

[1] ميزانية الجيش الجزائري ضمن أقوى 20 ميزانية في العالم، جريدة الصوت الآخر، يوم 16 ديسمبر 2013، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.assawt.net، آخر تفحص: الجمعة 13 أفريل 2018 على الساعة 9:53 مساءً.

[2] زكرياء بودن، مرجع سابق، ص 117.

[3] زكرياء بودن، المرجع نفسه، ص 120.

المبحث الثاني: تحدي الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمة المنظمة من أكثر الجرائم اللاتماثلية التي تهدد أمن الدول وإقتصادياتها، فهي تمس الإقتصاد الوطني والموارد المادية للدولة مباشرة، وتستعمل جماعات الجريمة المنظمة مختلف الوسائل لتحقيق أهدافها وغاياتها، كالتخويف والإختطاف والترهيب والإبتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى كالإرهاب لتوفر لها وسائل النقل والتسليح والإتصال.

وتعاني الجزائر كغيرها من الدول التهديدات التي تترتب عن نشاط جماعات الجريمة المنظمة، خاصة وأن نشاط هذه الجماعات لها امتدادات عبر وطنية خاصة مع دول الساحل ودول الجوار، وما يزيد من تعقيد هذه التهديدات ارتباط الجريمة المنظمة بالنشاط الإرهابي خاصة في الصحراء الجزائرية وامتدادها نحو دول الساحل، ومن أهم أنشطة الجماعات الإجرامية في الجزائر نجد تهريب المخدرات والأسلحة، تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب.

المطلب الأول: تجارة الأسلحة

حسب بعض التقديرات السنوية لقيمة التجارة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بين 7 و10 ملايير دولار، وتجري عمليات الإتجار بالأسلحة عبر قنوات السوق السوداء في الدول الإفريقية خاصة دول الساحل.

وأصبحت الجزائر تعاني أكثر من ظاهرة تهريب والمتاجرة بالأسلحة خاصة في الجنوب الجزائري، بعد الأزمة الليبية الأخيرة وسقوط نظام القذافي، بحيث أصبحت تجارة الأسلحة تجارة رائجة في دول الساحل، مع احتمال وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية خاصة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبالتالي يصبح التهديد الأمني مزدوج وعلى أكثر من صعيد، وقد أحبطت قوات الأمن والجيش الجزائري العديد من محاولات تهريب كميات معتبرة من الأسلحة عبر الحدود الليبية في الآونة الأخيرة خاصة بعد سقوط نظام القذافي، فسقوط هذا الأخير أدى إلى تفخيخ منطقة الساحل بالأسلحة المنتشرة، وما يؤكد هذا الطرح الوضع الأمني الخطير في مالي، خاصة بعد إعلان الأزواد تشكيلهم لدولة في شمال مالي مستفيدة من السلاح الليبي المتسيب[1]. وفتحت سوق السلاح في ليبيا على كل الأطراف، فصارت قبلة لتجار المخدرات وعصابات التهريب وحتى الجماعات الإسلامية

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 207-208.

المتطرفة أضحت ليبيا الوجهة المفضلة لها، بدلا من التوغل كثيرا إلى أقصى مالي ومواجهة خطر قبائل الطوارق المتحالفة مع مصالح أمن الدول في المنطقة لمكافحة الإرهاب.

وتحول تهريب السلاح في الجزائر إلى نشاط رئيسي لعصابات الجريمة المنظمة التي تعمل في الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر، ونجد أن الأزمة الأخيرة في ليبيا ساهمت في توفير كميات كبيرة من الأسلحة وبمختلف الأنواع والأحجام، وحسب المصادر الأمنية فإن قوات الأمن والجيش أوقفت أكثر من 200 متهم بتهريب السلاح في الحدود الجنوبية والشرقية خلال عام 2011، وفككت 10 عصابات متخصصة في تهريب السلاح إلى الجزائر بعضها يعمل لصالح القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحجزت 1500 قطعة سلاح وكميات كبيرة من الذخائر، وهنا ممكن الخطر الكبير لما تتحالف عصابات الإجرام المنظم مع الجماعات الإرهابية المسلحة.

وتشير التحقيقات الأمنية أن نشاط عصابات التهريب يعكس زيادة الطلب على السلاح في الجزائر، حيث تغيرت أنواع الأسلحة المهربة إلى الجزائر فبعد أن كانت تقتصر على أسلحة خفيفة مثل المسدسات وبنادق الصيد، صارت الآن رشاشات من مختلف الأنواع، وحسب تحريات مصالح الأمن فإن أهم مصادر السلاح الذي كان يهرب إلى الجزائر كانت حتى 2011 هي السودان والتشاد، وبعد إندلاع الأزمة في ليبيا تغيرت الأوضاع وصارت ليبيا المصدر الرئيسي للسلاح نحو الجزائر، وغالبا ما يتم نقلها عبر النيجر ومالي قبل دخولها الجزائر. [1]

المطلب الثاني: تجارة المخدرات وتهريبها

تعد تجارة وتهريب المخدرات من أبرز التحديات والتهديدات الأمنية اللاتماثلية التي أصبحت تهدد الأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل مجاورة الجزائر لبلد مثل المغرب الأقصى الذي يعد من أكبر المصادر للمخدرات في العالم، فقد كشف التقرير السنوي الصادر عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابعة للأمم المتحدة عن احتفاظ المغرب بترتيبه كواحد من أكبر منتجي القنب الهندي في العالم.[2]

[1] – إزدهار تجارة السلاح في الجزائر، جريدة الخبر، يوم:2011/01/10، متوفر على الرابط الإلكتروني:http://ar.algerie360.com، آخر تفحص: يوم الجمعة 13 أفريل 2018 على الساعة: 18:30 مساءا.

[2] – الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التقرير السنوي، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، 2017. ص37.

وتعاطي المخدرات ظاهرة عالمية، فقد أبلغ 134 بلدا وإقليما عن وجود مشكلة تتعلق بتعاطي المخدرات في التسعينات، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر سنويا ما بين 300 و500 مليار دولار، كما تعتبر الجزائر من مناطق عبور الكوكايين والهيروين التي تأتي من أمريكا الجنوبية وتمر إلى أوروبا و آسيا عبر دول الساحل، حيث تستغل المشاكل الأمنية الكثيرة لهذه الدول لتمرير سمومها وهو ما يؤكد فرضية ضلوع قوى خارجية في زعزعة استقرار المنطقة بحيث أصبحت منطقة الساحل محطة رئيسية لنشاط شبكات التهريب والمتاجرة بالمخدرات بمختلف أشكالها نظرا لقلة التغطية الأمنية، وشساعة الصحراء في دول الساحل وعدم استقرار طرقاتها، وعدم وجود التغطية السكانية منح الغطاء اللازم للقيام بعمليات التبادل والنقل للمخدرات بمختلف أصنافها.[1]

وتشكل المخدرات تهديدا كبيرا للإقتصاد الوطني ناهيك عن التأثيرات الإجتماعية والأمنية الخطيرة، فهي تساهم في الكسب غير المشروع الذي يضر بالإقتصاد الوطني، بحيث أن تجارة المخدرات تشكل ثالث أهم تجارة في العالم بعد النفط والسلاح، وهذا الكسب غير المشروع يدفع إلى جرائم أخرى لتغطية هذا النشاط خاصة جريمة تبييض الأموال لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع. وفي الأزمات الإقتصادية العالمية الأخيرة عمدت بعض المؤسسات المالية إلى تبييض الأموال التي تم جنيها من تجارة المخدرات التي كانت تمثل المصدر الرئيسي للسيولة حسب هذه المؤسسات[2]، وفي سنة 2017 نجد الإحصائيات التالية:

الشكل رقم (06): إحصائيات المخدرات لسنة 2017

التعيين	الكمية
القنب الهندي	48 903.194 كلغ
الهيروين	990.96 غرام
الكوكايين	6096.67 غرام

[1] – أعمر عمورة، التهديدات اللاتماثلية من منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011.ص76.

[2] – " تجارة المخدرات أنقدت الإقتصاد العالمي"، مجلة الجيش، عدد 516، أفريل 2010. ص49.

قرص مهلوس	1 103 896

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها https://onlcdt.mjustice.dz

ولا تتوقف الآثار السلبية للمخدرات على الاقتصاد الوطني بل تلمس الجوانب الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي للمجتمع، بحيث تعمل على زيادة حدة الفقر والبطالة وانتشار الأمراض خاصة مرض الإيدز كما تساهم في نشر الجريمة والتطرف داخل المجتمع وهو ما أصبح يهدد كيان الدول من داخلها، كما أصبحت تجارة وتهريب المخدرات ترتبط بالنشاط الإرهابي بحيث تقوم الجماعات الإرهابية بتأمين طرق التهريب مقابل عائدات مالية لصالح الجماعات الإرهابية، وبالتالي أصبحت مصدر تمويل مهم للإرهاب، وحسب "عبد المالك سايح" المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بالجزائر فإن 10 بالمائة من عائدات بارونات المخدرات تتحصل عليها الجماعات الارهابية في منطقة الساحل الإفريقي لتمويل عمليات شراء الأسلحة وتجنيد الإرهابيين في صفوفها حيث يقول أنطونيو كوستا: "المخدرات لا تعني فقط الجريمة المنظمة بل إن الإرهابيين والمنظمات التي ضد حكومتها في الساحل الإفريقي تستعمل إيرادات المتاجرة بالمخدرات في تمويل عملياتها وشراء التجهيزات والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات".

المطلب الثالث: غسيل الأموال

يعد غسيل الأموال ظاهرة قديمة نشأت منذ احتاج الإنسان إلى إخفاء مصادر الكسب التي حصل من خلالها على أموال غير مشروعة، غير أن عمليات غسيل الأموال قد تزايدت بصورة كبيرة في العصر الحديث، عندما اتسع نشاط الجريمة المنظمة والذي صاحبه في الوقت ذاته استخدام أساليب أكثر كفاءة في عمليات الإخفاء. حيث تحتاج عمليات الغسيل في العصر الحديث إلى مهارات خاصة واستخدام أساليب عدة للنجاح في الحصول على مستند رسمي لملكية الأموال بصورة قانونية.

إن مصطلح غسيل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها متفقة في مضمونها حيث عرفته اللجنة الأوروبية لغسيل الأموال عبر دليلها بأنه: "عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء

وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بعائدات هذا الجرم"[1].

ويعرف على أنه عملية إخفاء المنشأ غير القانوني لعوائد الجريمة المنظمة دون الإفصاح عن مصدرها، وتنشأ تلك العوائد غير المشروعة عن الأنشطة الإجرامية مثل المبيعات غير القانونية للأسلحة والتهريب والجريمة المنظمة والفساد والإختلاس والإتجار بالبشر، ويضفي غسيل الأموال الصبغة الشرعية على العوائد غير المشروعة من خلال عدة طرق.

وتعد عائدات المخدرات المصدر الأول لغسيل الأموال إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة والتي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الإتجار غير المشروع بالأسلحة والإتجار غير المشروع بالآثار وتزوير العملة، وتمر عملية غسل الأموال بثلاث مراحل أساسية هي:

1. **مرحلة الإحلال**: وتبدأ بقيام غاسل الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأتية من نشاطه غير المشروع إلى النظام المصرفي والهدف منها التخلص من كمية النقود الكبيرة في يد مالكها وذلك بنقلها إلى مكان الهدف.

2. **مرحلة التغطية**: حيث يتم طمس علاقة تلك الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بالعمليات المالية والمصرفية المتتالية.

3. **مرحلة الدمج**: حيث يتم من خلالها دمج الأموال المغسولة في الإقتصاد ويصبح من الصعوبة بمكان التمييز بينها وبين الأموال الآتية من المصادر المشروعة. [2]

وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم الأموال التي يجري غسلها في العالم تقدر بنصف تريليون دولار سنويا بينما ترتفع تقديرات أخرى هذا الرقم إلى ما بين 1.5 تريليون دولار سنويا أي 10% من الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول العالم.

---

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 213-214.

[2] – محمد فتحي عيد، الأساليب والوسائل التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2001، ص ص 37-38.

وعليه فإن ظاهرة غسيل الأموال تضعف من قدرة الدولة على تنفيذ برنامجها المالي بحيث أن التحويلات المالية الكبيرة في حركة الأموال المغسولة تؤثر سلبا على أسواق المال ومستويات أسعار الصرف. ومع انتشار الجريمة المنظمة وتجارة وتهريب المخدرات والأسلحة ونشاط الإرهاب في الجزائر، أصبح تبييض الأموال موضوعا خطيرا على الإقتصاد الوطني، بحيث يحاول مرتكبو هذه الجرائم إخفاء حقيقة مصادر أموالهم من خلال عمليات تبييض الأموال، بحيث يتم توظيف هذه الأموال في مشاريع واستثمارات لدفع الشبهات عن مصادر دخلهم غير المشروع ومراوغة السلطات الحكومية والأجهزة الأمنية[1].

المطلب الرابع: العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب

تتداخل في كثير من الأحيان عمل الجماعات الإرهابية مع الجريمة المنظمة إلى الحد الذي يصل إلى التحالف الوثيق بينهما، فالإرهاب من خلال علاقاته مع جماعات الإجرام المنظم يعمل على إيجاد الدعم والإسناد لنشاطاته، خاصة ما يتعلق بالتمويل بحيث يعمل على تمويل نشاطاته من خلال تجارة المخدرات والأسلحة والبشر وعمليات التهريب ولذلك سنحاول إبراز أوجه التشابه والإختلاف بين الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث نجد أن الخصائص المشتركة بينهما تتمثل فيما يلي:

- كل من الإرهاب والجريمة المنظمة يتخذ من العنف غير المحدود وغير المشروع ونشر الرعب والخوف وسائل لتحقيق أهدافه؛
- تشابه الهيكل التنظيمي لكل منهما والقائم على العلاقة الهرمية بين أعضاءه، وتعتبر شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة غاية في التنظيم فضلا عن السرية الكبيرة في تنفيذ المهام؛[2]
- يعتبر الإرهاب والجريمة المنظمة عقبة أمام تحقيق الأمن والتنمية بحيث يشكلان تهديد على الأمن والإستقرار الوطني والدولي كما أنهما يشكلان تهديدا على الأفراد والجماعات والدول؛

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 213-214.

[2] يونس ذكور، الإرهاب والإجرام المنظم أية علاقة، متوفر على الرابط الإلكتروني: http:www.ahewar.org، آخر تفحص: يوم الجمعة 13 أفريل 2018 على الساعة: 10:30 صباحا.

– يتميز الإرهاب والجريمة المنظمة على أنهما ظاهرة عابرة للحدود متجاوزة للأوطان[1]، فنجد مثلا أن الإرهاب والجريمة المنظمة لهما ارتباطات خارجية خاصة في منطقة الساحل، بحيث نجد أن كل من الإرهاب والجريمة المنظمة أصبح كل منهما يتغذى على الآخر بحيث تعمل جماعات الإجرام المنظم على تمويل الإرهاب وتقديم الدعم والمساندة له، بينما يوفر الإرهاب الحماية الأمنية بتأمين أماكن تنفيذ العمليات، خاصة تأمين طرق التهريب والطرق الدولية للمخدرات.

أما أوجه الإختلاف فتتمثل في:

– العنف من طرف الإرهاب يكون غير محدود، ويمس الجميع دون تمييز بينما نجد العنف عند جماعات الجريمة المنظمة يكون بقدر تحقيق الهدف.

– تقوم بعض الدول والحكومات بالتفاوض مع الجماعات الإرهابية وهو ما يعبر عن الإعتراف بهذه الجماعات بغض النظر عن ما ترتكبه من جرائم الأمر الذي لا يحدث مع جماعات الإجرام المنظم.

– يهدف الإرهاب إلى تحقيق أهداف ومطالب ذات طابع سياسي بينما تسعى جماعات الجريمة المنظمة إلى تحقيق مطالب مادية تتعلق خصوصا بالمال.

– تصدر الجماعات الإرهابية تصريحات سياسية عند تنفيذ عملياتها الإجرامية بينما جماعات الجريمة المنظمة فتحافظ على السرية وتحرص دائما على إخفاء أنشطتها.[2]

[1] عبد المجيد محمود، الجريمة المنظمة والإرهاب من وجهة التعاون الدولي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007). ص75.

[2] أعمر عمورة، مرجع سابق. ص59.

المبحث الثالث: تحدي الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية من التهديدات اللاتماثلية التي ألقت بظلالها على الأمن الوطني الجزائري خاصة في السنوات الاخير مع تنامي موجات الهجرة من الجزائر إلى أوربا، ومن الدول الافريقية نحو أوربا بالجزائر، حيث أصبحت الجزائر نقطة عبور مهمة للمهاجرين غير الشرعيين، ولا يمكن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بدون التطرق إلى امتداداتها وارتباطاتها الاقليمية خاصة دول الساحل والفضاء المتوسطي الذي يعد أهم منطقة وفضاء للهجرة غير الشرعية.

وقد تنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمنطقة الساحل الافريقي بشكل كبير في السنوات الاخيرة، وزادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين من مختلف البلدان الافريقية وزادت معها التداعيات المؤثرة على أمن دول المنطقة والأمن الجزائري بصفة خاصة لكون الجزائر منطقة عبور استراتيجية.

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية في المنطقة الافريقية

يمكن تلخيص أهم أسباب الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال، حسب العديد من المختصين في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي يعيشها الأفراد في دول افريقيا والمغرب العربي ومنها الجزائر، كما ساعدت عوامل القرب الجغرافي في تنامي هذه الظاهرة.

✓ **الأسباب الاقتصادية:** يبقى العامل الاقتصادي أهمل العوامل والأسباب الرئيسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالفقر والبطالة والتخلف الذي تعاني منه الدول الافريقية يدف الافراد وخاصة الشباب الى البحث عن اماكن افضل لتحسين ظروفهم المعيشية.

كذلك نجد فشل الحكومات وعدم قدرتها على ايجاد حلول حقيقية وجذرية للمشاكل الاقتصادي التي تعاني منها شعوبها وعلى راسها الفقر والبطالة.

✓ **الأسباب الاجتماعية:** وتتمثل أساسا في الظلم الاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية في المجتمعات الافريقية وغياب العدالة التوزيعية للثروة، سواءا تعلق ذلك بالانتماءات العرقية أو غيرها وفشل الدول في حل المشاكل الاجتماعية لشعوبها[1].

✓ **الأسباب السياسية والامنية:** تتمثل أساسا في ضعف وتخلف دول الجنوب، وكذلك انتشار عدم الاستقرار الأمني نتيجة الحروب الأهلية والنزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية والأزمات الاقتصادية والتي تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، و بالتالي تمثل أسباب رئيسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية بحيث نجد أن الدول الافريقية أصبحت دولا طاردة للسكان بسبب ما تعانيه من أزمات متعددة على أكثر من صعيد سياسي واقتصادي واجتماعي..خاصة وأن هذه الدول تعرف معدلات نمو ديمغرافي سريع وكبير بينما أصبحت الدول الاوروبية دولا جاذبة للهجرة نتيجة تقدمها الاقتصادي وتوفر فرص العمل وقلة نموها الديمغرافي ناهيك عن الشيخوخة التي تعاني منها المجتمعات الاوروبية.

✓ **العامل الجغرافي:** يضاف إلى العوامل المساهمة في الهجرة غير الشرعية من اقتصاد وسياسة، عامل القرب من أوربا، ذلك أن الجزائر تشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين افريقيا وأوروبا، هذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط، كما تساهم شساعة الحدود الجزائرية (أكثر من 7 آلاف كلم) في تفاقم الظاهرة. كما يتعلق الأمر بدول الساحل المحاذية للمنطقة المغاربية، حيث تشهد هذه الدول تقلبات طبيعية قاسية، كالتصحر وزحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش وكذا الجفاف باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري أين تقل نسبة سقوط الأمطار.

وتزداد الهجرة غير الشرعية كثافة وحجما وتأثيرا كلما كان الفارق الاقتصادي والاجتماعي كبيرا بين إقليمين متجاورين مثل دول شمال افريقيا والدول الاوروبية شمال البحر المتوسط. وبهذا اعتبرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر أحد أبرز التهديدات الامنية الحديثة التي تواجه الأمن الوطني الجزائري[2].

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 218-219.

[2] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 219-220.

المطلب الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تعتبر الجزائر منطقة عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الافريقية خاصة دول الساحل كما تعد الجزائر من الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية وهذا لا ينفي استقرار المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر خاصة من الدول الافريقية.

وقد صدرت قرارات بترحيل 18640 ألف نيجري تم ترحيلهم إلى بلدهم منذ نهاية 2014 إلى غاية نهاية سنة 2017 [1] بعد اتفاق بين حكومتي الجزائر ونيامي، وتشير احصائيات إلى أن أكبر نسبة من المهاجرين غير الشرعيين سجلت وسط الأفارقة، وتشير تقارير الدرك الوطني أن مجموع المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين خلال العام 2016 من قبل هذا الجهاز بلغ 9612 أجنبي، أغلبهم الأفارقة، في حين شهدت سنة 2015 توقيف 8245، بزيادة تقدر نسبتها ب 11% مما يعني الظاهرة تزداد حدتها كل سنة.

ويصل عدد المهاجرين من افريقيا الى أوروبا عبر منطقة الساحل الافريقي 55 الف مهاجر غير شرعي، يجني منهم المهربون حوالي 150 مليون دولار امريكي.

وبالنسبة للهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى أوروبا فقد تفاقمت بشكل ملحوظ خلال العشرية الأخيرة رغم قلة الاحصائيات الدقيقة بهذا الخصوص. وتذكر البيانات المقدمة من قوات خفر السواحل الجزائرية إحباط محاولات هجرة غير شرعية ل 3109 مهاجر غير شرعي منذ الفاتح جانفي 2017 إلى غاية 31 ديسمبر 2017، من بينهم 186 إمرأة و 840 قاصر [2].

[1] بهاء الدين.م، المهاجرون الأفارقة يرفضون مغادرة الجزائر، جريدة البلاد، بتاريخ: 06 أوت 2017، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.elbilad.net/article/detail?id=73416، آخر تفحص: يوم الأربعاء 11 أفريل 2018 على الساعة: 19:30 مساءا.

[2] ليلى.ك، أرقام مرعبة حول الحراقة الجزائريين في أوروبا، جريدة البلاد، بتاريخ: 27 جانفي 2018، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.elbilad.net/article/detail?id=79128، آخر تفحص: يوم الأربعاء 11 أفريل 2018 على الساعة: 19:55 مساءا

وحسب المختصين فإن الجزائر تعتبر منطقة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الافريقية نحو أوروبا بحث هناك ثلاث طرق رئيسية للهجرة غير الشرعية هي:

1- خط السواحل الأطلسية عبر موريتانيا والصحراء الغربية و المغرب وصولا نحو جزر الكراييب.

2- خط السواحل المتوسطية الغربية نحو اسبانيا عبر الجزائر والمغرب.

3- خط السواحل المتوسطية الشرقية نحو ايطاليا عبر ليبيا مرورا بالجزائر.

وعموما تعتبر شمال افريقيا معبرا للهجرة غير الشرعية ومصدرا لها، حيث تشير بعض الاحصائيات أن ما بين 100 ألف إلى 120 ألف من المهاجرين غير القانونيين يعبرون البحر المتوسط، منهم 35 ألف من منطقة افريقيا جنوب الصحراء، و55 ألف من شمال افريقيا.

المطلب الثالث: تداعيات الهجرة غير الشرعية على أمن واستقرار الجزائر

تعمل ظاهرة الهجرة غير الشرعية على زعزعة الاستقرار الوطني خاصة وأنها ينتج عنها مظاهر الفساد المالي والاخلاقي والصحي، ناهيك عن الأمراض الخطيرة كالإيدز، حيث تشير الاحصائيات عن انتشار الامراض خاصة في الصحراء الجزائرية أين يقيم المهاجرين الافارقة غير الشرعيين.

وتشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطرا على الأمن الوطني الجزائري، على مختلف مستوياته من خلال ارتباطه و اقتران شبكات تهريب البشر بالجرائم المنظمة المختلفة كالتزوير وادخال العملات التي تروج في السوق الموازية، وتهريب والمتاجرة بالمخدرات، وتزوير العملة الوطنية، كما ينشط بعض المهاجرين في نهب الآثار والتحف الفنية التاريخية والمساس بالتراث الثقافي، ويتأثر الجانب الاقتصادي والاجتماعي من الظاهرة بارتفاع نسبة البطالة ومزاحمة اليد العاملة الاجنبية المتسربة لليد العاملة الوطنية، كما تؤثر على الاستقرار الأمني للجزائر بحيث في كثير من الأحيان ترتبط شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين بجماعات ارهابية فتعمل الجماعات الارهابية على نقل خلاياها وتمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية، وكثيرا ما يقوم المهاجرون غير الشرعيين بأعمال اجرامية تمس استقرار الجزائر كجرائم التهريب وتبييض الأموال والمتاجرة بالمخدرات والاسلحة وتهريبها، بحيث كثيرا ما ترتبط الجريمة المنظمة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وباعتبار الجزائر منطقة عبور ومن الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية فإن هذا يؤثر على علاقاتها الخارجية خاصة الدول الاوروبية المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين حيث أصبح من غير الممكن التغاضي عن تأثير الهجرة على مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية، فهي تمثل أحد عوامل التعاون أحيانا

والتنازع والخلاف أحيانا أخرى، ونظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية أصبحت المسألة تقلق أوروبا وهي العلاقة المحتملة بين الارهاب والهجرة غير الشرعية من الوارد جدا احتمال وجود أعضاء جماعات ارهابية بين المهاجرين خاصة "المسلمين" منهم.

وترى الدول الاوروبية في الهجرة غير الشرعية تهديدا من عدة نواحي ولعدة اعتبارات منها الاخلال بالبناء الديمغرافي حيث أن عدد المهاجرين الكبير يمكن له أن يقلب التوازن الديمغرافي في المجتمعات الاوروبية حيث انتشرت ظاهرة الخوف من الاسلام أو ما يعرف بالاسلاموفوبيا، خاصة من التيارات اليمينية في أوروبا وأصبح الحديث عن "أسلمة اوروبا"[1].

أما من النواحي الأمنية فهم يربطون المهاجرين غير الشرعيين بالجرائم المختلفة وبالأعمال الارهابية، أما من الناحية الاقتصادية فرغم أن المهاجرين يساهمون في توفير اليد العاملة الرخيصة إلا أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللا في سوق العمل، بحيث يشكل المهاجرون منافسا للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشكل البطالة وأزمة السكن، وبذلك ترى الدول الاوروبية أن الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا لها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأمني والسياسي والثقافي، وتحمّل الدول الاوروبية دول الضفة الجنوبية للمتوسط وخاصة دول شمال افريقيا وعلى رأسها الجزائر مسؤولية تدفقات الهجرة الى اوروبا[2].

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 222-223.

[2] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 224.

خلاصة الفصل:

من خلال تناولنا للإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات هي:

- تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة حيوية ومحورية بالنسبة لضمان الأمن والإستقرار للجزائر، فهي القاعدة الخلفية للأمن في العمق الإفريقي، وأي تحولات وتفاعلات أو تغيرات فيها يمس مباشرة بالجزائر وهو ما يلاحظ في الواقع بوضوح تام.

للأزمة المالية الحالية نتائج وانعكاسات مباشرة على أمن واستقرار الجزائر، خاصة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي، بحيث أصبحت التهديدات الأمنية من هذه الجهة معقدة أكثر ومتشابكة، فمع وجود تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار السلاح والجماعات المسلحة يأتي الدور على التواجد الأجنبي الذي يعقد الأوضاع أكثر، وهو وضع وجدت الجزائر نفسها تعاني منه، والذي خلق معضلة ودوامة حقيقية لأمن الجزائر في جهة الجنوب.

ويعتبر التهديد الإرهابي من أصعب وأخطر التهديدات التي واجهت ومازالت تواجه الجزائر خاصة في ظل أخذه للأنماط وأشكال وارتباطات جديدة ورغم إنحساره وتقلص أنشطته في السنوات الأخيرة إلا أن الإرهاب في الجزائر أخذ بعد إقليمي غير وطني في أنشطته خصوصا بعد انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كما أصبحت الظاهرة الإرهابية أكثر ارتباطا بالجريمة المنظمة فتحالفت الجماعات الإرهابية مع تجار المخدرات ومهربي الأسلحة والبشر الذين يمدون الإرهاب بالأموال والأسلحة، وكل هذا يعد يشكل جملة تحديات وجدت الجزائر نفسها أمام واقع تضطر فيه إلى محاولة تكوين وقيادة تحالف وتعاون اقليمي لمواجهة هذه التهديدات والحد من خطرها.

الفصل الثالث

فرص مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية

في إطار التعاون الجزائري – الافريقي

نظرا للأحداث والتحولات التي تعرفها المنطقة الاقليمية للجزائر على غرار دول الجوار مثل تونس وليبيا والساحل الافريقي خاصة أزمة شمال مالي، تعمل الجزائر على تطوير استراتيجية وسياسة ناجعة للتعامل مع هذه الأزمات ومحاولة تسويتها والحد من خطورتها وتداعياتها الأمنية والعسكرية، كما تعمل على تطوير استراتيجيات وآليات لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تأتي من منطقة الساحل كالإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ومنع التدخل الأجنبي و"أفرقة" العمل الأمني والتعاوني ولعب دور أكبر في كل ما يخص الأزمات والتحديات التي تواجهها المنطقة.

المبحث الأول: الرؤية الجزائرية لمواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الافريقي

تنطلق الرؤية الجزائرية لمواجهة التحديدات والتهديدات المختلفة من العقيدة الأمنية المبنية على مجموعة مبادئ وتوجهات تؤمن فيها بالتعاون الاقليمي كاستراتيجية ناجعة للمواجهة ولكن هذا في إطار احترام سيادة الدول والقوانين الدولية وعدم التدخل الأجنبي في المنطقة.

المطلب الأول: مبادئ الرؤية الجزائرية للأمن في المنطقة الافريقية

أولا: العقيدة الأمنية الجزائرية: تعد العقيدة الأمنية هي المنطلق والموجه للسلوكيات والفعل الأمني والسياسي للدولة، وهي المحدد لمختلف الاستراتيجيات والسياسات التي تنتهجها الدولة في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تحدق بها وتهدد أمنها واستقرارها، وتعمل على خلق الفرص للفعل والتحرك الخارجي، وهي المنطلق في تحديد السياسات العامة والوطنية.

وترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من الأسس والعوامل التاريخية والجيوبوليتكية والايديولوجية، ساهمت في بلورتها وتكييفها مع المعطيات والظروف المحلية والاقليمية والعالمية.

فمن الناحية التاريخية نجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على محاولة طمس ومسح الهوية والشخصية الجزائرية، إلا أن مشروعه فشل بسبب مقاومة الشعب الجزائري وتمسكه بهويته العربية الاسلامية وثبت على أصول مبادئه الوطنية، وتعد الثورة التحريرية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي بأفكارها ومبادئها وقيمها أحد أهم روافد ومنطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال، فنجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية وحدود ومجالات الحركة والفعل السياسي والأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة وما صاحبها من فرص وتحديات وتهديدات، إلا أن هاجس التاريخ أو المتغير التاريخي يظل حاضرا بقوة ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية الجزائرية، مثل رفض التواجد الأجنبي على التراب الجزائري أو على الحدود، ورفض التطبيع وإقامة علاقات

مع المحتل الصهيوني لفلسطين، ودعم حركات التحرر في العالم ضد الاستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة خاصة دول العالم الثالث.[1]

كما تلعب العوامل الجيوبوليتكية دورا بارزا في تشكل العقيد الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائر الاستراتيجي في نقطة تقاطع استراتيجية مهمة بتوسطها المغرب العربي الكبير، واعتبارها نقطة التقاء بين كتلتين كبيرتين جغرافيا واستراتيجيا هما الاتحاد الاوروبي و العمق الافريقي، وباعتبارها دولة متوسطية محورية، كما انها الدولة الاكبر مساحة افريقيا وعربيا، فهذه المعطيات الجغرافية جعلت من الجزائر دولة مهمة ومحورية جيوبوليتيكيا، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته منكشفا على عدة جهات، وعليه فإن عمليه صياغة العقيدة الامنية الجزائرية ظلت تأخذ بعين الاعتبار هذه الانكشافات الأمنية[2].

إن مستويات تأثير العامل الجيوبوليتيكي على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة، فإلى غاية نهاية الحرب الباردة مثلت قضايا دعم التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة اقليمية أحد اهم العناصر العقيدة الامنية الجزائرية، أما في ظل التحولات التي أعقبت الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية للجزائر، وزيادة درجات الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من المستويات، اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية للارتكاز على عناصر ومعطيات جديدة تجعلها تتكيف وتواكب التطورات الجارية دوليا واقليميا، وكان من بين أهم تلك العناصر قضايا تتعلق بمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وأمن الدولة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.

كما كان البعد الايديولوجي أحد أهم مرتكزات العقيدة الامنية الجزائرية منذ الاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار والإمبريالية الغربية، مصدرا قيما لهذه العقيدة الامنية واستمر

[1] عبد الكريم باسماعيل، العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة، من أعمال الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 12-13 نوفمبر 2014.

[2] صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، ص ص 290-291.

ذلك لعدة عقود، كما أن الخيارات السياسية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال كخيار الحزب الواحد دوره في بلورة هذه العقيدة الامنية.[1]

ثانيا: تطور العقيدة الأمنية الجزائرية: لقد ارتبطت مدركات المنظومة الامنية الجزائرية بطبيعة مصادر التهديد التي تطورت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الحرب الباردة[2]. حيث أن دخول الجيش الجزائري في صراع مسلح مع الجماعات الارهابية (سنوات التسعينات) أفرز قراءات جديدة للتهديد، أصبح فيها الجيش مطالبا بإعادة هيكلة قواته وفق المفهوم الجديد الذي يتمحور حول حرب العصابات، مما استدعى إنشاء واستحداث هياكل جديدة في الجيش مهمتها الأساسية مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع جميع الاجهزة الامنية، وتزويد تلك الهياكل الجديدة بعقيدة عسكرية جديدة تعكس نظرية الحرب اللاتماثلية.

وشكلت سياسة مكافحة الارهاب والتطرف هاجسا أمنيا سخرت له السلطات الجزائية موادا ضخمة لوضع حالة عدم الاستقرار داخليا، وسعت الدبلوماسية الجزائرية إلى بلورة مقاربة تستطيع من خلالها إدارة الازمة الداخلية و الحفاظ على العلاقات الحسنة مع الشركاء الاستراتيجيين، لكن الجزائر في تلك الفترة يمكن القول أنها عرفت حصارا حقيقيا من طرف بعض الاطراف والدول التي حاولت الاستثمار في الأزمة الجزائرية، مما تسبب في دخول الجزائر في شبه عزلة دولة تقريبا.

ومع بداية عهد حكم الرئيس بوتفليقة سنة 1999، عمل هذ الأخير عل تحسين الوضع السياسي الداخلي ومعالجة الوضع الامني، إلا أن حدة المخاطر والتهديدات التي تشهدها الساحة الجنوبية للجزائر أي الدائرة الافريقية للأمن الوطني الجزائري وما تحمله من تهديدات تشكل خطرا على الجزائر، انطلاقا من نشاط الأزواد في شمال مالي والنيجر وجنوب الجزائر، وصولا إلى النشاط الارهابي بمنطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى، ناهيك عن زيادة التهديدات الأمنية غير التقليدية من جريمة منظمة ومخدرات وانتشار السلاح والهجرة غير الشرعية.

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 231.

[2] محمد السيد سعيد، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد 168، أفريل 2007، ص 73.

إن إدراك الجزائر للأهمية الاستراتيجية للبعد الافريقي لتحقيق أمنها القومي فرض التزام الجزائر بإدارة الصراعات التي نتجت عن حركات التمرد في شمال مالي، وتفعيل الآلة الدبلوماسية لاحتواء الازمة لكي لا يتدهور أكثر ويجعل التواجد الاجنبي في المنطقة أمرا اكثر خطورة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزعزع أمن واستقرار المنطقة وهذا ما يتنافى مع مبدأ السيادة الذي تتبناه الجزائر منذ استقلالها[1].

ثالثا: المقاربة الأمنية الجزائرية: تتضمن المقاربة الأمنية الجزائرية مبادئ العقيدة الأمنية المبينة سابقا، مستهدفة الحفاظ على سيادة وأمن دول المنطقة وتفعيل العمل التعاوني والدبلوماسي لمواجهة التحديات والأزمات المهدد للأمن والاستقرار؛ وترتكز المقاربة الجزائرية على النقاط الرئيسية التالية:

✓ **العمل على منع أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الارهاب:** نجحت الجزائر في إقناع دول الساحل بتبني موقفها الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة بداعي محاربة الارهاب، داعية دول المنطقة لأن تنتهج خطة مشتركة للدفاع عن نفسها، لأن الجزائر مقتنعة بأن أي تدخل أجنبي في المنطقة لن يكون إلا خدمة لمصالح واضحة.[2]

✓ **التعاون مع القوى الكبرى في مجال مكافحة الإرهاب:** يعتبر التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الارهاب متعدد الأبعاد ومتكاملا من الناحية الجغرافية والأمنية، وعلى الصعيد الثنائي يتم التفاعل بين الدولتين في عدة مجالات أهمها:

– موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب على الارهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

– تبادل المعلومات الاستخباراتية، خاصة وأن الجزائر اكتسبت دراية واسعة بالشبكات الارهابية في منطقة الساحل والمغرب العربي.

– استضافة الجزائر للمركز الافريقي للدراسات والبحث في الارهاب لوضع استراتيجية افريقية لمكافحة الارهاب ومشاركة الولايات المتحدة الامريكية في تقديم الدعم الفني لها.

---

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 236-237.

[2] دريس باخوية، دور الجزائر في تعزيز الامن ومحاربة الارهاب بمنطقة الساحل و المغرب العربي، الملتقى الدولي: الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأولى، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28-29 أفريل 2014، ص ص 9-14.

– انخراط الجزائر من خلال مشاركتها في مبادرة حلف شمال الأطلسي للحوار المتوسطي التي تهدف إلى مكافحة الارهاب في المنطقة.

– المشاركة الجزائرية في مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء منذ انطلاقها في مارس 2004 إلى جانب دول عدة من شمال افريقيا ومنطقة الساحل.[1]

✓ **ضرورة التعاون الأمني الافريقي كآلية لمواجهة التحديات الأمنية:** ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في افريقيا أن التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الافريقية " هو الحل الأكثر كفاءة والأكثر فاعلية[2]، ونظرا لكون الجزائر أكبر بلد له امتداد صحراوي في العمق الافريقي، فإن المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار والوفاق في الدول المجاورة هو أولا موقف مبدئي من السياسة الخارجية بغض النظر عن البعد القومي للأمن الجزائري، فالجزائر مدركة أن مواجهة التهديدات الأمنية التي تطبع الفضاء الساحلي لا يمكن أن يتم إلا عبر تحرك جماعي، وهو المبدأ الذي عملت على تجسيده من خلال مبادرات أمنية عديدة، من جانب آخر فإن الجزائر كان دوما وراء عمليات الوساطة المفضية إلى فض النزاعات ما بين دول المنطقة، فلمواجهة التهديد الارهابي مثلا: قامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر، وحتى نيجيريا)، في استراتيجية اقليمية منسقة لاحتواء تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي، وكان الهدف من وراء ذلك هو قطع الإمدادات والدعم عن الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع التزام من دول الساحل لتسوية مشاكل المنطقة دون تدخل أجنبي عدا في مجالات قطاعية محددة[3].

✓ **الدبلوماسية الأمنية:** تشهد الجزائر في سياستها الخارجية حركة دبلوماسية كثيفة اتجاه الفضاء الساحلي، الذي وكما أشرنا إلى أنه أصبح ساحل للأزمات وما موقع الجزائر بمنأى عن التهديدات التي تطبع هذا الفضاء، من خلال استناد السياسة الخارجية الجزائرية إلى الأمن في مفهومه الشامل، والذي من خلالها تعرف وتدرك التهديدات القائمة والمخاطر المحتملة.

---

[1] دريس باخوية، المرجع نفسه، ص ص 9- 14.

[2] بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 16 .

[3] دريس باخوية، مرجع سابق، ص ص 9- 14.

لا يمكن استثناء الجزائر كدولة محورية ضمن الحركيات والديناميكيات التي تشهدها البيئة الأمنية الساحلية بكل تعقيداتها وتشابكها، فالجزائر وفي إطار الدبلوماسية الأمنية تعمل على إدارة المعضلات الأمنية التي تطبع الفضاء الساحلي وفق دبلوماسية تبرز من خلالها هويتها وإدراكها وطرق إدارتها للوضع الأمني الاقليمي، وهذا ما يشير إلى دور العقيدة الأمنية الجزائرية المكرسة دستوريا، التي تعمل في إطارها والدفاع عنها، على اعتبار أنها ثوابت لا يمكن التنازل عليها، ولعل أبرزها عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول، وهو ما نص عليه المادة 26 من دستور 1996، وأن دور ووظيفة الجيش الوطني الشعبي مكفولة ومحددة دستوريا قوامها الحفاظ على وحدة الاقليم وكذا حمايته من أي تهديد أو اعتداء خارجي، وهو ما تشير إليه المادة 25 من دستور 1996: " تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية".[1]

فهذه العقيدة هي الموجهة للدبلوماسية الأمنية الجزائرية في تعاطيها مع التحديات والتهديدات الأمنية بكل أشكالها ولعل أبرز مثال هو الأزمتين: المالية والليبية.

بطبيعة الحال فإن الدور الدبلوماسي الأمني لا يمكن أن ينجح إذا لم يتحقق الأمن الداخلي، لهذا نجد أن الجزائر في لعبها للدور الاقليمي وضعت سياسة داخلية للحفاظ على أمنها واستقرارها من تداعيات الوضع الأمني المعقد في المنطقة ككل[2].

المطلب الثاني: التدخلات الدولية في المنطقة الافريقية

إن المنطقة الافريقية ومنطقة الساحل الافريقي بشكل خاص تطغى عليها الحسابات المصلحية الجيواقتصادية والجيوسياسية للقوى الكبرى التي تسعى جاهدة إلى ربط اقتصادياتها بطرق إمداد يمكن أن توصف بوجود ترافق

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مرجع سابق، ص 07.

[2] بوعلام ناصر، دور الجزائر الاقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006-2014)، مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 07 أفريل 2016، ص 100.

ضمني على شاكلة "سايكس-بيكو" طاقوي جديد بين القوى الكبرى[1]، وقد خلفت الأزمات الأمنية التي تعيشها معظم الدول الافريقية مجالا للتنافس بين القوى الكبرى لفرض أكبر وجود تسيطر من خلاله على مجريات الأحداث وتساهم في صنع مسار المشكلات والحلول الأمنية من خلال مقاربات تحقق بها مصالحها وأهدافها.

أولا: المقاربة الفرنسية للأمن في منطقة الساحل:

أ- الرؤية الفرنسية للأهمية الأمنية لمنطقة الساحل الافريقي:

ترى فرنسا في منطقة الساحل أنها فضاء للأزمات الهيكلية المتعددة الأبعاد والأوجه، التي يضاف إليها تعقيدات البيئة، المجتمع والأنظمة الحاكمة، التي تظهر في غالب الأحيان عاجزة وفاشلة على تحقيق أمنها وبالتالي مواجهة كامل التهديدات الأمنية التي تميز المنطقة والتي تمس بالكيانات المحلية والاقليمية (شمال افريقيا وجنوب أوروبا)، إلا أن السمة الفارقة التي تميز فرنسا عن باقي القوى الأخرى خارج القارة هي معرفتها الجيدة بالمنطقة، وهذا بالنظر إلى الإرث التاريخي الذي تحوزه خلال فترات الاستعمار التي عرفتها أغلب دول المنطقة الساحلية، ما يوفر عنصر المعلومة والادراك بقضايا الدائرة في الوقت الحاضر وهذا استنادا إلى تحكمها بماضي هذه الدول، فالإرث الاستعماري هو الفارق الأساسي في تواجد القوى الكبرى في المنطقة والذي يمنح لفرنسا الأسبقية والافضلية في التدخلات التي تعرفها منطقة الساحل وأبرز مثال هو الأزمة المالية والتدخل العسكري الفرنسي.

ففرنسا تدرك إذن طبيعة التهديدات الحالية التي تميز الفضاء الساحلي، وامتداد أزمات الساحل إلى المتوسط يجعل من أوروبا ودول شمال افريقيا في حالة هشاشة وانكشاف استراتيجي من الجهة الجنوبية، الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، وعبر العديد من المبادرات إلى العمل على حماية وضمان أمنها من مختلف أشكال التهديدات التي تحيط بها، وهذا نظرا لتحول الفضاء الساحلي الافريقي إلى عمق استراتيجي للمتوسط.[2]

ومن بين التهديدات التي تدرك في المنظور الفرنسي نذكر أساسا:

[1] بوعلام ناصر، المرجع نفسه، ص 112.

[2] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 124.

- الفشل الدولاتي في الساحل؛
- التهديد الإرهابي؛
- الهجرة غير الشرعية.

ب– مبادئ المقاربة الامنية الفرنسية في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل:

✓ **مبدأ الاستباقية الاستراتيجية:** حيث أن فرنسا تشير إلى ضرورة احتواء التهديدات في معاقلها وليس على التراب الفرنسي، وهذا بسبب الإطار الاستراتيجي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية وكذا نظرا لطبيعة ومصادر التهديدات الأمنية.

✓ **مبدأ الاستقلالية الاستراتيجية:** فحركتها قد تكون في إطار جماعي لكن إذا استدعت الضرورة فإنها واستنادا على قدراتها الدفاعية ستكون مستعدة لمواجهة أي تهديد.

ج– المقاربة العسكرية الفرنسية: تتمثل في استخدام القوة العسكرية أي إرسال القوات الفرنسية خارج الحدود وفق مبدأ الاستقلالية الاستراتيجية وكذا الاستباقية الاستراتيجية لمواجهة واحتواء تهديد ما، سواء تعلق هذا بالإرهاب أو بالجريمة المنظمة، وهذا ما قامت به عند تدخلها العسكري في مالي، وكذا ما يشير إليه التواجد العسكري لفرنسا في افريقيا[1]، وتتمثل آلياتها العسكرية في مايلي:

✓ نشر القواعد العسكرية؛
✓ دعم المؤسسات الأمنية وتدريب الجنود الأفارقة على عمليات حفظ السلام؛
✓ مواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب؛
✓ التدخل العسكري في مالي.

د– التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

على اعتبار أن الأزمة المالية هي الأكثر تعقيدا منذ استقلال مالي سنة 1960، يضاف إلى هذا تعقيد البيئة المحلية من فقر، جفاف وأمية وحروب أهلية وأزمة هوياتية في الشمال (الطوارق)، وكذا تعقيد البيئة الاقليمية من

[1] بوعلام ناصر، نفس المرجع، ص 126.

مخاطر انتقال العنف والصراع في الدول المجاورة إليها وهذا ما يوحي إلى انتقال العنف من ليبيا إلى مالي أين تم استغلال الفشل والهشاشة التي وقعت في ليبا مع تواجد مكثف للسلاح الأمر الذي تم استغلاله في تهديد أمن دولة مالي ووجودها، فمنذ سنة 1992 بانتخاب أول رئيس بطريقة ديمقراطية فإن مالي كانت تعتبر دول ديمقراطية في منطقة الساحل وغرب افريقيا إلا أنه وفي سنة 2012 تبين أن هذه الديمقراطية كانت صورية وشكلية حيث عجزت وفشلت في تحقيق الاستقرار السياسي، إرساء مبادئ الحوكمة، إقرار الأمن وكذا تجاوز الضغوط والتحديات الاقتصادية والاجتماعية[1].

ففي 22 مارس 2012 حصل انقلاب أطاح بحكومة باماكو، لتدخل مالي في حالة فشل دولاتي حيث فقدت السيطرة على الشمال الذي تطالب حركة الأزواد بالحكم الذاتي فيه، إلا أن هذه الأخيرة لم تستطع التحكم فيه بعد اخضاع الجماعات الارهابية للمنطقة، وعلى رأسها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي وهذا بعد الحجم الكبير من السلاح الذي تدفق بعد انهيار ليبيا، فدخلت مالي في أزمة أمنية وسياسية تتعدى تهديداتها حدودها الاقليمية، كما حدث في ليبيا لتمس بالأمن الاقليمي لدول الجوار وبالخصوص الجزائر، لكن فرنسا استعجلت الأمور وفضلت اللجوء إلى التدخل العسكري لمواجهة التهديدات بهدف إعادة الامور إلى مكانها، وهذا بعد سنة ورغم وجود جهود أممية واقليمية عبر نشر قوات أممية بقيادة افريقية "MINUSMA"، وكذا وجود دور لدول الميدان وعلى رأسها الجزائر التي كانت ترى في الأزمة المالية أزمة سياسية، وبالتالي فمخرجها سياسي وليس عسكري، إضافة إلى جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، حيث بدا أن الأمر يتوقف على ضرورة تمتين وتنسيق التعاون بين هذه الفواعل لاحتواء الازمة المالية.

[1] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ص 189.

الشكل رقم (07):خارطة توضح المدن أو المناطق الواقعة في شمال مالي ومن يسيطر عليها

المصدر: **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html**

أهداف التدخل الفرنسي في مالي:

- إيقاف زحف المجموعات الارهابية نحو الجنوب؛
- الحفاظ على وجود وبقاء الدولة المالية واستعادة وحدتها الترابية؛
- التحضير لنشر قوة التدخل الافريقية المرخص لها بموجب قرار من مجلس الأمن[1].

هـ– الأهداف الاستراتيجية وراء التدخل العسكري في مالي: سقوط مالي في يد الجماعات الارهابية أثر في كامل دول الساحل الافريقي التي تعرف هشاشة كالنيجر، التشاد وموريتانيا، فالظاهرة الارهابية لا يمكن

[1] عبد النور بن عنتر، التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 02.

استئصالها بالقوة العسكرية فقط، فالإرهاب يستغل طبيعة الفضاء الساحلي للتنقل ما جعل الحدود تعرف انفلاتا ويصعب مراقبتها لكن الحسابات المصلحية دفعت إلى ضرورة التدخل العسكري لتأمين والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والطاقوية في مالي والنيجر، خاصة وأن الجميع يدرك أهمية يورانيوم النيجر للمفاعلات الفرنسية والتي لا يمكن أن تستغني عنها، ومنه أن تكون في حالة تهديد، لأنه يعتبر حسب الادراك الفرنسي مساسا بأمنها الطاقوي.

ففي ظل التنافس الدولي الكبير حول منطقة الساحل فإنها سعت إلى استعادة دورها ومكانتها في المنطقة، خاصة وأنها اكتفت بلعب دور الوكيل في التدخل العسكري لقوات الناتو في ليبيا لإسقاط "القذافي"، رغم كونها تمتلك قواعد وتشكيلات عسكرية في المنطقة جاهزة للتدخل، الأمر الذي يشير إلى تلك الجاهزية للجوء لاستعمال القوة العسكرية في افريقيا كلما دعت الضرورة أو المصلحة[1].

ثانيا: مقاربة الولايات المتحدة الأمريكية للأمن في منطقة الساحل:

أ– مكانة الساحل في الاعتبارات الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية:

تمثل منطقة الساحل بالنسبة للإدراك الأمريكي هشاشة وهاجس أمني متواصل بسبب الانتشار الكثيف للجماعات الارهابية والاجرامية في المنطقة التي شهدت العديد من التهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية.

حتى وإن اختلف الباحثون عن درجة اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المغرب العربي والساحل الافريقي عبر الزمن إلا أن الأمر الذي لا يختلف عليه اثنان هي أن منطقة المغرب العربي في امتدادها الجنوبي إلى الساحل أضحت مجال نفوذ واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المصالح أمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين:

✓ **المصالح السياسية والاقتصادية/الطاقوية:** تستند إلى مصادر الطاقة في كل من الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي، ومنه ضرورة إيجاد وحدات سياسية متماسكة ولا تعاني العجز والفشل، وهذا ضمانا لاستمرار المصالح

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 132.

وعدم المساس بها، وكذا ضمان لسوق المنتوجات الصناعية الأمريكية، يحدث هذا بعد بروز التنافس الكبير بين القوى الأخرى في المنطقة خاصة منها الصين.

✓ **المصالح العسكرية/الاستراتيجية والأمنية:** ترتبط هذه المجموعة من المصالح مع المجموعة الأولى حيث وبعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001 أضحى البعد الأمني ركيزة استراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية مع التركيز على الارهاب والتطرف، ومن الجهة المقابلة نشر الديمقراطية وحقوق الانسان[1].

ب– آليات المقاربة الأمريكية في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي:

بهدف تسهيل التكامل الأمني بين الدول المغاربية والساحلية، وتقوية قدراتها لمكافحة التنظيمات الارهابية أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مبادرات وعمليات تعاون أمني:

✓ **مبادرة عبر الساحل:** وهي إنشاء تعاون عملياتي يمنع من تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب الدولي بالإضافة إلى الانطلاق في عمليات التدريب والمناورات المشتركة[2]، بميزانية قدرت بـ08 مليون دولار فإن هذه المبادرة تهدف إلى تدريب قوات خاصة بمكافحة الارهاب في كل من مالي، النيجر، موريتانيا والتشاد[3].

✓ **المبادرة المضادة للإرهاب في شرق إفريقيا (جوان 2003):** بتمويل مبدئي يقدر بـ 100 مليون دولار تشمل هذه المبادرة الأمنية المساعدة في: تأمين الحدود والسواحل، تدريب وتعليم أعوان الأمن، بناء بنك معلومات حول الارهابيين المتواجدين في المنطقة والقضاء على مصادر تمويلهم وتحسين برامج التعليم لدول المنطقة.

✓ **مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (2005):** أنشئت هذه المبادرة كامتداد لمبادرة "بان الساحل"، لكن بشكل أوسع من خلال إضافة كل من الجزائر والسنغال إلى المبادرة، وجعل المغرب، نيجيريا وتونس مراقبين في هذه المبادرة[4]، عملت فيه الولايات المتحدة على تقوية قدرات الدول المحلية على مكافحة الارهاب، دعم

---

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 133.

[2] سمير قط، أوروبا، أمريكا..رهان المغرب العربي مزاحمة اقتصادية واستراتيجية، أم تكامل أمني؟، بسكرة: مجلة المفكر، العدد العاشر، ص 462.

[3] بوعلام ناصر، المرجع نفسه، ص 135.

[4] أسماء رسولي، مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الأمريكية، رسالة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر 2011، ص 134.

ومأسسة الشراكة الأمنية بين دول المنطقة، إضافة إلى إجراء مناورات عسكرية مشتركة عرفت باسم "flintlock" في 2005، 2007 و2009 أين شاركت 14 دولة سنة 2009، وهذا بهدف الربط بين ما هو استراتيجي وتكتيكي وعملي، ومنه الوقوف على درجة وحجم التكامل الميداني في سبيل مواجهة ومكافحة الارهاب[1].

✓ **القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا الأفريكوم "AFRICOM"**: إن الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية جاء نتيجة محاولات الإبقاء على التفرد الأمريكي في العالم، وهو الهدف الاستراتيجي الذي تعمل على تحقيقه في العالم، ولم تكن مسألة إنشاء قواعد عسكرية باهضة التكاليف منحى مغايرا لهذا التوجه، أو ربما محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية إنقاذ القارة الإفريقية من أزماتها، فالصورة النمطية التي تكون من مخرجات مثل هذا التوجه هي أن أمريكا في سياستها الخارجية تتجه نحو: "عسكرة سياستها الإفريقية بصورة غير مسبوقة".[2]

فمن القضايا الاستراتيجية التي منحت البعد الاستراتيجي لإفريقيا في الاعتبارات المصلحية للولايات المتحدة الأمريكية نذكر منها:

- ✓ إدراج مكافحة الإرهاب كأولوية حيوية، إضافة إلى عديد التحديات الأمنية الأخرى؛
- ✓ إيجاد تأمين وضمان الإمداد بالطاقة والسيطرة على مصادرها؛
- ✓ تنامي التواجد الصيني في افريقيا.[3]

إلا أن مكانة الجزائر الاستراتيجية وكذا حجم الموارد والقدرات التي تحوز عليها، إضافة إلى خبرتها في المجال الأمني (مكافحة الارهاب)، إضافة إلى عديد الاعتبارات الأخرى خاصة كونها دولة محورية في نظر الولايات المتحدة، فإن قيادة الأفريكوم تنظر إلى الجزائر على اعتبارها الدولة الاستراتيجية التي يجب أن تحتضن مقره، لكن هذا لم يحدث بل فيه معارضة ومقاومة لمثل هذه المبادرات، فأغلب الدول الافريقية تعارض تواجد القواعد العسكرية الأجنبية في القارة ومنه معارضة سياسات العسكرة في القارة بأكملها.

---

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 135.

[2] جاسم خيري عبد الرزاق، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومنحة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص 88-89.

[3] بوعلام ناصر، نفس المرجع، ص ص 136-137.

الشكل رقم (08): النشاط العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الافريقية

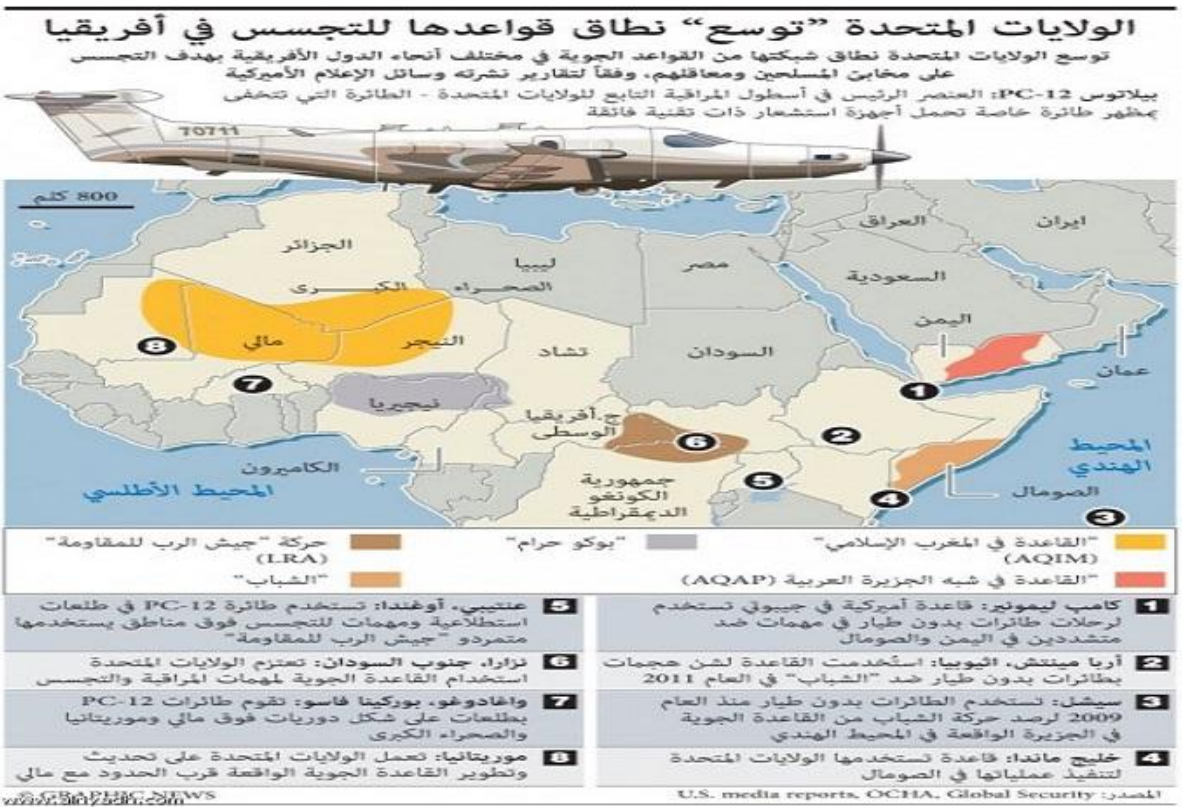

المصدر: http://www.algeriachannel.net/2014/12

الحرب الدولية على الإرهاب والدور الجزائري: في التقرير السنوي الذي تعده وزارة الخارجية الأمريكية حول الارهاب أشار إلى النقاط التالية في ما يخص الدور الجزائري في مكافحة الارهاب:

- ✓ التذكير بكون الجزائر مفتاح أساسي في اطار الحرب العالمية على الارهاب.
- ✓ تحديد الفواعل الأمنية الرئيسية المعنية بمكافحة الارهاب في لجزائر.
- ✓ استمرار دعم الجزائر لجهودها في مكافحة الارهاب، وهذا مع تقوية جهودها العسكرية والامنية وعصرنتها، خاصة وأن أبرز تهديد إرهابي يبقى القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، والمرابطون، فإضافة إلى تواجد بقايا الارهاب في الداخل، مع وجود مناخ أمني هش في الساحل خاصة في مالي وليبيا، عليه فأمن الجزائر يبقى في حالة هشاشة خاصة الاقليمي منه.

✓ تعزيز التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة من خلال برامج تكوين لمواجهة التهديدات الطارئة وكذا فيما يخص تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الارهاب، والتعاون في مجال مراقبة الحدود مع كل من الجزائر، تونس والنيجر، إضافة إلى التعاون في مجال تجريم دفع الفدية، وقطع مصادر التموين للإرهابيين والجماعات الاجرامية[1].

ثالثا: استراتيجية الأمم المتحدة في منطقة الساحل الافريقي: لقد عملت هيئة الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات إلى تقليص الهوة بين الدول الغنية والفقيرة، مع العمل على إزالة مظاهر اللاإستقرار، لكن التقرير الصادر عن الهيئة في 2013 والذي اهتم بدراسة الوضع في منطقة الساحل يوضح الإدراك الأممي والاستراتيجية التي يتم من خلالها العمل على تجاوز الوضع الراهن، حيث يشير هذا التقرير إلى كون التطورات في منطقة الساحل والصحراء الكبرى تؤثر على التطورات الحالية في شمال وغرب افريقيا وتتأثر بها[2]، وبالتالي فسيكون من الضروري إيجاد مقاربة شاملة تكون مصحوبة بإشراك الحكومات والسكان في دول منطقة الساحل كلما حدثت مشاكل تؤثر عليهم، حيث يمكن إجمال إدراك الأمم المتحدة للتحديات والأزمات التي تشهدها المنطقة في مايلي:

✓ **تحديات الحوكمة والأمن:** تشير إلى وجود أزمات متعاقبة على مستويات وأبعاد عديدة، أثرت على قدرة دول المنطقة في التسيير، وهي عادة ما توصف بالعجز والهشاشة، الأمر الذي بدوره يؤثر على وضع الأمن الانساني، وكذا الحكم الراشد والضعف المؤسساتي.

✓ **التحديات الإنمائية والانسانية:** يتضمن أبرز التحديات الانمائية والانسانية التي تواجهها منطقة الساحل التي تعرف أدنى معدلات التنمية البشرية في العالم، وكذا الأزمات الغذائية والصحية الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي والجفاف، كل هذا مؤشر على الوضع المتأزم الذي يؤدي إلى استغلال الأفراد وتجنيدهم في شبكات الإجرام والارهاب[3].

تركز استراتيجية الأمم المتحدة أساسا على:

- ترقية كل من الأمن والتنمية؛

---

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص ص 137-138.

[2] بوعلام ناصر، نفس المرجع، ص ص 140-141.

[3] مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، 14 جوان 2013، ص ص 02-06.

- خلق إحساس بضرورة إسراع دول الساحل في توفير الحاجيات الأساسية لشعوب المنطقة؛
- دفع دول الساحل إلى القيام بمهامها الأساسية، و الخروج من دائرة الفشل؛
- العمل على تحقيق تنمية مستدامة لن يكون عن طرق العزلة أو إعاقة الشراكة والتعاون[1].

إدراك الأمم المتحدة لتنامي التهديدات في منطقة الساحل:

- نشاط المنظمات الإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.
- التهديدات الخطيرة للسلم والأمن من جراء النزاع المسلح وانتشار الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة من قبيل الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وارتباطه المتزايد بالإرهاب في بعض الحالات.
- انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها جماعات إرهابية وجماعات متطرفة أخرى في المنطقة، وما تمارسه من عنف ضد المدنيين لا سيما النساء والأطفال.[2]

خطوات استراتيجية الأمم المتحدة تأتي في إطار توفر مجموعة من العوامل الرئيسية لاحتواء التهديدات وتحقيق الأمن والاستقرار ومن أهمها:

- تعزيز مؤسسات الدولة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون؛
- ضرورة ضمان الأمن والتنمية والاستقرار على المدى الطويل في منطقة الساحل؛
- أهمية اتباع نهج متسق وشامل ومنسق يشمل جوانب الحكم والأمن وحقوق الانسان والمساعدات الانسانية والتنمية لإنهاء التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في جميع انحاء منطقة الساحل؛
- تعبئة الموارد والدعم لتلبية حاجيات منطقة الساحل الفورية واحتياجاتها على المدى الطويل؛
- تعزيز التعاون عبر الاقليمي والمساعدات الدولية الموجهة إلى منطقة الساحل؛

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 141.

[2] رئيس مجلس الأمن، السلام والأمن في افريقيا، مجلس الأمن 7001 المنعقد في 16 جوان 2013، ص ص 2-3.

- تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة بالتشاور على نحو وثيق مع دول منطقة الساحل وغرب افريقيا والمغرب العربي، وكذلك مع الاتحاد الافريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، واتحاد المغرب العربي.. وسائر الشركاء والمانحين على صعيد ثنائي؛[1]
- مراقبة الحدود والتعاون في منطقة الساحل والمغرب العربي؛
- تعزيز التعاون والتنسيق بين دول منطقة الساحل وغرب افريقيا والمغرب العربي من أجل وضع استراتيجيا شاملة وفعلة لمكافحة أنشطة الجماعات الارهابية على نحو شامل ومتكامل ومنع انتشار الأسلحة والجريمة المنظمة[2].

[1] رئيس مجلس الأمن، السلام والأمن في افريقيا، مرجع سابق، ص ص 2-3.
[2] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 142.

المبحث الثاني: الدور الجزائري في هندسة استراتيجية أمنية لمواجهة التهديدات الجديدة

وهذا المبحث نتناوله كالتالي:

المطلب الأول: الجهود الجزائرية لتسوية أزمات دول الجوار

إن الوضع الإقليمي الجزائري شكل أحد أهم التحديات الرئيسية في المنظومة الدفاعية الجزائرية الذي جعل صانع القرار يتخذ إجراءات استباقية لاحتواء الوضع، من خلال المحافظة على مبدأ عدم التدخل العسكري في المناطق خارج الحدود،[1] واتجهت الجزائر في دبلوماسيتها خلال عام 2014 بشكل واضح نحوى تسوية الصراعات القائمة بدول الجوار عبر مقاربة الحوار بين الأطراف الداخلية المتنازعة بشكل مستقل ودون تدخل أي طرف خارجي سواء في ليبيا أو مالي أو حتى تونس، وقد حصرت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار، وهو ما يظهر من خلال جهود الجزائر في تسوية أزمات دول الجوار (ليبيا، تونس، مالي).

أولا: جهود الجزائر لحل الأزمة في ليبيا

منذ بداية الأزمة الليبية في فيفري 2011، ظلت تداعيات هذه الأزمة تنتج أثارها وتداعياتها على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول المنهارة أو الفاشلة في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة وإصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع، ودعم فاعلين خارجين لبعض الأطراف دون غيرها، مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع.

وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، فقد أفرزت هذه التهديدات التي لم تكن في الحسبان، من انتشار للأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الراحل معمر القذافي، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة

[1] زكرياء وهبي، رهان الأمن الحدودي في إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري، من أعمال الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السياسية و التحديات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 12-13 نوفمبر 2014.

جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب وخاصة بتجارة المخدرات..واستكمل هذا الوضع باندفاع للجماعات الإرهابية التي رأت أن حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا بيئة مناسبة لتجنيد العناصر وشراء السلاح.[1]

ولم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن هذه التطورات، ففضلا عن دورها المحوري الذي اضطلعت به في إطار القضايا الأفريقية والعربية وخاصة خلال العقدين الأخيرين، والذي يملي عليها التحرك في اتجاه المشاركة في تسوية الأزمات وخاصة في الدول المجاورة لها، فإن التهديدات التي أصبحت تواجهها في ظل تصاعد حالة الفوضى في ليبيا، دفعتها نحوى البحث عن ترتيبات تحقق التوازن بين محددات سياستها الخارجية والتهديدات غير المألوفة التي بات يواجهها الأمن القومي الجزائري[2].

فعلى الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية–الجزائرية، إلا أن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره، فليبيا تعيش انفلاتا أمنيا كبيرا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن و الدفاع، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة المليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة. و نتيجة لذلك، أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر.

وتعمل الجزائر على إيجاد حل وتسوية للأزمة الليبية، بناء على الخيار السياسي و السلمي بجمع الأطراف الفاعلة على أسس الحوار وإيجاد أرضية مشتركة متفق عليها من طرف الفرقاء الليبيين، كما تؤكد على البعد الداخلي لحل الازمة الليبية ولا يمكن حلها إلا من طرف الليبيين أنفسهم، واستبعاد خيار العمل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أكدت التجارب عقمه في حل الأزمات خاصة في منطقة الشرق الأوسط، بل إن أي عمل عسكري أجنبي في ليبيا سيعقد الأوضاع أكثر.

كثفت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الاخيرة من مساعيها لإيجاد تسوية سياسية وسليمة بين الفرقاء الليبيين، وسعت الجزائر إلى توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنبا لانزلاقات قد تدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة، أو في حرب أهلية، وتساهم في سيطرة الجماعات المسلحة المتطرفة على أجزاء كبيرة من التراب الليبي، كما تسعى الجزائر

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 242 – 243.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx، آخر تفحص بتاريخ: 2018/03/11 على الساعة 14:01.

إلى عدم تعقيد الازمة الليبية أكثر، لما لها من انعكاسات على الأوضاع في المنطقة، وعلى نشاط الجماعات المسلحة التي يراد تحييدها بطرق متعددة، بداية بقطع مصادر تمويلها، وتشديد المراقبة على شبكات السلاح التي وسعت على نطاق نشاطها على مستوى منطقة الساحل وشمال إفريقيا[1].

وترغب الجزائر في ضمان تحييد المجموعات المسلحة والميليشيات، من خلال إعادة الاعتبار للجيش الليبي وقوات الأمن النظامية على مراحل، وتسوية الخلافات السياسية التي أثرت على عملية إعادة بناء الدولة.

✓ **محددات الدور الجزائري لحل الأزمة الليبية:**

من ناحية أولى، اعتمدت الجزائر على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية، فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورة شراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع الأزمة، مع تعدد أبعاد الحلول المطروحة (سياسية وإقتصادية وأمنية،...الخ)، بعيدا عن التدخلات الدولية التي باتت من عوامل انفجار الأزمات في القارة الإفريقية و المنطقة العربية، في ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات. وقد برز ذلك جليا مع اجتماع قيادات عسكرية إقليمية (الجزائر و مالي وموريتانيا والنيجر) في الجزائر، في 6 جانفي 2015، لمناقشة تداعيات تدخل عسكري في ليبيا، حتى لو كان ذلك محدودا كما تطلب فرنسا.[2]

ومن ناحية ثانية، في ظل الخبرة التاريخية التي تمتلكها الجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية والتي كلفتها الكثير خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، يؤكد المسؤولون الجزائريون مرارا رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا لأن الحل العسكري قد يفضي إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، و تجارب المواجهات العسكرية للجماعات المتطرفة في أفغانستان والعراق والصومال خير دليل على ذلك، و قد حرصت الجزائر على طرح هذه الرؤية خلال الأزمة في مالي إلا أن فرنسا لم تترك للجزائر مجال لفرض رؤيتها في ظل إصرارها على استعراض قوتها العسكرية في إطار استراتيجياتها الجديدة للعودة إلى إفريقيا في عهد الرئيس هولاند، إلا أن الفشل كان حليف الاستراتيجية الفرنسية في إفريقيا ولم تفض الضربات العسكرية للجماعات الإرهابية إلا إلى انتشار عناصر هذه

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 243-244.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، مرجع سابق.

الجماعات في الدول المجاورة لمالي، مع استمرار بعضها في ظل الدعم الذي باتت تحصل عليه من مثيلاتها في الدول الإفريقية الأخرى، و تكون مثلث الإرهاب الجديد الواقع بين أربع دول هي تونس، ليبيا، النيجر والجزائر[1].

ومن ناحية ثالثة، وعلى المستوى الداخلي، حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتي عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف خلال الشهور الأخيرة، وورود معلومات تؤكد استيلاء الجماعات الإرهابية في ليبيا على مجموعة من الطائرات، فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس، كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمال شركة النفط الجزائرية سوناطراك، كما صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر 2014 على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر، وخلال الأيام القليلة الماضية قام الجيش الجزائري بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا، وخاصة مع اقتراب ذكرى الحادث الإرهابي في "عين أميناس" الذي اضطلعت به الجماعات الإرهابية في يناير 2013.[2]

ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف، واستعادة الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار.

✓ مضمون المبادرة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية:

تتضمن المبادرة الجزائرية خطوات و مقترحات تستهدف تسوية عملية لكافة المشاكل المطروحة في الوضع الليبي المعقد، مع التشديد على أن الحوار سيكون جامعا وشاملا، ومن بين هذه الخطوات التي جاءت على شكل توصيات أعدتها مجموعة من الخبراء:

– الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة الميليشيات التي تشكل عائقا امام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، و هذه الخطوة ستكون لها آثار ردعية، اعتبارا إلى أنها ستدفع قادة آخرين إلى

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 245.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، مرجع سابق.

مراجعة مقارباتهم ومواقفهم وإيقاف مسلسل العنف وسقوط الضحايا[1]. وهي تتطلب تحييد بعض القوى الرافضة للحوار أو تلك المصنفة ضمن المنظمات المتطرفة، فضلا عن تحديد طبيعة العلاقات القائمة لتواجد العديد من اللاعبين الفاعلين في الأزمة الليبية، سواء الخلجيين ومصر وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

– أما الخطوة الثانية، فتهتم بتحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، في مجال نزع السلاح وإلغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات وإعادة الإدماج، وإحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية. وهذان العاملان ضروريان لترسيخ السلم وإعادة بناء هياكل الدولة الليبية.

– وتتمثل الخطوة الثالثة في اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور، كما يمكن لبعض الدول أيضا وفقا لاستعداداتها أن توفر التكوين السياسي في مجال الحكومة الديمقراطية، لضمان تمثيل كافة الشرائح ومكونات الشعب الليبي في البنية السياسية الليبية الجديدة.[2]

وعن مضمون المبادرة الجزائرية، أكد رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم و المصالحة أحمد ميزاب أنها تقوم على جمع الفرقاء أولا، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات الدولة وتفعيلها، كما تضمنت المسودة تحديد المسؤوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات.[3]

وكانت المبادرة الجزائرية حول ليبيا قد لقيت ترحيبا دوليا قبل أيام في الاجتماع الذي احتضنته مدينة نيويورك الأمريكية، وضم دولا عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وأخرى لها تأثير مباشر على

[1] حفيظ صواليلي، تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، بتاريخ: 2014/10/11، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.elkhabar.com/press/article/67227، آخر تفحص بتاريخ: 2018/03/11، على الساعة: 15:22 مساءا.

[2] حفيظ صواليلي، تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، مرجع سابق.

[3] محمد مسلم، الجزائر إستعانت بدول للضغط على الرافضين للحوار في ليبيا، بتاريخ 2014/12/23، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.echoroukonline.com/%D8%A7، آخر تفحص بتاريخ: 2018/03/15، على الساعة: 16:37 مساءا.

الوضع الداخلي الليبي، مثل تركيا وقطر، من جهة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر، من جهة أخرى.

وأوضح الخبير الأمني والاستراتيجي عبد الوهاب بناة أن "المبادرة الجزائرية باتت أفضل مقاربة لحل الأزمة الليبية كونها تقوم على استبعاد الحل العسكري، الذي يعتبر المتسبب الرئيسي فيما يعيشه هذا البلد من فوضى في أيامنا الراهنة"، محملا مسؤولية ما يحدث في الجارة الشرقية للجزائر، لفرنسا في عهد ساركوزي.[1]

ثانيا: جهود الجزائر في تسوية الأزمة المالية.

تهتم الجزائر منذ زمن طويل بأزمة شمال المالي أو ما بات يعرف بقضية أزواد، وهو النزاع الذي يشتعل منذ عقود بين سكان هذا الإقليم وبين الحكومة المركزية في باماكو، و مع النصف الثاني من سنة 2014 تزعمت الجزائر مجموعة الوسطاء الإقليميين ساعية للوساطة بين الطرفين، لكن تباعد وجهات النظر بين الطرفين وضعت الوساطة الجزائرية في مواجهة تحدي صعب، ولعل عمق الأزمة وعدم توصل الوسطاء لتشخيصها تشخيصا شاملا هو ما جعل الوساطة تتعثر في مسيرتها أكثر من مرة، وجعل الطرف الأزوادي يعتبر مجموعة الوسطاء أميل لموقف الحكومة المركزية منها لموقف الأزواديين، حيث دخل مسار الجزائر التفاوضي بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية، الذي انطلق في جويلية 2014 برعاية إقليمية ودولية في مرحلة شديدة الحساسية، وقد ظهر ذلك جليا في التناقض بين التصورات والحلول المطروحة لحل هذه الأزمة المستعصية.[2]

وترافع الجزائر دائما على ضرورة ترجيح الحل السلمي التفاوضي في حل النزاعات الداخلية أو بين الدول، في إطار المؤسسات الإفريقية، والبحث عن سبل لفض النزاعات بين الأطراف المتنازعة في الدولة التي تشهد النزاعات

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص 248-249.

[2] سيدي اعمر بن شيخنا، المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412298656948952.html

أو بين الدولتين، انطلاقا من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ذلك لأن عدم اعتماد الحلول ضمن النطاق الوطني أو القاري سيفتح الباب واسعا أمام التدخل الأجنبي[1].

وتعتبر الجزائر أن الأزمة المالية أزمة متعددة الأبعاد، كونها تشمل جوانب سياسية وأمنية واقتصادية وأخرى إنسانية ضربت استقرار الدولة والشعب في مالي، وترافع الجزائر من أجل تجنيب مالي الانقسام وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لمالي. كما تتبنى الجزائر رؤيا ترتكز على سياسة وقائية من خلال توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع التنمية الشاملة عن طريق بناء المرافق العمومية وتشجيع السكان على الاستقرار في مناطقهم من خلال التكفل بانشغالاتهم.

✓ **دوافع الجزائر لحل الأزمة المالية:** تسعى الدبلوماسية الجزائرية من قيادة مسار الجزائر التفاوضي بين أطراف الأزمة المالية، والذي يحظى بدعم إقليمي ودولي، إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي،[2] وممارسة دور في تسوية وحل هذه النزاعات وأن تكون عامل تهدئة وتوحيد وتفاهم بين جميع الأطراف إنطلاقا من هذه الرؤية، وحفاظا على أمنها الوطني قامت الجزائر بدور الوسيط لتسوية النزاعات الداخلية في مالي في سنوات 1990و1996و2006و2012-2013 إلى الوقت الحالي، خاصة وأن الجزائر تعتبر من الدول الأكثر تضررا من وجود اضطرابات في مالي، حيث تشترك الدولتان في حدود طولها 1400كلم، ويقيم ما يقرب من 50 ألفا من الطوارق داخل الجزائر.

وفي شأن الأزمة المالية – الأزوادية تثق مالي والمجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا والإتحاد الإفريقي بالموقف الجزائري من الأزمة، بناءا على مجموعة من الاعتبارات الخاصة بالجزائر وأمنها القومي ودورها القاري، ومن هذه الاعتبارات حساسية النظام الجزائري من انفصال أزواد أو حصوله على حكم ذاتي موسع وهو الذي يمثل امتدادا لنفس النسيج الاجتماعي في الجنوب الجزائري الغني بالنفط والغاز، وتاريخ التحفظات الجزائرية على أزواد معروف لدى مالي وحلفائها[3].

[1] النزاعات في القارة الافريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 597، أفريل 2013، ص 23.
[2] سيدي اعمر بن شيخنا، مرجع سابق، ص 03.
[3] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 257.

أما الاعتبار الثاني فيتعلق بالدور الدبلوماسي الجزائري على المستوى القاري، حيث يسيطر محور الجزائر–أبوجا–تريتوريا، على رسم توجهات الاتحاد الإفريقي، وبالتالي على الجزائر تهدئة مخاوف حلفائها الأفارقة في ملف الأزمة المالية–الأزوادية، من أجل استمرار تماسك المحور الدبلوماسي الفاعل قاريا والذي خدم الجزائر كثيرا في ملف آخر مهم بالنسبة لها هو ملف الصحراء الغربية والنزاع المستمر بين البوليزاريو والمملكة المغربية. وإلى جانب الاعتبارات السابقة يتناغم الدور الإقليمي الجزائري في هذه المرحلة – كما يتجلى في الأزمة المالية – مع الرؤية الفرنسية المتطلعة للعودة بقوة للمنطقة لاعتبارات جيوستراتيجية كبرى تتخذ من قضايا مثل: محاربة الإرهاب وصناعة الإستقرار عبر الحفاظ على الكيانات القائمة، أوراق جذب فاعلة لحشد حكومات الإقليم ضمن الأجندة الإستراتيجية الفرنسية، ينعقد مسار الجزائر التفاوضي حول الأزمة، عقب خروج جمهورية مالي من إحدى أكثر المنعرجات التاريخية خطورة في تاريخها السياسي الحديث بفعل تراكمات الفساد وديمقراطية الواجهة وتحديات الإرهاب بالإضافة إلى العلاقة المتوترة بين شمال البلاد وجنوبها التي طبعت العقود الخمسة من عمر الدولة الوطنية الحديثة[1].

✓ **دور الجزائر في جمع فرقاء مالي على طاولة الحوار والتفاوض:** انطلاقا من مبدأ حسن الجوار أشرفت الجزائر منذ سنة 1991 على الوساطة الدبلوماسية لحل المشكل المالي الذي يعود لسنوات الستينات، وحمل الحركات المتنازعة لقبول الجلوس على طاولة المفاوضات، حيث احتضنت الجزائر العديد من اللقاءات بهذا الشأن على غرار لقاء الجزائر الأول الذي جرى بين 29 نوفمبر إلى 30 ديسمبر 1991، ثم لقاء الجزائر الثاني في جانفي 1992، تلاه لقاء الجزائر الثالث في مارس 1992، ولقاء تمنراست في أفريل 1994، ولقاء الجزائر في ماي 1994، ولقاء تمنراست في جانفي 1995، الذي انتهى بإعلان رسمي عن انتهاء النزاع في مالي بتاريخ 1996/03/26.

لكن وعلى الرغم من هذا الإتفاق لم يمنع من حدوث اضطرابات من حين لآخر وهو ما جعل الجزائر تتدخل في كل مرة عبر دبلوماسيتها لوعيها بخطورة النزاع في المنطقة، فقد أشرف الرئيس بوتفليقة سنة 2006

[1] سيدي اعمر بن شيخنا، مرجع سابق، ص 03.

على الوساطة بين الفرقاء توجت بتوقيع الفرقاء في مالي على اتفاقية الجزائر حمل اسم تحالف 23 ماي من أجل التغيير وذلك في جويلية 2006.

وفي 2007 دخلت الدبلوماسية الجزائرية في وساطة جديدة بين الأطراف المتنازعة بخصوص تطبيق بنود الاتفاق السابق، توجت بالتوقيع على بروتوكول إضافي يتضمن الإجراءات التطبيقية العالق في الاتفاق السابق، وفي مارس 2008 تجدد الصراع المسلح مجددا فقامت الجزائر مرة أخرى بمساعي جديد لجمع الأطراف المتنازعة في لقاءات تفاوضية بالجزائر العاصمة في جويلية 2008 توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال[1].

ومنذ انقلاب 2012 نظمت الجزائر عدة جولات للتفاوض في الجزائر، بذلت فيها الجزائر والمجموعة الدولية الراعية للمفاوضات جهودا مضنية في تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع و بجدية أكبر مما هو معهود سابقا غير أن المواقف الإقليمية والدولية كانت شديدة الانحياز للحكومة المالية القائمة، و يمكن لمس هذا الانحياز من خلال وثائق التفاوض ناهيك عن ما يجري خلف الغرف المغلقة حيث لا توجد وثيقة رسمية معبرة عن موقف الحكومة المالية على غرار وثيقة تنسيقية القوى الأزوادية، فمواقف حكومة مالي تم تضمينها بالكامل في وثيقة الوسطاء التي تقول الجزائر والمجموعة الدولية إنها بمثابة تلخيص لآراء و مواقف ومطالب الطرفين: المالي والأزوادي، وهو مالا يقر به الطرف الأزوادي الذي رد على وثيقة الوسطاء بوثيقة أخرى تعبر عن مواقف وطموحات الأزواديين وترفض إعادة إنتاج تجارب سابقة فاشلة.

لا يزال الخلاف الجوهري في جولات مفاوضات الجزائر مستمرا حول نقطة مركزية تشكل تهديدا للمسار التفاوضي برمته وتتمثل في طبيعة العلاقة الجديدة بين مالي وأزواد والهندسة الدستورية والمؤسسية التي ستقوم عليها هذه العلاقة؛ فالطرف الأزوادي يعتبر أنه تنازل، من أجل المصالحة والسلم وعلاقات التاريخ والجوار، عن فكرة الإنفصال رغم الضغط الشعبي الذي يقع عليه، لكنه يصر في المقابل على قيام دولة مالي المتحدة التي تضم كيانين فيدراليين، هما: فيدرالية مالي وفيدرالية أزواد، وأن هذا الحل يحقق الوحدة والإنسجام ويضمن سيادة دولة مالي على كامل ترابها الوطني، في نفس الوقت الذي يلبي بعض طموحات الأزواديين.

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 259.

غير أن مالي مدعومة بشكل خفي من مجموعة الوسطاء تصر على رفض خيار الفيدرالية أو إعطاء حكم ذاتي لأزواد، لكنها لا تمانع في لا مركزية موسعة وإصلاحات سياسية ودستورية تلبي بعض طموحات الأزواديين السياسية و التنموية، وهو ما يعني بالنسبة للأزواديين أن الحكومة المالية ليس في جعبتها ما تقدمه لهم غير الوعود بتجسيد سايسات اللامركزية التي خبر الأزواديون – من خلال تجربتهم في الاتفاقيات السابقة – المضمون الذي تعطيه حكومات باماكو لها[1].

✓ **فرص وتحديات الدور الجزائري في تسوية الأزمة المالية:**

تتمثل أهم الفرص والتحديات التي تواجه دور الوساطة الجزائرية في إيجاد حل نهائي لأزمة شمال مالي في النقاط التالية:

1- الفرص:

تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسية والسياسية السابقة في إدارة النزاع في شمال مالي (إتفاقية تمنراست 1991 وإتفاقية الجزائر في 2006) فرصة لأطراف النزاع في مالي لبعث مسارات التسوية وفق الإتفاقيات التي تم التوصل إليها على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي خصوصا وأن دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو وبرضا أغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي.

ويمكن للجزائر أن تقدم إغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسارات التسوية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال مالي إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة وفق مشاريع تغري أطراف النزاع في الشمال والإنشاء في المناطق الشمالية المهمة والهشة.

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 260.

كما يمكن للجزائر أيضا أن تستند في فرص إنجاح مسار التسوية السياسية في شمال مالي على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية، مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية[1].

2- التحديات:

لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي يصنف على أنه من النزاعات الإجتماعية المتأصلة ومن النزاعات المجمدة، وهو ما يجعلنا نؤكد على الصعوبة في إيجاد حل نهائي شمال مالي بسبب ديناميكية أطراف النزاع في شمال مالي من ناحية نشأتها واختفائها وعودتها من جديد بتسميات مختلفة وإن بقيت المطالب المرفوعة ذاتها تتمركز حول الهوية، الإنفصال، الحكم الذاتي، يقابلها فشل السلطة المركزية في باماكو في بسط الشرعية السياسية والإجتماعية والتنموية مما يؤدي إلى تصاعد الهوياتية من جديد لممثلي الشمال وفق منطقة النزاعات المجمدة.

استفادة الجماعات الرافضة لمسار السلام والتسوية السياسية في الشمال من البيئة الإقليمية غير المستقرة، خصوصا مع الوضع الأمني الكارثي في ليبيا بحيث يمكن لإنتشار السلام أن يعظم من مكانة جماعات الجريمة المنظمة المتحالفة عضويا ووظيفيا مع الجماعات الإرهابية وهو ما يعطي التبرير للتدخلات الخارجية، بحيث يصبح العامل الخارجي (فرنسا) يبرر تواجده في المنطقة بإسم مكافحة الإرهاب، في الوقت الذي تبرر الجماعات الإرهابية عملياتها الإرهابية بمحاربة الصليبيين الوافدين، وهي عملية قابلة للإغراء في ظل تنامي الجيل الجديد من القاعدة الذي يطلق على نفسه دولة الخلافة[2].

[1] مصطفى صايج، "الجزائر والأمن الجهوي: التسوية الدبلوماسية لأزمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي، من أعمال الملتقى الدولي حول: "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 12-13 نوفمبر 2014، ص 10.

[2] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 261.

ومن بين التحديات التي تعرقل مسار التسوية في شمال مالي رفض الكثير من النخب السياسية في باماكو للمصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية إستعلائية وطبقية بين الهويات المكونة للدولة المالية، وهو ما يدفع إلى بدء توزيع السلطة والثروة بين الجنوب المهيمن على الحياة السياسية والشمال المهمش عمليا من المشاركة السياسية[1].

رابعا: السيناريوهات المتوقعة لمسار التفاوض والحوار المالي في الجزائر.

لا تزال تحديات كبيرة تحيط بمسار الجزائر التفاوضي لحل الأزمة المالية، فرغم الإهتمام الإقليمي والدولي الذي أسهم بفاعلية في تثبيت وقف إطلاق النار والجلوس على طاولة التفاوض بل وإحراز تقدم نسبي في مجالات مختلفة خلال جولات الحوار الماضية، إلا أنه من السابق لأوانه الجزم بإمكانية التوصل إلى حل سريع على نحو ما أشار إليه وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان (Jean Yves Le Drian) في مقابلته الأخيرة مع مجلة (Jeunne Afrique) حيث توقع أن تسفر مفاوضات السلام المالية التي تجري بوساطة جزائرية عن إتفاق في الأشهر المقبلة.

ومن خلال رصد جملة من المؤشرات يمكن استشراف عدة سيناريوهات متوقعة للمفاوضات الجزائر، وهي:

1- **سيناريو الحل الفدرالي:** أي التوصل إلى حل سياسي يقوم على أساس قيام دولة مالي المتحدة، والتي تضم كيانات فيدرالية من بينها كيان أزواد وهو حل يبقي على مالي موجدة ويلبي طموحات الأزواديين، وستجد مالي نفسها في هذه الحالة مرغمة على القبول بهذا الحل في ظل إصرار الأزواديين وتماسك صفوفهم وفشل الخيار العسكري في الحسم.

2-**سيناريو فرص حل اللامركزية الموسعة:** أي ممارسة الضغط على القوى الأزوادية للقبول بالأمر الواقع على ضوء ميزان قوة مختل سياسيا ودبلوماسيا، مع أن الحل المقترح في الإتفاق المرتقب يمثل أعلى سقف حصل عليه مفاوض أزوادي عبر مراحل تاريخ صراع[2].

[1] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 11.

[2] سيدي اعمر بن شيخنا، مرجع سابق، ص 08.

3-**سيناريو الضغط المزدوج:** ويمكن لهذا الضغط أن يفضي إلى التوصل لهندسة دستورية وسياسية خاصة أعلى من سقف اللامركزية التي تطرح مالي ولكنه دون سقف الدولة الفيدرالية التي تنادي بها منسقية القوى الأزوادية، وقد أشار وزير الدفاع الفرنسي إلى هذا المعنى بمقابلته مع جان أفريك (Jeunne Afrique): "الإحتمال هو ممارسة الضغط الضروري ليتم التوصل إلى ذلك؛ الأمر لا يتعلق بالمجال السياسي وحده فهناك أيضا بعد إقتصادي وتنمية ضرورية لشمال المالي... ذلك يتطلب أن تتمثل المجموعات المسلحة الموقعة بأعلى مسؤوليها في مفاوضات الجزائر والأمر نفسه ينطبق على باماكو على الجميع أن يدركوا أن ساعة الحقيقة تقترب".

4-**انهيار المفاوضات:** في ضوء رفض مالي وحلفائها لخيار الفدرالية وتشبث منسقية القوى الأزوادية بها، يتوقع انهيار المفاوضات مؤقتا دون الرجوع للقتال مع بقاء احتمال حدوثه واردا، إلى حين إنضاج أرضية جديدة للتفاهم بين أطراف التفاوض[1].

المطلب الثاني: دور الجزائر في بناء التعاون الأمني الافريقي

أولا: تطور الآليات ومجال الرؤية الجديدة للتعاون الأمني الافريقي – الافريقي

مرت إفريقيا منذ حقبة الإستقلال بمراحل متفاوتة من حيث الوصول لبناء دول حديثة وفق معايير ديمقراطية قادرة على ضمان الطلبات المتزايدة للأفراد والجماعات المختلفة داخل هذه الدول، خصوصا مع تعقد المشاكل التي رافقت تغير البيئة الدولية في الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتي عكسها بصفة مجملة مفهوم الأمن الإنساني و أبعاده الواسعة و العميقة، ففي ظل هاذه الظروف حاولت النخب السياسية تفادي المشاكل المتصاعدة في عدد من أجزاء القارة من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها حيث المعطيات المشتركة عنوانها تعقد المخاطر و قابليتها للانتشار.

وثبت من تجارب الدول الغربية – الإتحاد الاوروبي – أن العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي هو السبيل الوحيد لتلافي تصاعد هذه الظواهر ومن هذا المنطق إنبثقت محاولات هنا وهناك قاسمها المشترك هو تعزيز السلم والأمن وضمان الإستقرار في ربوع القارة من منظر إفريقي بحت و تجاوز سياسة طلب الإعانة الخارجية، وتعتبر

[1] سيدي اعمر بن شيخنا، المرجع نفسه، ص 09.

المنطقة الساحلية الصحراوية من أكثر مناطق إفريقيا عرضة للتهديدات المختلفة و لهذا يمكن التطرق للدور الجزائري للحد من الإنفلات الأمني ففي المنطقة بعد تصاعد نشاط الإرهابيين واتخاذه من مناطق الساحل ملاذا آمنا وخطورة تقاطعه مع عصابات الجريمة في المنطقة وتزايد موجات الهجرة القادمة من جنوب الصحراء والمخاطر الكامنة من إنفجار النزاعات الخامدة في المنطقة وعلى رأسها مشكل الطوارق.

فكل هذه المعطيات فرضت أجندتها الخاصة على السياسات الثنائية والجماعية على خريطة العلاقات الإفريقية منذ وضع أول بناء جماعي للتعاون ممثلا في منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والإتحاد الإفريقي حاليا وسنركز على الجهود الإفريقية الجماعية المبذولة في وضع آليات متعددة لحل النزاعات الداخلية و الخارجية ومواجهة التحديات الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة.

فقد أصبح لإفريقيا تجربة تستحق الذكر في مجال التنسيق الجماعي والعمل الجماعي لفض النزاعات وتنظيم العلاقات على مستوى إفريقيا منذ استقلال معظم الدول الإفريقية من الإستعمار حيث تفاعل القادة الأوائل مع محاولات حفظ الأمن رغم صعوبة المهمة في البداية، وأول خطوة كان إنشاءها منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 وتغيرت باسم الإتحاد الإفريقي وتعتمد هذه المنظمة على إرادة الدول الأعضاء للإستجابة لمجموع التهديدات التي كانت في البداية تتركز حول تدعيم استقلال الدول الحديثة.

وفي هذا المنظور يمكن تعديد بعض الدول في القارة التي أخذت على عاتقها تكييف الترتيبات المؤسساتية والقانونية لتتماشى مع الظروف الجديدة وتبرز في هذا الشأن دول جنوب إفريقيا ونيجيريا والجزائر كثلاثي محرك للمبادرات الإفريقية الخالصة لحل المشاكل المطروحة، وكل دولة تحاول تقديم رؤية لتفعيل عمل التنظيم الإقليمي وربما كل دولة محرك قادت جهودا أكثر إتجاه تحديات تمس أمنها بالدرجة الأولى[1].

وهنا يمكن ملاحظة تركيز رئيس جنوب إفريقيا على جهود مكافحة الأمراض وخاصة السيدا لأنه يمثل في بلاده مستويات عالية ويعتبر أول تهديد لأمن الأفراد هناك، وفي المقابل رئيس نيجريا يركز في إنهاء الصراعات والنزاعات المسلحة في مناطق البحيرات الكبرى والقرن الإفريقي.

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 139.

أما الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة فقد أدرك جيدا خطورة تصاعد نشاط الإرهاب والجريمة والنزاع المتفجر بين حين وآخر لمشكل الطوارق في المنطقة الساحلية الصحراوية، حيث سيتأثر الأمن الجزائري في جزئه الجنوبي وإمكانية انتقال عدوى اللاأمن في عمق صحراء إفريقيا نحو عمق البلاد خصوصا وأن هناك مؤشرات بدأت تتضح في هذا المعنى حيث هناك محاولات لإحياء النشاط الإرهابي في شمال البلاد من خلال الإنطلاق من القواعد الخلفية في الجنوب حيث إمكانية التموين بالأسلحة والذخيرة من خلال تجار الأسلحة في المنطقة الساحلية والفوضى المنتشرة في ليبيا ومالي والاضطرابات وعدم الاستقرار في تونس، وهو ما يهدد الأمن الاقليمي لدول المنطقة وعلى رأسها الجزائر.

على العموم فالجهود التي تقودها دول القارة ترتكز بالدرجة الأولى على مجال الإرهاب والجريمة المنظمة كتهديدات جدية تشترك فيها بعض مناطق إفريقيا مثل الساحل والصحراء إضافة لمنطقة القرن الإفريقي، وتراوحت ردود الفعل الجماعية في إطار إقليمي لهذه التحديات على مرحلتين حيث تتضمن الأولى فترة ما قبل تأسيس النيباد NEPAD أي الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا والمرحلة الثانية لفترة ما بعد النيباد.

في الفقرة الأولى تم إدراج بعض المواد الخاصة بتعريف الجريمة والإرهاب في المعاهدة المنشأة لمنظمة الوحدة الإفريقية فمثلا في الميثاق التأسيسي للمنظمة حدد النشاطات التي تضر بأمن الأفراد والجماعات وأدناها بشكل صريح وذلك في المادة (05) من الفصل (03) حيث يدين الميثاق بكل صراحة كل أشكال الإغتيالات السياسية والنشاطات التخريبية من طرف دول مجاورة أو أي دولة أخرى وقد تعززت هذه المواقف فيما بعد في قمة داكار بالسنيغال التي قررت وضع آليات للوقاية من النزاعات وتسييرها بما يضمن حلها بشكل سلمي[1].

وتواصلت الجهود الدبلوماسية والقانونية لمراقبة النزاعات وتجريم مختلف الجرائم كل حسب درجة إضرارها وهذا ما تجلى في قمتي القاهرة وتونس لتتوج بالتوقيع على إتفاقية الجزائر الخاصة. بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في 14 جويلية 1999 كنتيجة لجهود قادتها الجزائر للحد من الظاهرة التي تضررت كثيرا منها أثناء العشرية السوداء والتي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة، ووقع عليها 46 دولة افريقية.

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص ص 139 – 140.

كما تم في لقاء الجزائر تعهد الدول المشاركة في إنشاء "المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب" الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة لمحاربة الظاهرة ويمول هذا المركز من طرف الإتحاد الإفريقي حاليا ويضم هذا المركز 20 خبيرا في مكافحة الإرهاب وتم تدشينه رسميا في 2004/10/13 من طرف الرئيس الجزائري.

وقد تلى قمة أخرى في الجزائر نظمت على مستوى عال في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة بين 11 و 14 سبتمبر 2002 تركزت حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة منها الشرطة والمراقبة على الحدود والقضاء و المالية وتبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الإقليمي و القاري و الدولي، ثم قمة داكار 17 أكتوبر 2002 والتي خرجت بإعلان داكار لمكافحة الإرهاب.

وفي نفس الإطار توجد إتفاقية تم توقيعها بين دول الكومنولث المستقلة CIS لمكافحة الإرهاب حيث تعتبر وثيقة مفتاحية لتعريف والوقاية من الهجمات الإرهابية وآثاره على استقرار الدول.

غير أنه ما يمكن الإشارة إليه قبل تأسيس النيباد أن معظم الإتفاقيات التي تم توقيعها لم تكن تلزم تكييف التشريعات الوطنية للدول الأعضاء وفقا للبنود هذه المعاهدات والترتيبات، وقد أعاق فعاليتها ضعف التنسيق المطلوب لآلية الأمن والسلم الضروري لمخطط التحرك تجنبا للمخاطر المحتملة.

كما أن المصالح المتناقضة بين القادة الأفارقة من حيث الالتزام تبعا للحسابات الضيقة والخاصة لكل دولة ثم أن معظم الإتفاقيات السالفة أهملت التطرق لأسباب التهديدات المختلفة في القارة والتي يقف الفقر كسبب مهم، بمعنى آخر كان هناك محاولة لمعالجة آثار الداء وترك السبب الرئيسي له[1].

أما الحديث عن الفترة الثانية التي أفرزتها محدودية الترتيبات السابقة والنقائص التي شابت المؤسسات الإقليمية التي اضطلعت بدور تعزيز إجراءات الأمن والإستقرار في القارة حيث اندلعت عدد من الصراعات المسلحة وتفاقمت ظواهر الجريمة المنظمة والإرهاب في شمال القارة وجنوبها، كل هذه المعطيات دفعت لإعادة النظر في التنظيمات القائمة لجعلها أكثر مرونة وتكيفا، وكانت أول خطوة من القادة الأفارقة إبدال منظمة الوحدة الإفريقية

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص ص 140-141.

بمنظمة الإتحاد الإفريقي وذلك خلال اللقاء الوزاري في 2000/06/02 حيث الإعلان الرسمي عن ميلاد التنظيم القديم الجديد خلال قمة " لومي Lomé " بالطوغو بين 10 و 12 جويلية 2000.

وكنتيجة لهذا التصور الجديد الذي طرأ على العمل الإفريقي المشترك تم خلال الدورة 37 لإجتماع زعماء القادة الأفارقة من خلال الإتحاد الإفريقي طرح وثيقة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا NEPAD في جويلية 2001، وجاء كثمار لجهود قادة دول السنغال، مصر، الجزائر، نيجيريا وجنوب إفريقيا.

وتماشيا مع التصميم الجديد لمواجهة مختلف أنواع التهديدات وتوزيع الأعباء فقد إستحدث تنظيم للتنسيق مع الإتحاد الإفريقي عبر دول شرق إفريقيا ويعرف بالهيئة الحكومية للتنمية "ايغاد IGAD" في مؤتمر عقد بـ"أديس أبابا " في 24 و 27 جوان 2003 ، ويعد إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي PSC فيما بعد كأهم جهاز تشاوري وتنسيقي بدأت قراراته تأخذ الطابع الإلزامي على شاكلة مجلس الأمن على مستوى الأمم المتحدة ودوره يتمحور حول التحكيم في النزاعات والإضطرابات داخل القارة وتأكيد على استعمال القدرات الإفريقية الخالصة لتحقيق الأمن والسلم والإستقرار[1].

وقد تبنى الاتحاد الأفريقي بعض التحركات للعمل على استعادة الاستقرار في ليبيا في 23 فبراير 2011، فأعرب مجلس السلم والأمن عن بالغ قلقه إزاء تطورات الداخل الليبي، وأدان بشدة الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين. كما شدد على شرعية تطلعات الشعب الليبي، وعقد المجلس في 10 مارس 2011، اجتماعه رقم (265) على مستوى رؤساء الدول والحكومات، ووافق خلاله على خريطة طريق لحل الأزمة الليبية. تضمنت هذه الخريطة العناصر التالية:

1- الوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية؛

2- تعاون السلطات الليبية المختصة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب لمستحقيها من الأهالي؛

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص ص 142-143.

3- حماية الرعايا الأجانب بما في ذلك المهاجرون الأفريقيون المقيمون في ليبيا؛

4- اعتماد وتنفيذ الإصلاحات السياسية اللازمة للقضاء على أسباب الأزمة.[1]

كما قرر المجلس إنشاء لجنة مخصصة رفيعة المستوى بشأن ليبيا تضم خمسة من رؤساء الدول والحكومات هي: مالي، موريتانيا، جمهورية الكونغو، جنوب أفريقيا، وأوغندا إلى جانب رئيس مفوضية الاتحاد، تتولى ثلاث مهام أساسية، هي:

1- التعامل مع جميع الأطراف في ليبيا وإجراء تقييم مستمر لتطور الموقف على الصعيد الميداني.

2- تسهيل حوار شامل بين الأطراف الليبية حول الإصلاحات الملائمة.

3- إشراك شركاء الاتحاد الأفريقي، وعلى الأخص جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لتيسير تنسيق الجهود والتماس دعمهم للتبكير بتسوية الأزمة.[2]

ثانيا: إتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999

يرى عدد من المراقبين أن الجزائر قد لعبت دورا مهما في مكافحة مختلف الارهاب وأنواع الجريمة العابرة للحدود في القارة وتجلى هذا من خلال إتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه 1999 أو من خلال الإتفاقيات الثنائية في مجال تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله.

ويشيد كثير من المراقبين قاريا وعالميا بإتفاقية الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، حيث من أهم المقررات التي خرجت بها تجلت في "مخطط التحرك" الذي يسمح بتقوية الإمكانات المتاحة عن طريق التعاون العبر حكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود ودرء احتمالات التقاطع بينها داخل إفريقيا وخارجها.

[1] أميرة محمد عبد الحليم، هل باستطاعة الاتحاد الافريقي قيادة عملية تسوية في ليبيا، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ: 2017/12/14 متوفر على الرابط الإلكتروني: http://acpss.ahram.org.eg/News/16488.aspx، آخر تفحص بتاريخ: 2018/04/12 على الساعة: 09:55.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، هل باستطاعة الاتحاد الافريقي قيادة عملية تسوية في ليبيا، نفس المرجع.

فالإرهاب حسب إتفاقية الجزائر لسنة 1999 هو ذلك "العنف من أشكال الجريمة الدولية الذي يتحرك ضمن الحدود الجغرافية للدول بسبب اختلاف أنظمة الحكم والإجراءات القانونية عبر الحدود ووجود التجارة غير الشرعية لتموين نشاطاته، حيث أن التخلص منه يتطلب تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي عبر مناطق التي تقل فيها الرقابة الحكومية.

و قد تضمنت إتفاقية الجزائر عددا من المواد القانونية التي تتقاطع مع قرار مجلس الأمن رقم (1373) من حيث طرق المصادقة و الوسائل المعتمدة لتكييف التشريعات الوطنية في هذا الإتجاه[1].

وغالبا ما تنتقد التنظيمات الإقليمية الإفريقية بغياب ترسانة قانونية تعالج الأمور المتعلقة بالإرهاب والجريمة خصوصا تلك القادرة على إختراق الحدود المشتركة بين عدد من الدول.

وقد تعهدت الأمم المتحدة من خلال مسؤوليها بتزويد إفريقيا بكل الإستشارات والإمكانات اللازمة للتقليل من آثار عمليات تبييض الأموال والهجرة السرية والجريمة المنظمة وهذا طبعا من خلال مخطط التحرك.

كما أن المادة 10 من الفصل D من هذا المخطط أكدت مثلا إمكانية وجود علاقة وطيدة بين الإرهاب والفساد وتبييض الاموال، وفي المادة C تم تحديد عدد من الآليات الضرورية لمكافحة مصادر تموين الإرهاب وتضمنت المجالات التالية:

1- وضع تشريعات وطنية تجرم تمويل الإرهاب وتبييض الأموال؛
2- وضع وحدة إستخبارات مالية للدول الأعضاء لمراقبة حركة رؤوس الأموال المشبوهة؛
3- تدريب الأفراد في مجال مكافحة تبييض الأموال؛
4- التعاون والتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية لتطوير فهم عالمي ضد تبييض الأموال وتجفيف مصادر تموين الجماعات الإرهابية بمنهجيات ومسارات متخصصة؛

وفي مجال سياسة مراقبة الحدود أبدى أعضاء في الإتحاد الإفريقي طموحا نحو طلب المساعدة الخارجية حيث تقرر ما يلي:

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 144.

1- ضمان هوية الوثائق المعنية بالسفر بحمايتها من التزوير.

2- حفظ جوازات السفر التي تتضمن المعلومات الفردية و مراقبتها بصفة منتظمة.

3- مراقبة كل نقاط الخروج والدخول على مستوى الدولة إن توفرت الإمكانات المتاحة.

و يعاني التنسيق بين الدول الإفريقية في هذا الصدد من غياب قوائم إسمية للأشخاص الداخلين والمغادرين من منطقة لأخرى[1].

زيادة على هذه الإجراءات والترتيبات المكثفة لتدارك النقائص في الفترة السابقة فقد تقرر إنشاء خلية "بيان النشاط الإرهابي" ومهمتها جمع البيانات وتعريف المنظمات والأشخاص الذين لهم علاقة بالجماعات الإرهابية و عصابات الإجرام داخل إفريقيا وتتبع مواقع الجريمة الإلكترونية ذات الصلة بهذه النشاطات التخريبية ويؤاخذ على إتفاق الجزائر في مكافحة الإرهاب حسب عدد من رجال القانون غياب الإشارة إلى ميكانيزمات خاصة للإرشاد وأنظمة الإنذار من تنامي الظاهرة في منطقة معينة، بيد أن واضعي الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي حاولوا سد هذه الفجوة القانونية من خلال المادة 23 (02) حيث تؤكد على ضرورة الإلتزام الكامل من الدول الأعضاء لتطبيق قرارات الإتحاد الإفريقي والمعاهدات التي تم توقيعها في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب والحل السلمي للنزاعات، وكانت هذه المادة الخطوة الأولى نحوى تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقيPSC بموجب مؤتمر دوربان في جويلية 2002 حيث تضمنت المادة 7 من الوثيقة المؤسسة إلزامية تطبيق معاهدة الجزائر والإتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب، وقد كلف مجلس السلم والأمن برفع تقارير دورية عن حالة الوقاية من الإرهاب والجريمة و ناشد أعضاء الإتحاد الإفريقي بتثبيت اتفاقية الجزائر كمصدر أساسي لكييف التشريعات الوطنية للدول الأعضاء على هذا المنطلق.

و بعد توقيع اتفاقية الجزائر اقترح الرئيس السنغالي "عبد الله واد" وفي غمرة التعاطف الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وضع بروتوكول إضافي لإتفاقية الجزائر لتدعيم الإتفاقية في مجال مكافحة الإرهاب غير أن جنوب إفريقيا وعدد من الدول عارضت هذا التوجه ورأت أن هذا البروتوكول قد يفقد الإتفاقية الأصلية مضمونها الحقيقي ويثقلها بالإجراءات الإدارية.

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 145.

و يشير عدد من المختصين في الشؤون السياسية والقانونية أن النقطة الأخرى الإيجابية في إتفاقية الجزائر ضمن الحشد القانوني والدبلوماسي لتلافي ظواهر الجريمة والإرهاب، حيث أثير نقاش كبير أثناء توقيع الإتفاقية بعد التردد في التعريف بالإرهاب كظاهرة وترك مساحة بين الإرهابيين والمقاتلين الأحرار، وقد كانت هذه النقطة مصدر مقاربة جديدة إعتمدها الإتحاد الإفريقي في هذا المجال حيث اشترطت الترتيبات القانونية للإتحاد عدم المساس بحقوق الإنسان و غلق الحوار السياسي بإسم مكافحة الإرهاب[1].

وعليه فمعركة إفريقيا ضد الإرهاب امتدت اليوم لمواجهة المشاكل الأخرى ذات النمط الجديد كالجريمة المنظمة بكل أنواعها وتداعياتها والهجرة غير الشرعية وما تخلفه من آثار على الدول، وهنا يبرز اتفاق الجزائر كمؤشر لتعزيز التعاون والإقليمية الأمنية في إفريقيا وكإطار لخلق تحالف يحقق الأمن الافريقي بكل مستوياته.

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص ص 145-146.

المبحث الثالث: الرهانات المستقبلية للتعاون الأمني الجزائري الافريقي

إن إدراك الجزائر للتداعيات الخطيرة للأزمات المحيطة بها جعلها تعمل على استئصالها واحتوائها، وذلك عن طريق تبني العمل الجماعي المشترك مع الدول المجاورة نظرا لاشتراكها في الهواجس الأمنية للتهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية، لكن رغم التحديات التي يفرضها العمل الجماعي إلا أن المبادرة موجودة ولم يبقى إلا التفعيل الحقيقي لها وهو ما تعمل الجزائر على تجسيده على أرض الواقع.

المطلب الأول: محددات الدور الأمني للجزائر على المستوى الافريقي ومعوقاته

أولا: محددات الدور الأمني للجزائر على المستوى الافريقي

1/ العمل على حل أزمات دول الجوار الجزائري:

إلى وقت قريب كان الحضور الجزائري ينحصر فقط في بعض القضايا الاقليمية، مثل قضية الصحراء الغربية، إلا أن الأمور تغيرت وبات دورها مطلوبا في قضايا أكبر حجما، وهو ما يفسره الموقف الفرنسي الذي حلا للازمة الليبية بعيدا عن الدور الجزائري، الذي يلقى ترحيبا من قبل مختلف الفصائل الليبية، بعدما نجحت أيضا في إخماد الأزمة المالية.

ومنذ 2014 دعت الجزائر الفرقاء الليبيين إلى حوار وطني شامل وإلى مصالحة وطنية، الهدف منها كان وقف الاقتتال بين مختلف الفصائل والميليشيات، ومنه البحث عن مخرج للأزمة الحالية، وبالتالي ضمان نجاح الفترة الانتقالية، والأكثر من هذا إعادة تفعيل "اتفاق غدامس" الموقع في 2013 بين الجزائر، تونس وليبيا، لكن وقبل هذا عملت الجزائر على ضمان وجود استقرار سياسي في تونس لضمان أمن الحدود معها، ثم الانتقال الى الملف الليبي، الأمر الذي يضمن بناء جوار إقليمي مستقر يبدأ من تونس، مالي ليبيا.

وبالإشارة هنا إلى مكانة تونس في رقعة الشطرنج التي رسمتها الجزائر في إطار الاستراتيجية الكبرى المستندة على سياسة التحالفات التي اعتمدتها الجزائر في إطار مقاربة شاملة وجماعية لاحتواء التهديدات الأمنية المنتشرة في

الساحل الافريقي[1]، التوجه الذي اعتمدت فيه على حسابات عقلانية وبراغماتية، مقابل عدم الاتكال على محور آخر هو الجزائر القاهرة، أين فضلت الجزائر محور تونس الجزائر في حل الأزمة الليبية، مع العمل على تفادي الأخذ بالحل العسكري الذي دعت إليه مصر، فرنسا وإيطاليا لحل الازمة الليبية وهو الأمر الذي عملت فيه الجزائر على فرض إدراكها وقناعاتها ومنه طريقة إدارة ملف الأزمة الليبية من خلال لم شمل الفرقاء الليبيين حول طاولة التفاوض.

2/ العمل المستمر في احتواء التهديدات الارهابية والجريمة المنظمة:

فالدور الجزائري فيما يخص مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل يعتبر الأبرز والأكثر فعالية ونجاعة من باقي الفواعل، سواء الاقليمية أو الاجنبية وهذا استنادا إلى العديد من المؤشرات:

- **الأسبقية:** تابع لخبرة الجزائر في مجال مكافحة الارهاب وهذا راجع لظروف التي عرفتها الجزائر إبان العشرية السوداء، إلى غاية الدخول فيما يعرف بالحرب الدولية على الارهاب التي أضفت لها طابع الاعتراف الدولي بالمكانة والأسبقية في هذا المجال .

- **الاحترافية:** تابع لفكرة كون الجزائر دخلت في 1999 في مسار إعادة بعث وإحياء وتطوير الجيش الوطني الشعبي، الأداة والوسيلة التي تمكنها من مواكبة التهديدات الامنية الحديثة وبالتالي القدرة على مواجهتها.

- **الكفاءة:** من خلال وجود عناصر ذات خبرة وكفاءة في مجال مواجهة التهديدات اللاتماثلية وكذا في استغلال القدرات المادية والوسائل التكنولوجية في تقفي آثار الارهابيين، مع القدرة على التكيف مع التحولات التي شهدتها الساحة الجيوأمنية في منطقة الساحل.

- **الاعتراف الدولي بالدور والمكانة المحورية في المجال:** يبرز من خلال استناد القوى الكبرى المنخرطة فيما يعرف بالحرب العالمية على الارهاب، على التجربة الجزائرية في المجال، الأمر الذي منح الجزائر مكانة

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص ص 146-147.

دولية معترف بها في ما يخص الخبرة والكفاءة والفعالية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية، خاصة بعد تحالف الارهاب والجريمة المنظمة.[1]

3/ زيادة الإنفاق العسكري دليل على الارادة والاستعداد لاحتواء ومواجهة التهديدات:

حيث بقيت الجزائر القوة العسكرية الأولى في المغرب العربي ومنطقة الساحل، والتي أشار إليها موقع له: "www.globalfirepower.com" ، الأمريكي المتخصص في متابعة الشؤون العسكرية عبر العالم لسنة 2015 التقدم بأربعة مراتب عن سنة 2014 من بين 126 دولة شملتها الدراسة، وصنف الجيش الجزائري كقوة عسكرية ثانية عربيا، خصوصا من الميزانية السنوية المقدرة ب10.57 مليار دولار ،وال27 عالميا من جهة اخرى وفي تقرير ل" معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمية – سيبري " فان الإنفاق العسكري الجزائري ارتفع ب12.2 في 2014 ، إلى هنا تبرز النية الواضحة من طرف الدولة الجزائرية في مواصلة جهود تقوية وتحديث الجيش الوطني الشعبي، الأمر الذي يمكّنه من مواجهة التحولات الأمنية التي تشهدها المنطقة الساحلية والعربية، رغم أن التكلفة تبدو مرتفعة إلا أن مطلب الأمن الضامن الأساس للبقاء يبقى مطلب حيوي وخط أحمر لضمان المصلحة الوطنية ما يحيلنا إلى النظر في دور الإنفاق العسكري في ضمان الاستقرار لكل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، إلا أن فكرة نزع السلاح لصالح التنمية ليست فكرة جديدة، لأن النفقات العسكرية كانت دائما مصممة على أنها نفقات غير منتجة، ما يعني أن تخفيضاتها لن تؤدي على الأقل في المدى الطويل إلى فائض في نمو الاقتصاد لكن يمثل أولوية لا يدركها أخصائيو الاقتصاد دائما بنفس الطريقة.

4/ العمل على تحقيق الامن الانساني ومكافحة الفقر والمجاعة وتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية:

إن تحقيق الأمن وحده من دون التنمية لن يكون أمرا مستداما خصوصا عند تنامي المشاكل التي تدفع إلى اللإستقرار، والتي في الغالب ما تكون ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية، من هنا فإن تحقيق التنمية المستدامة أولا، لن يحدث نفس المفعول بمعنى أن تحقيقها لن يشجع اللجوء إلى العنف لأن الفرد إذا توفرت له كل الظروف

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 148.

الملائمة لكي يعيش في كرامة، لن يلجا إلى استعمال القوة والعنف، خصوصا وأن تقارير التنمية البشرية تعرف التنمية على أساس أنها توسيع مستمر للخيارات، الأمر الذي يتضح أكثر عند إدراك طبيعة مصطلحي التنمية البشرية والأمن الانساني[1]:

- **التنمية البشرية:** تشير إلى توسيع خيارات البشر.
- **الأمن الانساني:** يشير إلى كون الأفراد بمقدورهم الانتفاع بهذه الخيارات في كل زمان ومكان بحرية مع إدراكهم أن هذه الخيارات التي تحوزها اليوم لن تفقدها غدا.

فتأمين منطقة الساحل مرتبطة بالقضاء على ظاهرة الفقر، وتحقيق الأمن والتنمية جنبا إلى جنب، واعتبارها كمقاربة محورية ليس فقط لبناء السلام بل حتى في حفظ وتثبيت السلام، الأمر الذي يمكن وصفه "بالسلام المستدام"، حيث أنه يمكن أن يكون نمو مستمر بدون سلام وأمن، فمنع النزاع بشكل خاص يعتبر كوسيلة لتقوية وتشجيع التعاون في مجال التنمية، ومجتمع مدني معترف به، كلها عوامل مساعدة في عمليات بناء السلام والتنمية.

كل هذه الأمور تدركها الجزائر وتعمل على تحقيقها، فالأمن الانساني أصبح تحقيقه أمرا ضروريا لاستدامة الأمن، خاصة وأن منطقة الساحل والصحراء تبقى بعيدة عن تحقيق أمنها الانساني من هنا فإن الجزائر تربط بين الأمن الصلب والأمن اللين في تحقيقها للاستقرار في المنطقة، وفي مواجهتها للتهديدات الأمنية المنتشرة، والتي عادة ما ترتبط بالوضع الانساني المزري الذي تعرفه الدول الساحلية لتكون بذلك من بين أهم الأسباب الهيكلية المسببة لحالة اللاأمن، ومنه توفير المناخ الملائم لاحتضان وانتشار كل أشكال التهديدات.

ثانيا: تحديات ومعوقات الدور الأمني الجزائري:

إن المكانة الريادية للجزائر في منطقة الساحل شرعت لها تصورا ودورا في مواجهة التهديدات الأمنية الساحلية المرتكزة على مقاربة شاملة لتعالج هذه التهديدات بوسائل مباشرة، وتطمح إلى معالجة مسبباتها وهذا الأمر معترف به من قبل الفاعلين الاقليميين في المنطقة، وكذا تلقى الجزائر في نفس الوقت الاعتراف من القوى الخارجية مثل

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 149.

الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية[1]، إلا أن هذا الدور تشوبه معوقات على مستوى التصور والأداء في بعده المحلي، الاقليمي والدولي انطلاقا من:

1/ تحديات الظروف الداخلية وطبيعة البيئة الخارجية وتأثير هذا على الدور الأمني الاقليمي للجزائر:

تواجه الجزائر ظروفا أمنية ليست بالسهلة في ظل تعدد الجبهات التي على الجزائر تأمينها والتي تشمل تقريبا كل حدود الجوار الاقليمي، وفي نفس الوقت لا يجب اغفال الجبهة الداخلية من مطالب اجتماعية وضغوطات اقتصادية، قد تضعف الجهود الأمنية المبذولة لحد الآن تأتي لتضاف إلى عديد الجبهات التي تعاني الجزائر الأمرين في الحفاظ على أمنها واستقرارها، خاصة مع أمن الحدود فهي محاطة بعديد الدول الفاشلة المصدرة للتهديدات الأمنية والأزمات السياسية المستعصية، فإن الجزائر ومن جراء انخفاض أسعار البترول فإن السياسة الاقتصادية ستكون تضييقية مصحوبة بتقليص الإنفاق العام ولربما الاستدانة الخارجية[2]، ما يعبر في المخيلة الجزائرية بالعودة إلى سنوات التسعينات أين عجزت الجزائر عن سداد ديونها ومنه الدخول في مديونية تبعتها إعادة الهيكلة الاقتصادية، فالجزائر إن استمر الوضع الاقتصادي على حاله فإن سيناريو العودة إلى المديونية والعجز يبقى وارد.

من جهة أخرى يمكن سرد هشاشة النظام السياسي الجزائري خاصة في إطار الحراك السياسي والاجتماعي الذي صاحب ما يعرف بالربيع العربي، وهو الذي يعرف العديد من التحديات التي تتمحور أساسا حول أداءه ومستقبله، مما يطرح علامات استفهام حول الاستقرار السياسي ودوره في صنع السياسة الداخلية والخارجية، مما يجعل الجزائر تلجأ إلى التعاون مع الدول الكبرى تجنبا لضغوطات متوقعة على وضعها الداخلي[3].

2/ تنامي الفشل الدولاتي في ليبيا ومالي:

وهو ما يعطي فرصة أكبر لتحولهما إلى قواعد خلفية للجماعات الارهابية بما يهدد السلم والأمن في المنطقة، حيث أن التهديدات ستظل قائمة، إن لم نقل متزايدة وهذا تبعا لعديد المؤشرات، فالتدخل الفرنسي في مالي قد

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 150.

[2] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 153.

[3] فضيلة عيسات، السياسة الخارجية الجزائرية بين ذاتية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الاقليمي المحددات والأبعاد، جامعة العربي التبسي، تبسة، 28 و29 أفريل 2014، ص12.

تنظر إليه فرنسا على أساس أنها عملية ناجحة، إلا أنه في الواقع لم تقم إلا بإيقاف زحف الارهابيين إلى الجنوب، بل أكثر من ذلك أنها قامت بتحويله إلى مناطق أخرى وإلى دول مثل ليبيا، نيجيريا وموريتانيا بمعنى كل دول الجوار الاقليمي، وهده هي طبيعة التهديدات اللاتماثلية التي تزيد البيئة الجيوأمنية تعقيدا في الساحل.

3/ عدم وضوح ميكانيزمات المواجهة وتعدد المقاربات الأمنية:

إن أغلب الفواعل الدولية والاقليمية تدرك حجم التهديدات التي تمس بأمنها القومي والوطني، خاصة منها الجزائر ودول المغرب العربي وأوروبا، إلا أن المبادرات التي تقوم بها والجهود المبذولة تبقى ضعيفة مقاورنة بالمجهودات الأمنية التي يجب بذلها، خاصة وأن الأزمات تمس بأمن الدول ومعالجتها تتعدى الأساليب العسكرية الصلبة التي توحي بالقصور في الرؤية والادراك السطحي للأزمات الأمنية المنتشرة، وقد أخذت التهديدات تتعقد وتتشابك وفي نفس الوقت تتمدد من اقليم إلى آخر وهو مانتج عنه انتقال التهديدات من منطقة إلى أخرى، وهو ما ينطبق على حالة تدخل الناتو في ليبيا وفوضى السلاح والفشل الدولاتي الرهيب الذي تبع هذا التدخل، وكذا مهم "سيرفال" التي قامت بها فرنسا في مالي والتي لم تقضي على الارهاب بل قامت بنقل الجماعات التي كانت نشطة فيها إلى دول مجاورة[1].

4/ غياب خارطة لإعاد بناء الدول محل النزاع:

فالفشل الدولاتي يبقى مشكل أساسي لبقاء الوضع الأمني على حاله، فالدول الساحلية تبقى في حالة هشاشة كبيرة وعجز مؤسساتي في فترة ما بعد الانهيار، وهو ما اتضح في الحالتين المالية والليبية، أين اتسمت مسارات إعادة بناء هذه الدول باختلاف كبير وصعوبة في ايجاد كرق للتسوية السياسية والدستورية، وبالتالي صعوبة الوفاق الوطني يكون قاعدة رئيسية لانطلاقة جديدة لتشييد دولة المؤسسات والقانون[2].

5/ صعوبة التعاون الاقليمي في المجال الأمني:

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 154.
[2] بوعلام ناصر، نفس المرجع، ص 156.

ترجع صعوبة بناء تعاون أمني اقليمي في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والصحراء إلى النقاط التالية:

- الصراع الجزائري–المغربي حول الصحراء الغربية والذي يخفي تنافسا شديدا بينهما على الهيمنة والزعامة في المنطقة المغاربية؛
- السباق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب معضلة أمنية تضاف إلى الأزمات الأمنية المحيطة بالدول المغاربية، أين دخلت الدولتان في حالة من الانفاق العسكري الهائل؛
- تبعات أحداث الحراك العربي منذ 2011 وتنامي التهديدات بمختلف أشكالها في منطقة الساحل؛
- اختلاف التوجهات والولاءات للقوى الكبرى تبعا للمصالح والحسابات السياسية الضيقة؛
- مشكل مجابهة الجغرافيا الوعرة للمنطقة، حيث أن مساحتها الواسعة وحدودها المترامية الأطراف والمناخ القاسي، عائق أساسي أمام المراقبة وسهولة الاختراق، ويكون بيئة مواتية لتواجد ونشاط الجماعات المسلحة وانتشار التهديدات الجديدة، صعبة التحديد مكانيا وزمانيا؛

من هنا فإن الجزائر وفي ظل هذا التهديدات ومعوقات بناء التعاون الأمني مع الدول المجاورة، فإنها تتواجد أمام مهمة صعبة ترتبط بطبيعة الجوار الاقليمي الذي تتواجد فيه ما يدفع بها إلى ضرورة تبني تصور جديد للتعاون الأمني وما يتضمنه من عناصر واستراتيجيات تشمل جميع الميادين.

المطلب الثاني: التصور الجديد للتعاون الأمني الجزائري الافريقي

في ظل واقع جيوأمني إقليمي معقد، عملت الجزائر على لعب دور الدولة المصدرة للاستقرار في جوارها الاقليمي، مع التمسك بمبادئها في منح حلول سياسية سلمية للأزمات التي تعتري معظم دول المتاخمة لحدودها، الأمر الذي يدعنا نقول أن التوجه البراغماتي الحديث للجزائر في سياستها الخارجية يستند على ضرورة : "تفادي التبعات الاستراتيجية للوضع الأمني القائم"، والاهتمام بالجوانب التي تحول دون نشوء التهديدات وتطورها وذلك من خلال:

1/العمل على استدامة الأمن والتنمية:

إن الأمن الوطني لا يكمن فقط في القوة العسكرية، بل وبصورة مماثلة تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل، فالأمن يتطلب حدا أدنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية أو يتوفر

الحد الأدنى منها، فإنه من المستحيل تحقيق السلم والاستقرار، لهذا فإن التنمية يمكن النظر اليها على أساس أنها "تمثل خط الدفاع الأول للأمن الشامل للمجموعة".

يتضح من هنا مثلا أن الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة، تنتشر في مناطق حيث حالات الفقر والتهميش الاجتماعي والاقتصادي خصوصا أنها وجدت ملاذا آمنا في شمال مالي والنيجر والمناطق الشمالية لموريتانيا، وذلك نتيجة ضعف الدولة المركزية في بسط نفوذها الأمني والاجتماعي والاقتصادي على تلك المناطق. إلا أنه من جهة أخرى فإنه يمكن الحديث عن أن إيجاد بيئة أمنية ومناخ مستقر يوحي إلى أولوية تحقيق الأمن، الذي بدوره يهيئ القاعدة للانطلاق في تجسيد أي استراتيجية تنموية بطبيعة الحال مع مراعاة خصوصيات كل دولة[1].

2/الدور الجزائري على المستوى المغاربي ضرورة التكامل في ظل تنامي التهديدات الأمنية:

إن الدول المغاربية تدرك اكثر من أي وقت مضى أن مواجهة التحديات الأمنية لن يكون إلا في شكل جماعي وهذا نظرا لطبيعة التهديدات التي لا توجد أي دولة في منأى عنها، من هنا فإن التكامل والتعاون في المجال الأمني أصبح أكثر من ضروري، ففي إطار تقييم الوضع الأمني السائد في منطقة الساحل وتفعيلا لآليات التنسيق المشترك لمواجهة التهديدات الأمنية المحيطة بالمنطقة، اجتمع رؤساء الدول الاعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة في العاصمة باماكو، في الفترة الممتدة مابين 28-30 افريل 2011 أين صرح رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق "أحمد قايد صالح " معبرا أنه " على يقين أنكم تشاطرونني جميعا نفس القناعة،[2] بأنه لا يمكن لأي من بلداننا العمل بمفرده، ذلك لكون استقرار منطقتنا مرتبط ارتباطا وثيقا بتعاون إقليمي لمجابهة المخاطر أي كان مصدرها".

فالعقيدة الأمنية الجزائرية ترتكز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير وضبط التحرك الديبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية مع الأخذ بعين الإعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم العلاقات الخارجية الجزائرية، خاصة وأن الهاجس الأمني يبقى أبرز تحدي يدفع بالدول الساحلية ودول شمال افريقيا وعلى

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 151.
[2] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 151.

رأسها الجزائر إلى ضرورة التكامل والتعاون في المجال الأمني وهذا نظرا لاشتراكها في إدراكها للتهديدات الأمنية التي تمس بمنطقة الساحل والتي أخذت منحى وبعدا كبيرا، حيث تسارعت وتيرة الاتصالات والتنسيق بين الجزائر وتونس وليبيا لتتوج بعقد لقاء تاريخي بين رؤساء حكومات الدول الثلاث كإقرار بالترابط العضوي بين الأمن في المغرب العربي وفي الساحل، وعقد على هامشه لقاء بين وزراء الدفاع والداخلية في 2013، وقد تم الاتفاق فيه على:

- ✓ ضرورة تامين الحدود المشتركة؛
- ✓ محاربة الجماعات الارهابية؛
- ✓ عقد اجتماعات دورية بين ولاة/محافظي الولايات الحدودية للدول الثلاث؛
- ✓ إنشاء دوريات مراقبة مشتركة على الحدود؛
- ✓ عقد لقاءات بين الأجهزة الأمنية الوطنية؛
- ✓ كما تم الاتفاق على التحضير لاتفاقية أمنية مشتركة؛

3/تظافر الجهود الدولية، الأممية في مواجهة الأزمات والتهديدات الأمنية:

يبرز هذا الأمر في اشتراك أغلب الفواعل الدولية في إدراكها للتهديدات الأمنية التي تنتشر في منطقة الساحل والتي ورائها تعمل على احتوائها لكن كل حسب مقاربته، وهذا ما يدفع المنطقة إلى أن تكون محل اهتمام القوى الكبرى، المنظمات الحكومية وغير الحكومية والفواعل الاقليمية، لكن ما بقي إلا العمل حتى دمج الجهود والعمل الجماعي والتفاهم على المقاربة الأمثل لمواجهة واحتواء التهديدات الحالية والتحديات المستقبلية، خاصة في ظل تزايد الادراك بحجم التهديدات والتحديات الامنية التي تطبع الفضاء الساحلي، ما يوحي إلى أخذ الأمور بجدية، خاصة وأن التهديدات واقع حقيقي وليست مدركة كهواجس أمنية أو مخاطر قد لا تمس بأمن الوحدات السياسية[1].

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص 152.

4/ العمل على توطيد وتعزيز أجهزة التعاون الأمني الإقليمي القائمة:

الأمر هنا يتعلق بهيئة قيادة الأركان العملياتية المشتركة، وبوحدة التنسيق والاتصال التي تجمع بين دول الميدان، والتي يمكن اعتبارها من أبرز أشكال التعاون الأمني لإقليمي، وهنا الجزائر تكون أمام مشكل تأمين المساحة الصحراوية الشاسعة التي ينبغي تغطيتها، الأمر الذي يحيلنا إلى إمكانية إنشاء ناحية عسكرية سابعة يكون جنوب الجزائر مكان نشاطها ما يسهل من مأمورية تحقيق الأمن، وتأمين الحدود والرقابة عليها إضافة إلى سهولة الحركة والتدخل إن اقتضت الحاجة.

5/ تنمية الجنوب عبر تعزيز وسائل الاتصال والتواصل:

ما يدفع إلى إيجاد سياسات تنمية إقليمية تساهل في تثبيت المواطنين في المدن الجنوبية ما يجعلهم منخرطين في تحقيق أمن الحدود والحد من النفاية والميوعة التي تعرفها هذه الأخيرة، لكن هذا لا يمر إلا عبر إيجاد تنمية حقيقية فيها، الأمر الذي يرتبط بإيجاد نشاط صناعي وشبكة تجارية يكون فيها الجنوب الجزائري مربوطا بالعمق الساحلي الذي سيشكل منعرج التحول الرئيسي للمنطقة ككل.

6/ التأكيد على الدور المحوري والريادي للجزائر:

إن أهمية منطقة الساحل حوّلها إلى منطقة صراع للقوى من أجل تحقيق القوة ومنه تعظيم المصلحة ما يدفع بالمزيد من الانفلات الأمني، وإلى عسكرة المنطقة خصوصا في ظل طغيان النظرة الأمنية على الجوانب الأخرى وإغفال دور العامل الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، الاثني والعقدي، الأمر الذي يحد من نجاعة المقاربات التي تستند فقط على الجانب الأمني ، إضافة إلى الدخول في مسارات الأمنية و اعتبار أن كل الأزمات أمنية والتخلي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأزمات، ما يدفع إلى الإنفاق العسكري الذي يمس بالتنمية (الجانب السلبي للإنفاق العسكري).

إلا إن الامتداد التاريخي والجيوسياسي للجزائر في الساحل و تبعا لحجم التغيرات الجيوسياسية الإقليمية الحاصلة كلها متغيرات أبرزت مكانة الجزائر كقوة إقليمية، ما يدفع بها إلى إعادة تعريف مجالها الجيوسياسي الساحلي، خاصة و إن التهديدات الحالية تمس بأمن واستقرار الجزائر والمنطقة ككل، الأمر الذي فرض على

الجزائر لعب دور في مواجهة هذه التهديدات والتحديات وفق استراتيجية واضحة تواكب حجم التغيرات في المنطقة[1].

7/ توسيع المجال الاستشرافي في العقيدة الأمنية الجزائري وتبني خيارات جديدة:

إن الجزائر الآن وأكثر من أي وقت مضى عليها أن تتبنى نهجا استشرافيا، وهذا منطق الاستباقية للاستراتيجية، لأن الاعتماد على مقاربة انعكاسية للأحداث قد يكون سببا في وقوع تهديدات حقيقية قد تمس بالأمن الوطني وليس فقط الإقليمي وهو ما أظهرته حادثة تيقنتورين، التي بينت عجز الجزائر على الاستشراف الاستراتيجي ومنه تفادي حدوث تهديد بذلك الحجم، لكن في المقابل بيّن جاهزة القوات العسكرية للتصدي لأي تهديد كان نوعه وهو ما خلق جوا من الأريحية والأمن في الوطن، لكن من واجب الجزائر العمل بمنطق بين الاستباقية الوقائية والحماية ضد التهديدات والأزمات الواقعة والمحتملة من فشل دول المنطقة، الحروب الداخلية، الإرهاب والجريمة المنظمة، دون إغفال أطماع القوى الكبرى في المنطقة، فالجزائر وجدت صعوبة في التكيف مع حجم التغيرات الاستراتيجية المتسارعة في المنطقة العربية والصحراوية، لدرجة أنها ظهرت وكأنها تحاول التعامل مع مسائل معقدة وحديثة لكن بذهنية قديمة[2].

[1] بوعلام ناصر، مرجع سابق، ص ص 166-167.

[2] بوعلام ناصر، نفس المرجع، ص 165.

خلاصة الفصل:

تبذل الجزائر جهودا كبيرة في حل وتسوية الأزمات الراهنة التي تعرفها دول الجوار خاصة ليبيا ومالي، نظرا لأن استقرار هذه الدول وأمنها جزء من أمن الجزائر واستقرارها، كما تعمل على بناء مقاربة سياسية سلمية تعتمد على التعاون والتنسيق إقليميا ودوليا من أجل تسوية هذه الأزمات وضمان عدم تعقدها أكثر.

من جهة أخرى تسعى الدولة الجزائرية إلى تكييف عقيدتها الأمنية لمواكبة التطورات الحاصلة أمنيا وسياسيا، والعمل على بلورة استراتيجيات لمواجهة التهديدات غير التقليدية والأخذ بجدلية الأمن والتنمية في إطار مقاربة تنموية لمواجهة التحديات خاصة في منطقة الساحل والصحراء، حيث ترى الجزائر أن غياب التنمية يتسبب في غياب الأمن، وغياب الأمن يحول دون تأسيس تنمية مستدامة، وعليه فالمطلوب العمل في إطار هذه المقاربة لتحقيق الأمن والاستقرار ومنع التدخلات الأجنبية تحت أي ذريعة كانت.

خاتمة

خاتمة

يمكن القول أن مستوى تأثر الجزائر بالأحداث والأزمات التي تعيشها دول المجاورة مرتفع بنسبة كبيرة، وهذا راجع إلى الطبيعة الجغرافية من حيث شساعة المساحة وطول الحدود التي تربطها بعدة دول مغاربية وافريقية ساحلية، والتي تعرف اضطرابات وتحركات وانقلابات وعدة مشاكل داخلية تجاوزت حدودها الوطنية، وهذه التهديدات تعتبر ذات طبيعة معقدة وعلائقية الديناميكيات مع بعضها البعض وهو ما يؤسس لتشكيل "تهديد مباشر لأمن واستقرار الجزائر"، وهذا يرجع لارتباط الجزائر بعدة أبعاد جيوسياسية (مغاربية، متوسطية، افريقية)، وأيضا بحكم الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الحالية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة وارتباطها ببعضها لتشكل تحديات لها تداعيات على كل المستويات الأمنية، الاقتصادية، السياسية..

وقد شكل الحراك السياسي في بعض الدول العربية نقطة مهمة في ارتفاع درجة التهديد الأمني القادم من الحدود الشرقية (تونس وليبيا)، فالفوضى الأمنية استغلتها الجماعات الإرهابية وشبكات تجارة الأسلحة والمخدرات في هذه الدول للعمل على توسيع نشاط عملها، وهو ما كان له تداعيات على الأمن الجزائري مع صعوبة مراقبة الحدود والتحكم فيها وزيادة مخاطر انتقال الجماعات المسلحة إلى داخل التراب الجزائري، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية واللاجئين غير القانونيين وما تحمله هذه الظاهرة من تبعات سلبية كزيادة الجرائم وانتشار الأمراض واستغلال هؤلاء المهاجرين من طرف العصابات الاجرامية للقيام بأعمال تهدد أمن الدولة والمجتمع.

ومن جهة أخرى، فقد لعبت الأزمة في مالي دورا كبيرا في تهديد الأمن الجزائري، وذلك بفعل تردي الأوضاع بشكل كبير واعتبار شمال مالي منطقة لانطلاق العمليات الارهابية ضد الجزائر ومصدرا لدعم الجماعات المسلحة وقاعدة خلفية لها، ونقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين وملاذا لعصابات الجريمة المنظمة، إضافة إلى ذلك فقد شكل التدخل الفرنسي في مالي تهديدا للجهود الجزائرية لحل الأزمة المالية وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل أزمات المنطقة سياسيا وسلميا.

- وتعمل الجزائر على مكافحة التهديدات الأمنية في المنطقة من خلال انتهاج مقاربة تنموية تعاونية انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن طبيعة هذه التهديدات تتطلب استراتيجية مرنة وشاملة تلتقي فيها الجهود الدولية والاقليمية في ظل القانون الدولي واحترام سيادة الدول وحقوق الانسان، وهذا استنادا لعقيدة الجزائر الأمنية والسياسية التي تحدد فعلها الأمني في المنطقة وسلوكها الخارجي في التعامل مع القضايا الاقليمية

والدولية، إلا أن التحديات والتهديدات التي تواجهها تفرض عليها اليوم واقعا جديدا يتطلب أكثر من سياسة رد الفعل بل يفرض التحول إلى المبادرة والفعل الأمني والدبلوماسي وتطوير العقيدة الأمنية والسياسية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة وفي ظل التحولات الاقليمية والدولية التي لا يمكن لدولة بحجم وثقل الجزائر أن تبقى بعيدة عن ديناميكية الفعل والتأثير والقيادة بما يملأ الفراغ الناتج عن الفشل الدولاتي الحاصل في المنطقة والذي تحاول قوى دولية ملأه لها من أجل تحقيق مصالح استراتيجية وهو ما يهدد الأمن القومي للجزائر.

قائمة المراجع

أ. الدساتير والمواثيق الرسمية:

01- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1976، أمر 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976.

02- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989، المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989.

03- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1996، الجريدة الرسمية رقم 96- 438 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996.

03- الجريدة الرسمية، قانون رقم 09-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، عدد 78، السنة 46، 30 ديسمبر 2009.

04- الجريدة الرسمية، قانون رقم 13-08 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، عدد 68، السنة 50، 31 ديسمبر 2013.

ب. الكتب:

01- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر – أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005.

02- عيد محمد فتحي، الأساليب والوسائل التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2001.

03- مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2014.

ج. الرسائل الجامعية:

01- بودن زكرياء، أثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، رسالة ماجيستر علوم سياسية، قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

02- حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجيستر علوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

03- رسولي أسماء، مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الأمريكية، رسالة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

04- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية: رسالة ماجيستر علوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

05- عشوي علي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الافريقي، رسالة ماجيستر علوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997.

06- ناصر بوعلام، دور الجزائر الاقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006-2014)، رسالة ماجيستر علوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 07 أفريل 2016.

د. الدراسات والملتقيات العلمية:

01- الحلواني أحمد، أمن البحر المتوسط والآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008.

02- باخوية دريس، دور الجزائر في تعزيز الامن ومحاربة الارهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي، الملتقى الدولي: الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأولى، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28-29 أفريل 2014.

03- باسماعيل عبد الكريم، العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة، من أعمال الملتقى الدولي حول: سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 12-13 نوفمبر 2014.

04- بن شيخنا سيدي اعمر، المفاوضات المالية-الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014.

05- بن عنتر عبد النور، التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

06- بن عنتر عبد النور، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ورقة مقدمة في: ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013.

07- تاج مهدي، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011.

08- صايج مصطفى، الجزائر والأمن الجهوي: التسوية الدبلوماسية لأزمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي، من أعمال الملتقى الدولي حول: "سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 12-13 نوفمبر 2014.

09- عيسات فضيلة، السياسة الخارجية الجزائرية بين ذاتية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الاقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 28 و29 أفريل 2014.

10- قوي بوحنية، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 03 جوان 2012.

هـ. المجلات:

01- النزاعات في القارة الافريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 597، أفريل 2013.

02- تجارة المخدرات أنقدت الإقتصاد العالمي، مجلة الجيش، العدد 516، أفريل 2010.

03- زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، 2009.

04- سعيد محمد السيد، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 168، أفريل 2007.

05- عبد الرزاق جاسم خيري، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومنحة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، مارس 2009.

06- غرام جهاد، البعد الأمني الجزائري في المتوسط التحديات والرهانات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، العدد السادس، الجزائر، ديسمبر 2016.

07- قط سمير، أوروبا- أمريكا..رهان المغرب العربي مزاحمة اقتصادية واستراتيجية، أم تكامل أمني؟، بسكرة: مجلة المفكر، العدد العاشر، جانفي 2014.

و. التقارير:

01- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، 14 جوان 2013.

02- محمود عبد المجيد، الجريمة المنظمة والإرهاب من وجهة التعاون الدولي، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007).

03- رئيس مجلس الأمن، السلام والأمن في افريقيا، مجلس الأمن 7001 المنعقد في 16 جوان 2013.

ز. المقالات من المواقع الالكترونية:

01- الإذاعة الجزائرية، 41.2 مليون نسمة عدد سكان الجزائر مطلع سنة 2017، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.radioalgerie.dz

02- إزدهار تجارة السلاح في الجزائر، جريدة الخبر، يوم:2011/01/10، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://ar.algerie360.com

03- الفجر، الجزائر تحتل المرتبة الرابعة في قائمة أغنى دول في إفريقيا، 2017/04/16 متوفر على الرابط الإلكتروني: https://marsadz.com

04- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/tags/alsaxhl-

05- بهاء الدين.م، المهاجرون الأفارقة يرفضون مغادرة الجزائر، جريدة البلاد، بتاريخ: 06 أوت 2017، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.elbilad.net/article/detail?id=73416

06- ب.ك، " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في: 2009/08/09، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.Aljazeera.net/12525/html

07- حزب العدالة والتنمية، لأول مرة..الناتج الداخلي الخام للمغرب يتجاوز 120 مليار دولار، 2017/10/18، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.pjd.ma

08- ليلى.ك، أرقام مرعبة حول الحراقة الجزائريين في أوروبا، جريدة البلاد، بتاريخ: 27جانفي2018، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.elbilad.net/article/detail?id=79128

09- ميزانية الجيش الجزائري ضمن أقوى 20 ميزانية في العالم،جريدة الصوت الآخر، يوم 16 ديسمبر 2013، متوفر على الرابط الالكتروني:https://www.assawt.net

الفهرس

الفهرس

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الأبعاد الجيوسياسية للأمن الجزائري 10

المبحث الأول: البعد المغاربي للأمن الجزائري 11

المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرة المغاربية للأمن الجزائري والمكانة الجزائرية فيها 11

المطلب الثاني: الروابط الجيوسياسة والأمنية للجزائر في الفضاء المغاربي 14

المبحث الثاني: البعد المتوسطي للأمن الجزائري..... 18

المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للدائرة المتوسطية للأمن الجزائري 18

المطلب الثاني: المنطلقات الأمنية الجزائرية في المتوسط 23

المبحث الثالث: البعد الإفريقي للأمن الجزائري 28

المطلب الأول: تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية..... 28

المطلب الثاني: أبعاد اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الافريقي 32

خلاصة الفصل 34

الفصل الثاني: التحديات الأمنية في المنطقة الافريقية وانعكاساتها على الأمن الجزائري 36

المبحث الأول: تحدي الإرهاب 37

المطلب الأول: أسباب الإرهاب في الجزائر وتداعياته على الأمن الوطني..... 37

المبحث الثاني: تحدي الجريمة المنظمة 50

المطلب الأول: تجارة الأسلحة..... 50

المطلب الثاني: تجارة المخدرات وتهريبها..... 51

المطلب الثالث: غسيل الأموال..... 53

المطلب الرابع: العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب..... 55

المبحث الثالث: تحدي الهجرة غير الشرعية..... 57

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية في المنطقة الافريقية..... 57

المطلب الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر 59

المطلب الثالث: تداعيات الهجرة غير الشرعية على أمن واستقرار الجزائر..... 60

خلاصة الفصل 62

الفصل الثالث: فرص مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية في إطار التعاون الجزائري – الافريقي 64

المبحث الأول: الرؤية الجزائرية لمواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الافريقي 65

المطلب الأول: مبادئ الرؤية الجزائرية للأمن في المنطقة الافريقية 65

المطلب الثاني: التدخلات الدولية في المنطقة الافريقية..... 70

المبحث الثاني: الدور الجزائري في هندسة استراتيجية أمنية لمواجهة التهديدات الجديدة 82

المطلب الأول: الجهود الجزائرية لتسوية أزمات دول الجوار 82

المطلب الثاني: دور الجزائر في بناء التعاون الأمني الافريقي 94

المبحث الثالث: الرهانات المستقبلية للتعاون الأمني الجزائري الافريقي..... 103

المطلب الأول: محددات الدور الأمني للجزائر على المستوى الافريقي ومعوقاته 103

المطلب الثاني: التصور الجديد للتعاون الأمني الجزائري الافريقي..... 109

خلاصة الفصل 114

خاتمة..... 116

قائمة المصادر والمراجع..... 119

الفهرس..... 125

أ/ الخرائط:

عنوان الخريطة	رقم الصفحة
الدائرة المغاربية للأمن الجزائري	الصفحة رقم – 13 –
البحر الأبيض المتوسط والدول المطلة عليه	الصفحة رقم – 24 –
موقع دول الساحل الإفريقي ضمن قارة إفريقيا	الصفحة رقم – 30 –
نشاط القاعدة في منطقة الساحل الافريقي وغرب افريقيا	الصفحة رقم – 41 –
خارطة توضح المدن أو المناطق الواقعة في شمال مالي ومن يسيطر عليها	الصفحة رقم – 75 –
النشاط العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الافريقية	الصفحة رقم – 79 –

ب/ الجداول:

عنوان الجدول	رقم الصفحة
بطاقة فنية لدول الساحل الإفريقي سنة 2016	الصفحة رقم – 31 –
إحصائيات المخدرات لسنة 2017	الصفحة رقم – 53 –

الكلمات المفتاحية: الجزائر، التعاون الأمني، التهديدات اللاتماثلية، الأمن الاقليمي، الساحل والصحراء.

إن الموقع المتعدد الأبعاد للجزائر جعل منها مجالا متأثرا بمختلف التحولات، الأحداث والأزمات الناشئة في الدول المجاورة، والتي نتج عنها ظهور وتنامي عدة تهديدات ذات نمط عابر للحدود وطبيعة جديدة لاتماثلية غير تقليدية. والجزائر التي تعتبر قوة اقليمية لها مكانة جيوتاريخية وجيواستراتيجية في المغرب العربي وشمال افريقيا ومنطقة الساحل والصحراء تسمح لها بلعب دور هام في كل ما يخص أمن واستقرار المنطقة وهذا من خلال لعب دور الدولة الصانعة والمصدرة للاستقرار وكذا دور الدولة المبادرة بفتح المجال للتعاون على المستوى الأمني مع الدول الافريقية وتعزيز التنسيق الاقليمي وغلق الباب أمام التدخلات الأجنبية في المنطقة. فالجزائر ترى أن الحد من تداعيات التحديات الأمنية المختلفة وتحقيق الأمن لا يكون وفق مقاربة صلبة فقط، وإنما بانتهاج مقاربة تتضمن الحلول التفاوضية والسلمية وضرورة دمج ثنائية الأمن والتنمية وهي المقاربة الكفيلة باستدامة الأمن في المنطقة، وذلك نظرا لتوسع مفهوم الأمن وعدم فاعلية عسكرة المنطقة واستخدام القوة العسكرية فقط كاستراتيجية لمواجهة التهديدات القائمة، وبالتالي فالتعاون الأمني الجزائري مع فواعل أخرى في هذا المجال هو الاستراتيجية الفعالة للحد من تداعيات التهديدات والتحديات الأمنية، وهو ما أقرت به أغلب الدول خاصة بعد الدور الجزائري في حل عديد الأزمات بفضل مقاربتها التي تتفادى فيها الدخول في مسارات أمننة القضايا في مقابل فتح الباب أمام المقاربة الشاملة لتحقيق الأمن والاستقرار.

Summary:

Keywords: Algeria, security cooperation, asymmetric threats, regional security, Sahel and Sahara .

The multidimensional location of Algeria has made it an area affected by the various transformations, events and crises arising in neighboring States, which have resulted in the emergence and development of several threats of a transboundary nature and a new non-conventional nature. Algeria, which is a regional force with a geo-historic and geo-strategic position in the Maghreb, North Africa and the Sahel and Sahara, allows it to play an important role in the

security and stability of the region by playing the role of the producer and exporter of stability as well as the role of the initiating state. Strengthening regional coordination and closing the door for foreign interventions in the region. Algeria believes that limiting the repercussions of the various security challenges and achieving security is not only a solid approach, but rather an approach that includes negotiating and peaceful solutions and the need to integrate bilateral security and development, which is the approach to ensure security in the region. Only as a strategy to face the existing threats, and therefore the Algerian security cooperation with others in this area is an effective strategy to reduce the repercussions of security threats and challenges, which was recognized by most countries, especially after the Algerian role in resolving Many crises because of their approach, which avoids entering the pathways of security issues in exchange for opening the door to the comprehensive approach to achieve security and stability.